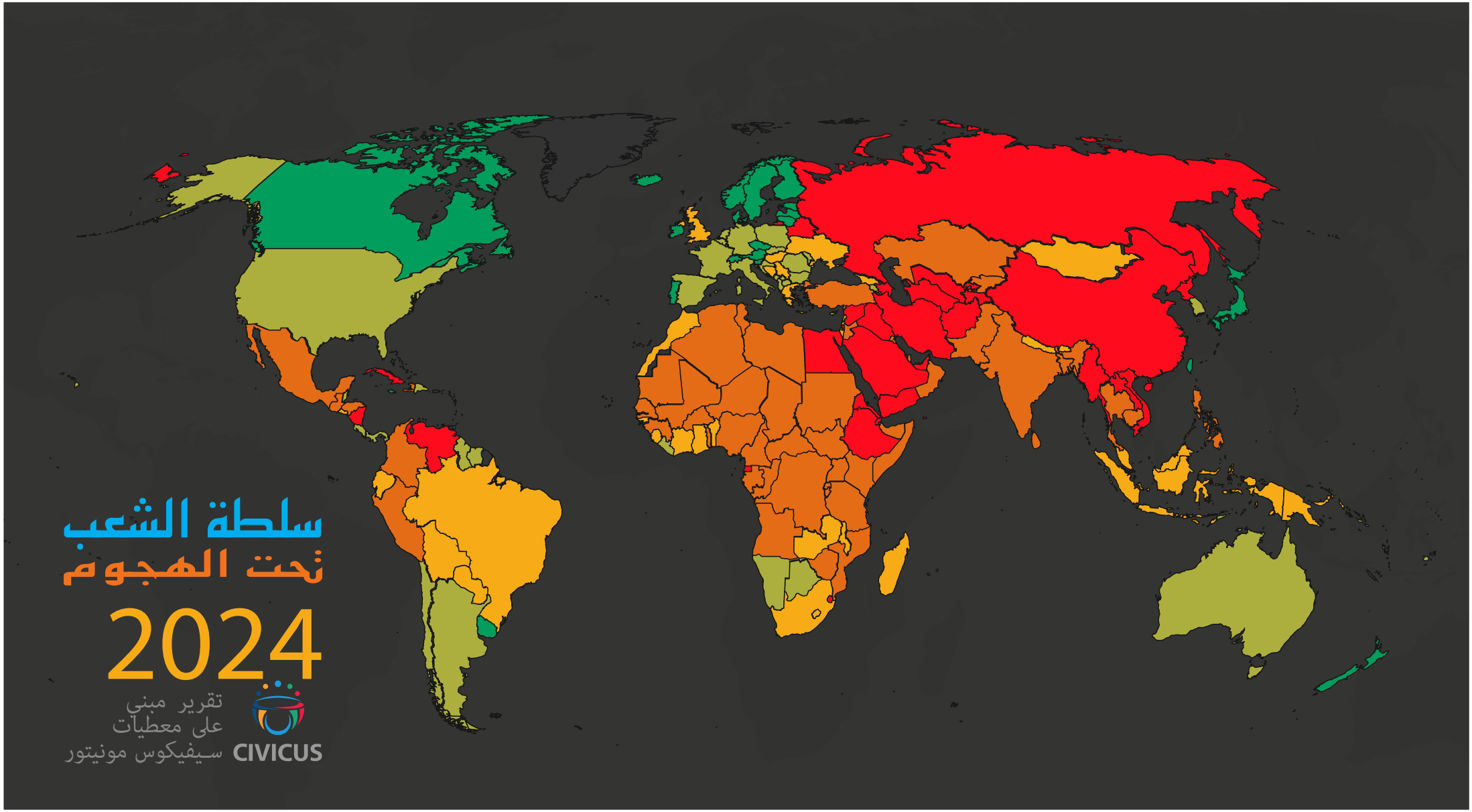
سلطة الشعب
تحت الهجوم
2024
تقرير مبني
على معطيات
سيفيكوس مونيتور
CIVICUS

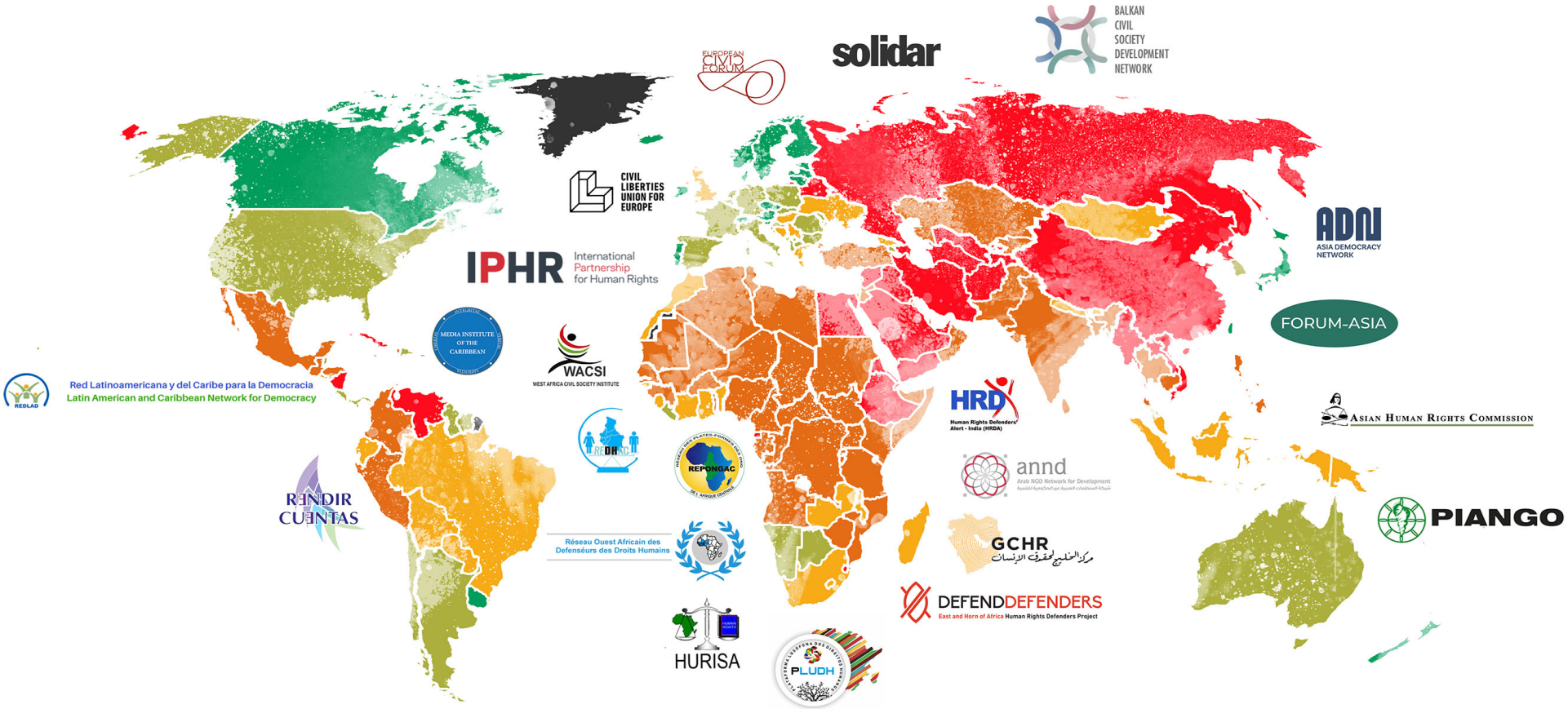

شكر وتقدير

سيفيكوس مونيتور هو تعاون بحثي مستمر بين تحالف المجتمع المدني العالمي سيفيكوس وأكثر من ٢٠ منظمة بحثية شريكة ساهمت بمعظم البيانات التي يستند إليها هذا التقرير. ويمكن الاطلاع على قائمة كاملة لشركائنا هنا.

فريق بحث سيفيكوس مونيتور:

آنا ماريا بالاسيوس بريسينيو، إيني فان سيفيرين، إينيس م. بوساديللا، جوزيف بينيديكت، جولييتا زوربريغ، كودزايشي سيتي، لورا فان دن إيندي، سيلفيا مباتارو، وتارا بتروفيتش

المحرر: أندرو فيرمين
التحرير والتدقيق اللغوي: مارغريت فيش
التصميم والتخطيط: ميج ديل كاستيلو، وماثيو ريدينج سميث

فريق سيفيكوس: غالاليلو جايبي، سيلفيا بويرتو أبوي، بول موليندوا، نيبونا كومبالاثارا، وماندیب تيوانا

هذا العمل مرخص بموجب الرخصة الدولية Creative Commons Attribution-ShareAlike 4.0International Licence. الآراء الواردة تُعبر عن آراء أمانة سيفيكوس، ولا تعكس بالضرورة آراء شركاء سيفيكوس مونيتور في البحث.

الاستشهاد المرجعي: سلطة الشعب تحت الهجوم، سيفيكوس مونيتور، ديسمبر/ كانون الاول 2023.

قائمة المحتويات

شكر وتقدير	2
المنهجية	5
الملخص الشامل	7
التغيرات في التصنيفات	8
من الذي يتحمل العبء الأكبر؟	17
تطورات إيجابية	20
أفريقيـــا	25
الأمريكتان	35
منطقة آسيـا والمحيـط الهـادئ	44
أوروبا وآسيـا الوسطى	55
الشرق الأوسط وشمـال أفريقيـا	65
التوصيات	74
التصنيف الإقليمي	78

تصوير: لويس تاتو/وكالة الصحافة الفرنسية

المنهجية

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

تُعَدّ سيفيكوس مونيتور شراكة بحثية تشاركية تُقيّم حالة المجال المدني على مستوى العالم وتقدم رؤى حول تطورات هذا المجال. نعرّف المجال المدني بأنه احترام السياسات والقوانين والممارسات للحريات الأساسية مثل حرية التجمع السلمي والتعبير وتكوين الجمعيات، ومدى التزام الدولة بحماية هذه الحقوق الأساسية.

تتعاون سيفيكوس مونيتور مع أكثر من ٢٠ شريكاً بحثياً من منظمات المجتمع المدني. ينتج هؤلاء الشركاء بشكل دوري تحديثات حول حالة المجال المدني القطرية في الدول المختلفة، وغالبًا ما تكون هذه التحديثات مبنية على معلومات مباشرة تم جمعها من هيئات المجتمع المدني الوطنية. تخضع هذه المعلومات لعمليات تحقق وتثليث صارمة قبل نشرها. في عام ٢٠٢٤، وسّعت سيفيكوس مونيتور شبكتها لتشمل رؤى أكثر تفصيلاً عن أوضاع المجال المدني في دول منطقة الكاريبي والدول الإفريقية الناطقة بالبرتغالية

تقوم سيفيكوس مونيتور بتجميع هذه المعلومات لتحديد أبرز الانتهاكات المسجلة خلال العام. يقوم الباحثون لدينا بتقييم كل حادثة موثقة في التحديثات وتصنيفها لتوضيح انتهاكات المجال المدني، والأطراف المتضررة، والإجراءات التي أدت إلى هذه الانتهاكات. تتيح لنا هذه المعلومات التعرف على الاتجاهات الرئيسية لانتهاكات المجال المدني على المستويين العالمي والإقليمي، والتي يتم تحليلها في هذا التقرير. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير – من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣ إلى ٣١ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٢٤ – تمكنت سيفيكوس مونيتور من تحديد أكثر من ٢٥٠٠ حادثة انتُهكت فيها الحريات المدنية

من خلال تصنيف الحوادث، نسعى إلى تحديد أكثر الأساليب القمعية شيوعًا على مستوى العالم، وإبراز الانتهاكات التي تعكس التحديات المحددة التي تواجهها كل منطقة، والطُرق التي يتم من خلالها تقييد المجال المدني. وخلال العام الماضي، وثّقنا العديد من أعمال الترهيب. ولتعزيز عملية الرصد والتوثيق لهذه الأساليب، أجرينا تعديلات منهجية تضمنت إدخال تصنيفات جديدة لتحليل الأشكال المختلفة للترهيب ضد المجتمع المدني بشكل منفصل. تتيح هذه التعديلات التمييز بين التهديدات المباشرة وأشكال أخرى من الترهيب،

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيـــا

الأمريكتان

منطقة آسيـا والمحيـط الهـادئ

أوروبا وآسيـا الوسطى

الشرق الأوسط وشمـال أفريقيـا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

مثل الهجمات والمداهمات المنزلية والاستدعاءات، كما تسلط الضوء على الفئات المستهدفة، مثل المدافعين عن حقوق الإنسان (HRDs) والصحفيين والمتظاهرين

كجزء من هذه التعديلات، لم يعد يتم التعامل مع المضايقات، والتي تُعرف بأنها تهديدات أو أعمال ترهيب متكررة ضد فرد معين، كانتهاك منفصل في المجال المدني. بل يتم الآن تضمينها تحت تصنيفات أخرى موجودة. هذا التغيير لا يعني انخفاض المضايقات والترهيب ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والمتظاهرين، ولكنه يوفر فهمًا أكثر تفصيلاً للقيود التي يواجهونها

لإجراء مقارنات على المستوى العالمي ورصد الاتجاهات على مر الزمن، تقوم سيفيكوس مونيتور بتحديث درجات المجال المدني وتقييماته سنويًا لـ ١٩٨ دولة ومنطقة. وتُصنّف حالة المجال المدني في كل دولة ضمن فئة من خمس فئات: مفتوح، أو ضيق، أو مقيّد، أو مقموع، أو مغلق. وتعتمد هذه التصنيفات على منهجية تجمع بين عدة مصادر بيانات حول حرية التجمع والتعبير وتكوين الجمعيات، ومسؤولية الدولة في حماية هذه الحريات الأساسية. يركز هذا التقرير بشكل خاص على البلدان التي شهدت تغييرات في تصنيفاتها والأسباب وراء تلك التغييرات

مفتوح ضيـق مقيـد مقموع مغلـق

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

الملخص الشامل

ديناميكيات المجال المدني

شهدت تصنيفات المجال المدني تغيّرات في ١٨ دولة منذ آخر تقرير لنا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣. تدهورت أوضاع المجتمع المدني في تسع دول – بوركينا فاسو، وإسواتيني، وإثيوبيا، وجورجيا، وكينيا، ومنغوليا، وهولندا، والأراضي الفلسطينية المحتلة وبيرو – بينما تحسّنت الأوضاع في تسع دول أخرى – بنغلاديش، وبوتسوانا، وفيجي، واليابان، وجامايكا، وليبيريا، وبولندا، وسلوفينيا، وترينيداد وتوباغو

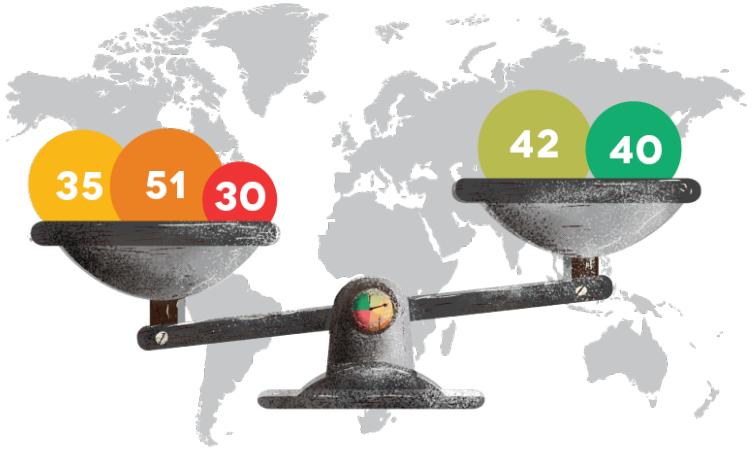

من بين ١٩٨ دولة ومنطقة، لا تحظى سوى ٤٠ دولة بتصنيف المجال المدني المفتوح، مما يشير إلى احترام واسع للحريات المدنية. في المقابل، صُنّفت ٨١ دولة ومنطقة ضمن أسوأ فئتين: المجال المدني المقيّد والمغلق، مما يعكس القمع المنهجي والمستمر للحريات الأساسية. يعيش حوالي ٧٢٫٤٪ من سكان العالم تحت هذه الظروف القمعية، ويعيش ما يقرب من ٣٠٪ في دول حيث المجال المدني مغلق تمامًا

مقارنة بالعام الماضي، نلحظ زيادة بنسبة ١٫٥٪ في عدد سكان العالم الذين يعيشون الآن في دول ذات تصنيف مقيّد أو مغلق. ومع ذلك، وبالرغم من الاتجاهات السلبية العامة، ارتقت أربع دول – اليابان، وجامايكا، وسلوفينيا، وترينيداد وتوباغو – إلى الفئة الأعلى التي تعكس المجال المدني المفتوح

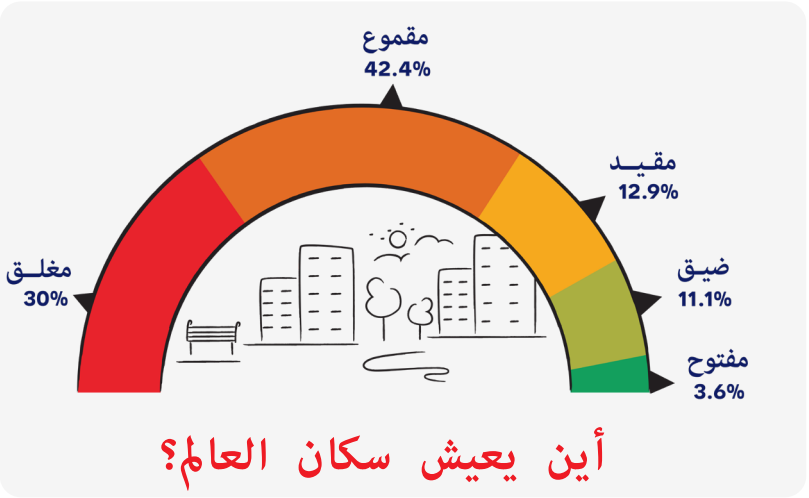

تصفح التقرير
المنهجية
الملخص الشامل
من الذي يتحمل العبء الأكبر؟
تطورات إيجابية
أفريقيا
الأمريكتان
منطقة آسيا والمحيط الهادئ
أوروبا وآسيا الوسطى
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
التوصيات
التصنيف الإقليمي

التغييرات في التصنيف

تراجع في التصنيف

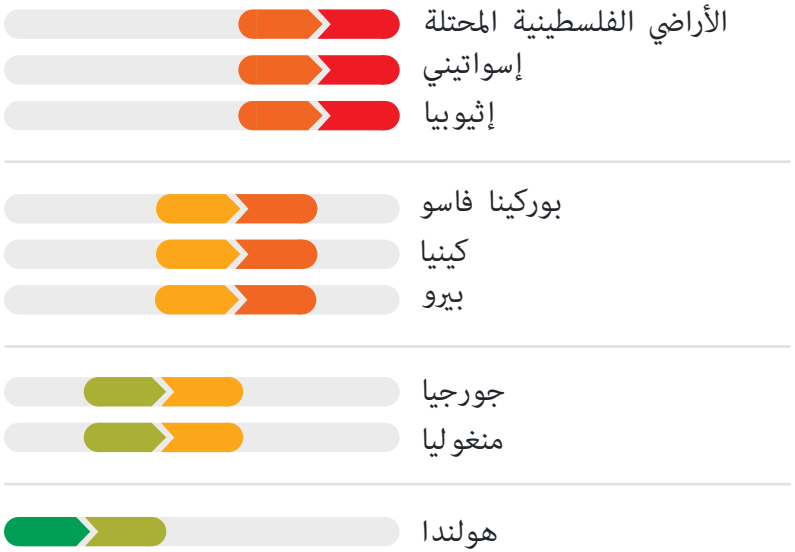

تحسن في التصنيف

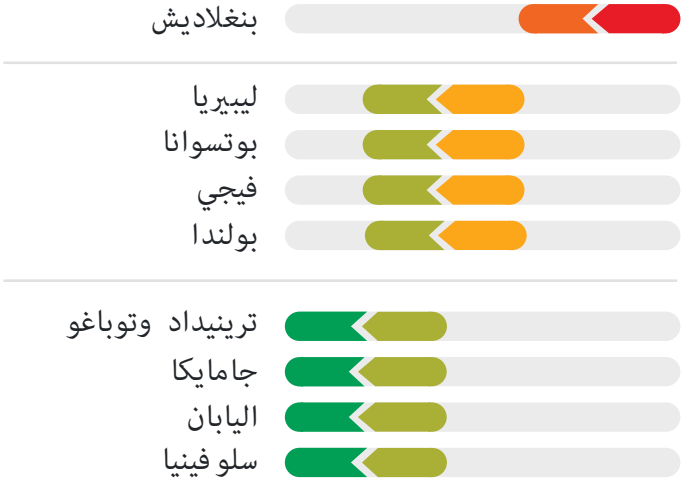

مغلق · مقموع · مقيد · ضيق · مفتوح

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

أساليب القمع

من بين جميع انتهاكات المجال المدني التي سجلتها سيفيكوس مونيتور خلال العام الماضي، تعلّقت ٤٥٪ منها، أي أكثر من ١,١٠٠ انتهاك، بحرية التعبير. شكّلت انتهاكات حرية التجمع السلمي نسبة ٢٩٪ من الإجمالي، بينما شكلت انتهاكات حرية تكوين الجمعيات نسبة ٢٧٪.

الحق في الاحتجاج لا يزال مستهدفًا

كما في السنوات السابقة، توجّه الناس إلى الشوارع للرد على تصرفات السلطات أو تقاعسها، وللمطالبة بتحسين الخدمات والمساءلة، والاحتجاج على ارتفاع تكاليف المعيشة، إلى جانب أسباب أخرى. كما شهد العام احتجاجات في العديد من البلدان تضامنًا مع الشعب الفلسطيني

بينما مرت بعض الاحتجاجات بسلام بدون حوادث تُذكر، تم تعطيل احتجاجات أخرى أو منعها أو تفريقها من قبل قوات الأمن، التي استخدمت العنف في كثير من الحالات. في عام ٢٠٢٤، شكّلت الاحتجاجات التضامنية مع الشعب في الأراضي الفلسطينية المحتلة والاحتجاجات المتعلقة بتغير المناخ والبيئة هدفًا خاصًا للتقييد، من خلال حظرها، أو تعطيلها، أو اعتقال المشاركين فيها، وذلك من بين أساليب متعددة لمنع الناس من التجمّع والتعبير عن آرائهم

شهد عام ٢٠٢٤ انتشارًا واسعًا لاستخدام الاعتقالات كوسيلة لتفريق الاحتجاجات أو منعها، وتم توثيق ذلك في ما لا يقل عن ٧٦ دولة. في أوروبا وأستراليا، استمر استهداف المحتجين على تغير المناخ بالاعتقال. في هولندا، في شهر شباط/فبراير ٢٠٢٤ وحده، تم اعتقال أكثر من ١,٣٠٠

مجموع الانتهاكات حسب الحريات المدنية

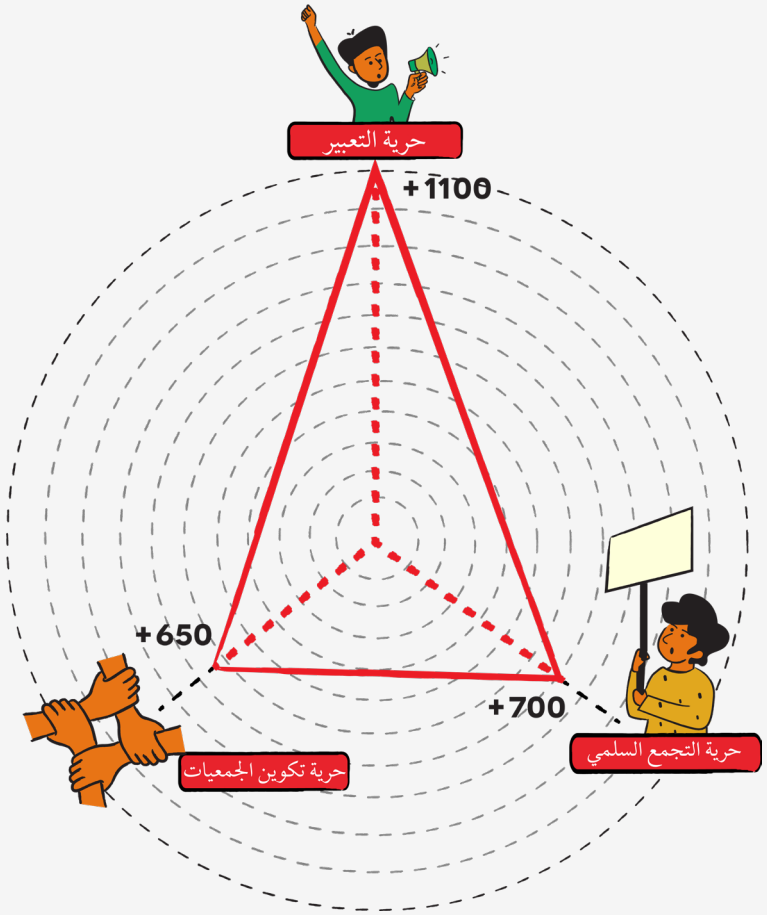

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

محتج من حركة تمرد ضد الانقراض بسبب إغلاق الطرق في أمستردام ولاهاي. ورغم إطلاق سراح البعض، خضع آخرون لتحقيقات جنائية. وفي أستراليا، تم اعتقال ما لا يقل عن ٣٠ شخصًا على خلفية احتجاجات نظمتها مجموعة بلوكايد أستراليا ضد محطة فحم في نيوكاسل، حيث حُكم على أحد المحتجين بالسجن لمدة ثلاثة أشهر في تموز/يوليو ٢٠٢٤.

لم تقتصر الاعتقالات بحق المحتجين على المناخ والبيئة على أوروبا وأستراليا. ففي غينيا الاستوائية، تم اعتقال ٣٧ شخصًا وإغلاق الإنترنت على جزيرة أنوبون بعد احتجاجات ضد التأثير الضار لاستخدام الديناميت في عمليات التعدين في تموز/يوليو ٢٠٢٤.

تعرضت احتجاجات المعارضة قبل الانتخابات أو بعدها لانتهاكات، بما في ذلك اعتقال المتظاهرين. ففي باكستان، في ٣ آذار/مارس ٢٠٢٤، اعتقلت الشرطة أكثر من ١٠٠ من أنصار زعيم المعارضة المعتقل عمران خان، خلال مظاهرات احتجاجًا على مزاعم تزوير الانتخابات العامة التي جرت في شباط/فبراير ٢٠٢٤.

اعتقلت السلطات كذلك أفراد للمشاركة في احتجاجات انتقدت سياسات الحكومة وإجراءاتها. في الأرجنتين، تم اعتقال خمسة أشخاص على الأقل في مدينة قرطبة يوم ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٣ خلال احتجاجات ضد القيود على الحقوق والإجراءات الاقتصادية التي فرضها الرئيس اليميني المتطرف الجديد خافيير ميلي

قابلت السلطات كذلك الاحتجاجات المناهضة للفساد بتقييدات. في كمبالا، أوغندا، يوم ٢٣ تموز/يوليو ٢٠٢٤، استخدمت قوات الأمن القوة واعتقلت ما لا يقل عن ٤٥ متظاهرًا خلال احتجاجات ضد الفساد وسوء استخدام الأموال العامة، ووجهت للمحتجين تهمة "الإزعاج العام"

قادت حركات احتجاج شبابية مظاهرات ضد غلاء المعيشة في عدة دول إفريقية، وقوبلت بردود عنيفة من السلطات شملت اعتقالات جماعية. في نيجيريا، تم اعتقال ما لا يقل عن ١,٧٠٠ شخص خلال احتجاجات #EndBadGovernance (إنهاء الحوكمة السيئة) من ١ إلى ١٠ آب/أغسطس ٢٠٢٤. في أكرا، غانا، تم اعتقال ٤٩ شخصًا في اليوم الأول من احتجاجات #OccupyJulorbiHouse في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤. كما تم اعتقال ما لا يقل عن ١,٢٠٠ شخص خلال احتجاجات #RejectFinanceBill٢٠٢٤ ضد زيادة الضرائب في كينيا في حزيران/يونيو ٢٠٢٤.

عُطّلت الاحتجاجات في ما لا يقل عن ٥٣ دولة، واستخدمت القوة المفرطة في ٤١ دولة على الأقل. وسُجلت حالات قتل لمتظاهرين في عدة دول، منها بنغلاديش، وغينيا، وهايتي، وإندونيسيا، وكينيا، ونيجيريا، وباكستان

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

أبرز عشرة انتهاكات على الصعيد العالمي

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

الهجوم على الصحفيين

تستهدف السلطات في العديد من الدول حرية التعبير باستخدام وسائل مختلفة لإسكات الأصوات المنتقدة والمخالفة، منها الاعتقالات التعسفية والتهديدات وتخويف الصحفيين. وفي الوقت ذاته، تستمر قوى نافذة في اضطهاد الصحفيين لمنعهم من كشف الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان أمام الجمهور. شكّلت الهجمات على الصحفيين أبرز انتهاكات حرية التعبير عالميًا، حيث تم توثيقها في ما لا يقل عن ٤٩ دولة. جاءت هذه الهجمات من مصادر حكومية وغير حكومية على حد سواء

في كثير من الأحيان، تهدف الهجمات ضد الصحفيين إلى منعهم من تغطية الأحداث أو تأتي كعقاب على تقاريرهم. في نيبال، في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٤، تعرض الصحفي بيجاي رانا، محرر Eparinews، للضرب من قبل أربعة ضباط شرطة أثناء تصويره فيديو لاستخدام الشرطة العصي ضد الناس خلال مهرجان في باغلونغ، غانداكي. في ليبيريا، في آذار/مارس ٢٠٢٤، قام ضابطان من وكالة مكافحة المخدرات ومأمور لمحكمة الصلح بالاعتداء على صحفي إذاعة فواما، كيسيلي سمو، واحتجازه، على خلفية تقاريره التي زعم فيها أنّ قاضياً احتجز اثنين من قادة المجتمع بدون وجه حق. في الأراضي الفلسطينية المحتلة، استهدفت إسرائيل الصحفيين بصورةٍ متعمدة وعنيفة، بما في ذلك عبر غارات جوية

في بيرو، خلال إضراب للنقل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٤، ضرب شرطي مراسلة بعصاه بعد أن أصبحت محاصرة بين خطوط الشرطة، ورغم حملها كاميرا وإبرازها بطاقة الصحافة والتعريف عن نفسها كصحفية، واصل الشرطي ضربها ودفعها. في مدريد وفالنسيا في إسبانيا، تعرض عدد من الصحفيين للاعتداء اللفظي والجسدي بين ٦ و١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣ خلال احتجاجات ضد حزب العمال الاشتراكي الإسباني (الحزب الرئيسي في الائتلاف الحاكم) بسبب إعلان قانون عفو يشمل المشاركين في محاولة استقلال كتالونيا عام ٢٠١٧. في الولايات المتحدة، تعرضت مجموعة من الصحفيين للغاز المسيل للدموع أثناء تغطيتهم لمسيرة Stop Cop City في أتلانتا في جورجيا، والتي نظمت للاحتجاج على إنشاء مركز تدريب للشرطة في غابة حضرية، حيث يرى المحتجون أن ذلك سيضر بالبيئة ويعزز وجود الشرطة في منطقة يغلب عليها السكان السود

تم توثيق العديد من الاعتداءات على الصحفيين أثناء تغطية الانتخابات. في بنغلاديش، هاجم ١٢ رجلاً يرتدون شارات حزب رابطة عوامي الحاكم آنذاك سبعة صحفيين، مستخدمين قضبان حديدية وعصي خيزران، أثناء تغطيتهم لاعتداء على مرشح مستقل خارج مركز اقتراع، وصادروا العديد من المعدّات مثل الكاميرات أو الميكروفونات، أو كسروها

في جمهورية الكونغو الديمقراطية، قبل الانتخابات العامة في كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠٢٣، هاجم حوالي ١٠ أعضاء من حزب اتحاد الأمة الكونغولية الصحفي جيري لومبو ألاووا، مراسل قناة Canal Congo Télévision وراديو Liberté Kisangani، أثناء تغطيته تجمعاً انتخابياً للمرشح الرئاسي المعارض مويس كاتومبي

في الهند، في أيّار/مايو ٢٠٢٤، تعرض الصحفي راغاف تريفيدي للضرب والسجن داخل غرفة من قبل أعضاء حزب بهاراتيا جاناتا الحاكم أثناء تغطيته لتجمع لوزير الداخلية أميت شاه في راي باريلي، أوتار براديش

تعد الانتهاكات ضد الصحفيين شائعة في أفغانستان، حيث سجل المركز الأفغاني للصحفيين ما لا يقل عن ٨٩ حادثة عنف موثقة ضد الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام في النصف الأول من عام ٢٠٢٤، بما في ذلك ٦٠ حادثة تهديد و٢٩ اعتقالاً

تم اعتقال صحفيين في ما لا يقل عن ٥٨ دولة خلال العام الماضي. وسُجلت حالات قتل لصحفيين في دول مثل بنغلاديش، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وهندوراس، وليسوتو، والمكسيك، وميانمار، والأراضي الفلسطينية المحتلة.

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

المدافعون عن حقوق الإنسان قيد الاعتقال

شكّل اعتقال المدافعين عن حقوق الإنسان ثالث أكثر الانتهاكات شيوعًا للمجال المدني على مستوى العالم، حيث تم توثيقه في ما لا يقل عن ٥٨ دولة. تستخدم السلطات الاعتقال كوسيلة لتثبيط المدافعين عن حقوق الإنسان عن مواصلة عملهم. وقد تم استهداف المدافعين الذين يعملون في مجالات البيئة، وحقوق الأراضي والسكان الأصليين، وحقوق العمل، وحقوق المرأة، ومكافحة الفساد بشكل خاص

استمرت الحكومات بمضايقة الناشطين في مجال المناخ والبيئة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك عبر الاعتقال التعسفي. ففي إندونيسيا في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٤، تم اعتقال الناشط البيئي دانييل تانكيلسان بموجب قانون المعلومات والمعاملات الإلكترونية الصارم بسبب نشره المزعوم لخطاب كراهية على وسائل التواصل الاجتماعي بعد إثارته مخاوف بشأن تأثير المزارع غير القانونية للروبيان على البيئة في جزيرة كريمونجاوا

في أمريكا اللاتينية، يتم استهداف نشطاء حقوق الأراضي والسكان الأصليين بالاعتقالات التعسفية والقتل. ففي هندوراس في نيسان/أبريل ٢٠٢٤، اعتقلت الشرطة مؤقتًا المدافعة عن الأراضي ليليان بورخاس، المنسقة الإقليمية للاتحاد الوطني للمزارعين في مدينة لا سيبا، شمال البلاد. وارتبط هذا الاعتقال بإجراءات قضائية بحقها تعود لعام ٢٠١٣ بسبب نشاطها في الدفاع عن حقوق الأراضي ضد الشركات الزراعية الصناعية

كما اعتقلت السلطات نشطاء يعملون من أجل حقوق المرأة والحقوق الإنجابية. ففي أفغانستان، تم اعتقال باروسا عزادة، عضو حركة المرأة الأفغانية للعدالة والحرية، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤ أثناء زيارتها لمحل ينتج اللافتات والشعارات. وتم الإفراج عنها بعد ٤٠ يومًا

كما استُهدف النقابيون بسبب نشاطهم في مجال حقوق العمال. ففي فنزويلا، اعتقلت الشرطة تعسفيًا فيكتور فينيغاس، النقابي ورئيس الاتحاد الوطني للنقابات والمدارس العمالية في فنزويلا، وشقيقه، أثناء اجتماع للمعلمين في باريناس في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٤. وفي مالي، أثار اعتقال حمدون باه، الأمين العام للاتحاد الوطني للبنوك وشركات التأمين والمؤسسات المالية والأعمال في مالي، في حزيران/يونيو ٢٠٢٤، إضرابًا في القطاع المالي دعمته نقابات أخرى، وتم الإفراج عن باه في ١٠ حزيران/يونيو ٢٠٢٤.

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

الولايات المتحدة الأمريكية: متظاهرة تحمل مكبر الصوت بينما يحضّر طلاب الجامعة الأمريكية احتجاجًا في الحرم الجامعي ضد الهجمات الإسرائيلية المستمرة على غزة (تصوير صيلال غونيس/الأناضول عبر غيتي إيماجز)

قمع التضامن مع فلسطين

في أعقاب الهجمات المميتة التي شنتها حركة حماس على إسرائيل في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ والهجوم العسكري المروع لإسرائيل على غزة ولبنان، تحرك الناس في العديد من البلدان للمطالبة بوقف إطلاق النار والمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان والتضامن مع الفلسطينيين تحت الهجوم. يعمل الصحفيون على توثيق واقع الحياة في غزة المحاصرة، وتضغط منظمات المجتمع المدني لوقف نقل الأسلحة إلى إسرائيل وجمع الأموال لتقديم مساعدات إنسانية عاجلة

ومع ذلك، واجهت هذه الجهود مقاومة كبيرة. حيث ارتبط ما يقرب من ١٠ بالمئة من جميع انتهاكات المجال المدني المسجلة هذا العام من قِبَل سيفيكوس مونيتور بإسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة (راجع قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) والتعبير عن التضامن مع الشعب الفلسطيني

في الولايات المتحدة، نظم العديد من الطلاب احتجاجات من خلال إقامة مخيمات في الجامعات. ورداً على ذلك، قيّدت السلطات حرية التجمع السلمي، بما في ذلك عبر اعتقال أكثر من ٣,٢٠٠ شخص أو احتجازهم (راجع قسم الأميركتين). ففي أيار/مايو وحزيران/يونيو ٢٠٢٤، قدم المشرعون الفيدراليون ما لا يقل عن ثمانية مشاريع قوانين تستهدف الاحتجاجات الجامعية، بما في ذلك فرض عقوبات على المحتجين، وقيود على المساعدات المالية، وعقوبات على الجامعات التي يُنظر إليها على أنها متسامحة مع الاحتجاجات. وقد اعتمدت العديد من الجامعات سياسات تحظر إقامة المخيمات، وتحد من الاحتجاجات لأوقات ومواقع محددة، وتتطلب موافقة مسبقة، من بين قيود أخرى. وقد فشلت بعض الجامعات في حماية الطلاب الراغبين في الاحتجاج من المضايقات والتهديدات الجدية بالعنف

في بعض الحالات، ضغط المتبرعون للجامعات على المؤسسات لمنع الاحتجاجات ومعاقبة الطلاب، وتم تشويه سمعة المشاركين واتهامهم بمعاداة السامية. وقامت بعض الجامعات بتعليق فروع الطلاب المنتمين إلى منظمة طلاب من أجل العدالة في فلسطين، ومنعتهم من تنظيم الأنشطة، أو تلقي التمويل، أو النشر على وسائل التواصل الاجتماعي. وتخشى العديد من المنظمات على تمويلها واستمرار وجودها

واشتد تقييد حرية التجمع السلمي في بلدان أخرى عديدة للأشخاص الذين أرادوا التجمع للحداد أو إظهار التضامن مع الفلسطينيين والمطالبة باحترام القانون الدولي

تم حظر العديد من الاحتجاجات في بلدان أخرى، وغالبًا تحت ذرائع "مخاوف أمنية"، كما شوهد في فرنسا ولاتفيا وسنغافورة. في بعض الحالات، سُمحت المظاهرات المشروطة، شرط نقل الاحتجاج إلى موقع آخر، كما في باربادوس، أو حظر رفع الأعلام الفلسطينية، كما في فيجي. وقد مُنع ناشطون وأكاديميون من دخول بلدان لحضور فعاليات، كما في ألمانيا.

عندما أقيمت الاحتجاجات، استخدمت الشرطة وغيرها من قوات الأمن

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيـــا

الأمريكتان

منطقة آسيـا والمحيـط الهـادئ

أوروبا وآسيـا الوسطى

الشرق الأوسط وشمـال أفريقيـا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

القوة المفرطة ضد المتظاهرين في العديد من الحالات. فاستخدمت قوى الأمن الغاز المسيل للدموع في دول مثل البرازيل واليونان. في جامعة أمستردام، هولندا، في أيار/مايو ٢٠٢٤، استخدمت الشرطة العصي، ورذاذ الفلفل، والكلاب البوليسية، وحتى الجرافات ضد المتظاهرين الذين طالبوا الجامعة بقطع علاقاتها مع المؤسسات المرتبطة بإسرائيل

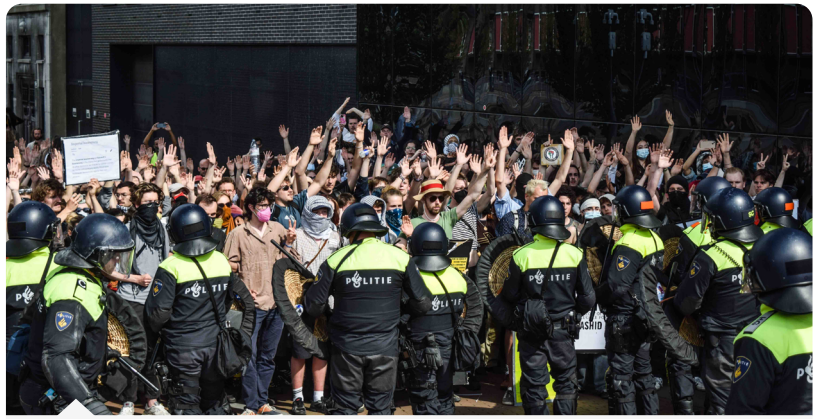

هولندا: الطلاب المحتجون (تصوير منيب تيم/الأناضول عبر غيتي إيماجز)

قامت قوات الأمن أيضًا بإزالة مخيمات الطلاب في بولندا والبرتغال. في إيطاليا، اعتدت الشرطة بالعصي على متظاهرين سلميين من طلاب المدارس، وفي البحرين وألمانيا اعتُقل الأطفال لمشاركتهم في الاحتجاجات. وتم تفريق المشاركين في الاعتصامات والحصارات والمسيرات السلمية واعتقالهم في أستراليا وكينيا والسويد

في مصر، في نيسان/أبريل ٢٠٢٤، اعتُقلت نساء ناشطات كنّ يتظاهرن تضامنًا مع النساء في غزة والسودان، بالإضافة إلى امرأتان تظاهرتا بالقرب من السفارات في جزر المالديف. في ماليزيا، تم استدعاء متظاهرين سلميين للتحقيق بعد تنظيمهم مظاهرات تضامن مع الفلسطينيين أو المشاركة فيها. انتُهكت أيضًا حقوق الصحفيين الذين يغطون الاحتجاجات. احتجزت السلطات في الأردن صحفيين اثنين قاما بتغطية احتجاج تضامني مع الفلسطينيين في آذار/مارس ٢٠٢٤، رغم أنهما أبرزا بطاقاتهما الصحفية

قُيّدت حرية الجمعيات من خلال قرار ما لا يقل عن ١٨ دولة تعليق التمويل المخصص للأونروا، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، بناءً على مزاعم إسرائيلية بأن ١٢ من موظفيها متورطون في هجمات ٧ أكتوبر. قامت عدة دول أوروبية، من بينها النمسا والدنمارك وفنلندا وألمانيا والسويد وسويسرا، بالإضافة إلى المفوضية الأوروبية، بتعليق التمويل المخصص لمنظمات المجتمع المدني الإسرائيلية والفلسطينية استجابة لمزاعم غير مدعومة بإعادة توجيه الأموال إلى جماعات إرهابية، وسط شيطنة وانتقاد واتهام أي انتقاد للمجتمع المدني لإسرائيل بأنه معادٍ للسامية. تعرضت منظمات المجتمع المدني التي تركز على المناصرة والتعليم المرتبطين بالأراضي الفلسطينية المحتلة، فضلاً عن جهود أوسع لتحقيق السلام، للتحقيق والمراقبة من قبل السلطات. في بلجيكا، طلب وزير الثقافة الإقليمية مراقبة المنظمات التي نشرت بيانات حول غزة

في ألمانيا، جمّد بنك تملكه جزئيًا الدولة حسابات المجموعة اليهودية المناهضة للصهيونية "الصوت اليهودي من أجل السلام العادل في الشرق الأوسط" وطالب بقائمة بجميع أعضائها كإجراء "احترازي"

قتلت إسرائيل أكثر من ١٨٠ صحفيًا منذ بدء هجومها (راجع قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا). بالإضافة إلى ذلك، فهي تُقيّد بشدة حرية التعبير في العديد من البلدان للأصوات التي تعبر عن التضامن مع الفلسطينيين. تعرّض الصحفيون ووسائل الإعلام في جميع أنحاء العالم للترهيب والتهديدات والتشويه لتغطيتهم انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة. غالبًا ما يتم الخلط بين الانتقادات المشروعة للسلطات الإسرائيلية ومعاداة السامية أو تأييد الإرهاب

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

في البرازيل، واجه الصحفي برينو ألتمان شكاوى قضائية تساوي وجهات نظره المناهضة للصهيونية بجريمة معاداة السامية. في المملكة المتحدة، تم احتجاز الصحفي البريطاني-السوري ريتشارد ميدهيرست، المعروف بتعليقاته على قضايا الشرق الأوسط، بموجب قانون الإرهاب في مطار هيثرو في آب/أغسطس ٢٠٢٤ وتمت مصادرة معداته

تواصل وسائل الإعلام في كندا ومصر اتخاذ تدابير انتقامية تتضمن التعليق والطرد ضد موظفيها بسبب منشوراتهم التي تعبر عن آرائهم الشخصية بشأن النزاع على وسائل التواصل الاجتماعي. يمكن أن تؤدي هذه الانتقامات إلى الرقابة الذاتية والتغطية المنحازة والجزئية للنزاع، مما يؤدي بدوره إلى نشر المعلومات المضللة والدعاية المؤيدة لإسرائيل

يواجه الناشطون والأكاديميون والفنانون والمواطنون المهتمون محاولات لإسكاتهم عندما يبدون آرائهم أو يظهرون تضامنهم مع الفلسطينيين. في كندا، حُظر ارتداء وشاح الكوفية في الجمعية التشريعية في أونتاريو، وتظهر محاولات لفرض الرقابة على شعار "من النهر إلى البحر" في دول مثل ألمانيا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية. تعرض الأشخاص الذين عبروا عن تضامنهم مع الفلسطينيين للعواقب، بما في ذلك الفصل من العمل، واتخاذ إجراءات تأديبية تفتقر إلى الإجراءات القانونية الواجبة، وتهديدات بالترحيل للأجانب. في أستراليا، أنهيت عقود أربعة كتّاب لورش العمل مع مكتبة ولاية فيكتوريا بشكل مفاجئ لمعارضتهم العلنية لهجوم اسرائيل على غزة. في المملكة المتحدة، تمت إحالة الطلاب الذين أظهروا تضامنهم مع الفلسطينيين على وسائل التواصل الاجتماعي إلى برنامج الوقاية لمكافحة الإرهاب، أو تم استجوابهم من قبل الشرطة

الأراضي الفلسطينية المحتلة: قتلت إسرائيل أكثر من ١٨٠ صحفيًا (تصوير علي جاد الله/ الأناضول عبر غيتي إيماجز)

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

قمع المدافعين عن المناخ والبيئة

أدى النداء العالمي من المجتمع المدني لاتخاذ إجراءات بشأن المناخ إلى إشعال حراك واسع النطاق ولكنه جلب أيضًا مخاطر متزايدة تهدّد المدافعين عن المناخ والبيئة وحقوق الأراضي وحقوق الشعوب الأصلية. يواجه هؤلاء الناشطون صراعات مشتركة ضد آثار تغير المناخ وتدهور البيئة ونزع ملكية الأراضي، وغالبًا ما تستهدف الحكومات والشركات المرتبطة بالاستغلال الصناعي جهودهم

في أوروبا، واجه المدافعون والمحتجون عن المناخ عنفًا واعتقالات وإجراءات قانونية. احتُجز آلاف الأشخاص في هولندا خلال احتجاجات مناخية. كما استُهدف ناشطون في النمسا وفرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة بطرق مماثلة. ففي المملكة المتحدة، في تموز/يوليو ٢٠٢٤، حُكم على خمسة ناشطين من مجموعة "أوقفوا النفط الآن" بالسجن لمدة تصل إلى خمس سنوات بسبب تخطيطهم لاحتجاج سلمي لقطع الطرق في عام ٢٠٢٢. وفي إيطاليا، يواجه الناشطون السلميون حظر الإقامة وأوامر بالمراقبة تُستخدم عادةً ضد جماعات الجريمة المنظمة. ويقر قانون جديد ضد "المخربين البيئيين" بالسجن لمدة تصل إلى خمس سنوات وغرامات تصل إلى ٦٠,٠٠٠ يورو (حوالي ٦٣,٣٠٠ دولار أمريكي) بسبب العصيان المدني الذي يستهدف المعالم، كما أن قانونًا آخر قيد النظر حاليًا يعاقب أشكالًا أخرى من الاحتجاج السلمي، مثل قطع الطرق، بالسجن لمدة تصل إلى سنتين

في أستراليا، تم اعتقال محتجين يعارضون محطة فحم نيوكاسل وناشطين في المناخ يعارضون مشروع الغاز "بروز" التابع لشركة "وودساید إنرجي" في عام ٢٠٢٤. وفي نيوزيلندا، اعتقلت الشرطة خمسة محتجين من منظمة "غرينبيس" خلال احتجاج ضد ممارسات التعدين في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤. وفي إندونيسيا، اعتقلت الشرطة واعتدت على سكان أصليين لاحتجاجهم ضد مشروع طاقة حرارية أرضية. وفي كمبوديا، في تموز/يوليو ٢٠٢٤، أدين عشرة ناشطين بيئيين من حركة "الطبيعة الأم" بتهم ملفقة بسبب نشاطهم

يواجه المدافعون عن المناخ والأراضي تهديدات خطيرة. في الأميركتين، وخصوصًا في البرازيل وكولومبيا والإكوادور والمكسيك وباراغواي وبيرو، تُرتكب أعمال العنف والاغتيالات غالبًا من قبل مجموعات إجرامية مرتبطة بمصالح شركات. وتبقى هندوراس إحدى أخطر البلدان على المدافعين. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤، قُتل خوان لوبيز، وهو مدافع عن نهر غوابينول، رغم المناشدات لحمايته. وتُعتبر التهم الجنائية أمرًا شائعًا، كما شوهد في بوليفيا، حيث تم اتهام قادة من منطقة شيكياكا لمعارضتهم استكشاف النفط في محمية طبيعية، وفي كندا، حيث أُدين مدافعون عن الأراضي الأصلية بسبب احتجاجهم ضد خط أنابيب "كوستال غاسلينك"

كما يواجه المدافعون عن البيئة القمع في إفريقيا، غالبًا عند معارضتهم للصناعات الاستخراجية. في غانا، قوبلت حركة #أوقفوا_التعدين_الآن، التي تعارض ممارسات تعدين الذهب غير القانونية والتي حشدت احتجاجات كبيرة بقمع من الشرطة. وفي أوغندا، تعرّض المدافعون عن البيئة للاحتجاز تعسفيًا بسبب معارضتهم لمشاريع النفط، ولضغط المسؤولين عليهم للتخلي عن نشاطهم. وفي مدغشقر، أدت الاحتجاجات البيئية ضد مشروع تعدين إلى اعتقال نشطاء من المجتمع المدني في آب/أغسطس ٢٠٢٤.

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

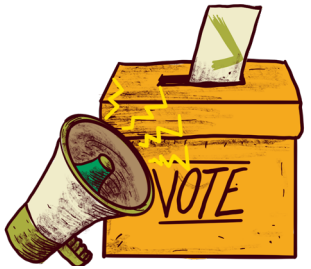

قمع النشطاء المؤيدين للديمقراطية والمعارضة السياسية

تصاعد قمع النشطاء المؤيدين للديمقراطية والمعارضة السياسية، خاصة خلال الانتخابات المتعددة لهذا العام، مما عرّض النشطاء للخطر وقوّض الحريات الديمقراطية

في العديد من البلدان، استخدمت السلطات القمع العنيف، بما في ذلك القتل والاختفاء والتعذيب، لخلق أجواء مرعبة تهدف إلى إسكات المعارضة. في ميانمار، أعدمت السلطات العسكرية ناشطَين ديمقراطيَّين، ماونغ كاونغ هتت وتشان ميي ثو، في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤، وتخطط لإعدام المزيد من السجناء السياسيين. وفي بوروندي، في أيار/مايو ٢٠٢٤، اختطفت الشرطة وأعضاء من رابطة الشباب التابعة للحزب الحاكم ناشطًا من حزب "المؤتمر الوطني من أجل الحرية" المعارض واعتدوا عليه. أما في إثيوبيا، فقد أبرز مقتل بات أورغيسا، زعيم جبهة تحرير أورومو المعارضة، في نيسان/أبريل ٢٠٢٤، المخاطر القاتلة التي يواجهها المعارضون السياسيون. وفي رواندا، واجهت الأصوات المعارضة انتهاكات واتهامات قضائية وحالات اختفاء قسري ووفيات غامضة قبل انتخابات تموز/يوليو ٢٠٢٤.

كما لجأت السلطات إلى الاعتقالات والملاحقات القضائية. في زيمبابوي، تم احتجاز أكثر من ١٦٠ شخصًا، بمن فيهم شخصيات سياسية ومسؤولون منتخبون وأعضاء في المعارضة ونقابيون وطلاب وصحفيون، قبل قمة مجموعة التنمية للجنوب الإفريقي(SADC) التي عُقدت في العاصمة هراري في آب/أغسطس ٢٠٢٤.

وفي باكستان، استخدمت الشرطة الغاز المسيل للدموع لتفريق تجمعات المعارضة، واعتُقل بعض النشطاء لعدة أشهر. وفي تونس، تم اعتقال أكثر من ١٠٠ مرشح وعضو في حملات انتخابية كجزء من حملة الرئيس قيس سعيد القمعية قبل الانتخابات غير التنافسية في أكتوبر ٢٠٢٤. وفي فنزويلا التي شهدت انتخابات رئاسية في يوليو ٢٠٢٤ اعتُبرت على نطاق واسع لا حرة ولا نزيهة، تصاعدت الاعتقالات ذات الدوافع السياسية إلى مستويات لم تُشاهد منذ أزمة المنافسة الرئاسية في عام ٢٠١٩.

يعدّ الترهيب والتهديدات تكتيكات رئيسية تستخدمها السلطات لإسكات المعارضة. في كمبوديا، تعرض سان بونشهاي، أحد أنصار المعارضة، لاعتداء شديد بالضرب من قبل ستة مهاجمين ملثمين في نيسان/أبريل ٢٠٢٤. وفي مدغشقر، اجبرت السياسية ماري جان دارك ماسي جولامالي على مغادرة منزلها بالقوة في أيّار/مايو ٢٠٢٤ بعد كشفها مخالفات انتخابية. وفي نيكاراغوا، طردت السلطات ١٣٥ سجينًا سياسيًا وسحبت جنسيتهم، في إحدى أشد الإجراءات القمعية للنظام، مما أدى إلى عواقب وخيمة على المطرودين وأسرهم

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

انتهاكات حقوق الإنسان ضد المدافعات عن حقوق الإنسان

تواصل الحكومات في آسيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قمع الناشطات والصحفيات بانتهاكات مستمرة، خاصة في البلدان التي تشهد التقييد الأشدّ للمجال المدني. تواجه المدافعات عن حقوق الإنسان عقبات جسيمة في سعيهنّ لتعزيز المساواة الجندرية وحقوق الإنسان

في أفغانستان، تواجه المدافعات عن حقوق الإنسان قمعًا شديدًا تحت حكم طالبان، التي عادت إلى السلطة في آب/أغسطس ٢٠٢١. تستمر التقارير عن الاعتقالات التعسفية والتعذيب والاحتجاز المطوّل. وأظهرت طالبان عدم تسامح مطلق تجاه المظاهرات السلمية، مما دفع الناشطات للبحث عن طرق بديلة للاحتجاج، مثل تنظيم اجتماعات داخلية ومشاركة الرسائل عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وردًّا على ذلك، تتعقب أجهزة طالبان الاستخبارية النساء اللواتي يظهرن في الصور أو مقاطع الفيديو الخاصة بالاحتجاجات الداخلية

في باكستان، عُرقلت احتجاجات حقوق المرأة، وتلقت المدافعة عن حقوق الإنسان حوران بلوش تهديدات من الشرطة. وفي كازاخستان، تواجه ناشطات حقوق المرأة حظرًا على الاحتجاجات وتهمًا قانونية، منها دينارا سمايلوفا، وهي ناشطة منفية استُهدفت بسبب عملها مع ضحايا العنف الأسري. وضعت السلطات الكازاخستانية سمايلوفا على قائمة المطلوبين في كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠٢٣، وجُمّدت حسابات منظمتها المصرفية

وفي سوريا، أبرز مقتل الناشطة الحقوقية هبة صهيب حاج عريف، في شباط/فبراير ٢٠٢٤، المخاطر المميتة التي تواجه المدافعات عن حقوق الإنسان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كما وُثّقت انتهاكات في السعودية واليمن، بما في ذلك السجن المطوّل والتحرش الجنسي وأشكال مختلفة من سوء المعاملة أثناء الاحتجاز

تطورات إيجابية

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

على الرغم من القمع، تواصل المجتمعات المدنية حول العالم إظهار قدرة استثنائية على الصمود، محققة إنجازات كبيرة في تعزيز الحريات المدنية. تمتد هذه الإنجازات من الدول ذات ظروف المجال المدني الأكثر قمعًا، حيث تلعب المجتمعات المدنية دورًا حاسمًا حتى في البيئات القاسية، إلى الدول التي تحترم الحريات المدنية على نطاق واسع. بفضل ضغوط المجتمعات المدنية، سُحبت مشاريع قوانين قمعية، وعولجت مظالم تاريخية طويلة الأمد، وأُلغيت اعتقالات وأحكام قضائية غير عادلة

تايلاند: احتفالات خارج البرلمان التايلاندي بعد إقرار التصويت النهائي على مشروع قانون زواج المثليين في بانكوك (تصوير ليليان سوانرومفا / وكالة فرانس برس)

إنجازات المجتمعات المدنية

أدّت حركات المجتمع المدني دورًا حيويًا في الدفاع عن حقوق الإنسان ودفع السياسات الداعمة للفئات المهمشة. في مجال حقوق مجتمع الميم، يبرز إنجازان قانونيان. في شباط/فبراير ٢٠٢٤، أصبحت اليونان أول دولة أرثوذكسية مسيحية تعترف بزواج المثليين وتمنحهم حقوق التبني، في خطوة تاريخية إلى الأمام. وفي أيّار/مايو ٢٠٢٤، أصدرت تايلاند قانون المساواة في الزواج، لتصبح أول دولة في جنوب شرق آسيا تعترف بزواج المثليين، وهما إنجازان جاءا بعد جهود مكثفة من المجتمع المدني

حققت كذلك حملات الدفاع عن حقوق المرأة انجازات مهمة. في جمهورية التشيك، أسفرت جهود المجتمع المدني عن إصلاح تاريخي لقوانين الاغتصاب، حيث أصبح أي فعل جنسي بدون موافقة يعتبر اغتصابًا، مما ألغى ضرورة إثبات استخدام القوة، وعزز حماية الضحايا. وفي كازاخستان، استجابةً لحملة مناصرة مرتبطة بمحاكمة قتل بارزة، أقر المشرعون قوانين جديدة تعيد فرض عقوبات جنائية على الضرب وتعزز حماية الناجين من العنف الأسري. وفي بولندا، أقرّت الحكومة في شباط/فبراير ٢٠٢٤ قانونًا يتيح الحصول على وسائل منع الحمل الطارئة بدون وصفة طبية، مما عكس قانونًا مقيِّدًا صدر في عام ٢٠١٧، ومثّل تقدّمًا كبيرًا في الحقوق الإنجابية

شهد السعي لتحقيق العدالة البيئية أيضًا تقدمًا ملحوظًا خلال العام المنصرم. في المملكة المتحدة، أكدت الأحكام القضائية ضرورة إجراء تقييمات الأثر البيئي لجميع المشاريع التنموية، مما عزز تأثير المجتمع على القرارات ذات العواقب البيئية المحتملة. وفي أستراليا، ألغت المحكمة العليا لولاية نيو ساوث ويلز في كانون الأوّل/

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

ديسمبر ٢٠٢٣ العديد من القوانين المناهضة للاحتجاجات التي كانت تستهدف ناشطي المناخ، في انتصار كبير للدفاع عن البيئة

وفي أمريكا الجنوبية، أحرزت حقوق الشعوب الأصلية تقدمًا. ففي الإكوادور، تمكنت المجتمعات الأصلية من استعادة السيطرة على أراضيها التقليدية بعد معارك قانونية طويلة. وفي بيرو، صدر حكم قضائي في آذار/مارس ٢٠٢٤ يمنح النساء من السكان الأصليين الحق في الوصول إلى الأنهار المحلية، معززًا حقوقهن الثقافية والبيئية

كما أحرزت عدة دول تقدمًا في حماية حرية التعبير. في ملاوي، صدر قانون جديد لحماية البيانات الشخصية، مما يمثل خطوة مهمة نحو حماية الخصوصية ضد تهديدات المراقبة المتزايدة. وفي سانت كيتس ونيفيس، أُدخِلت حماية للمبلغين عن الفساد، مما عزز حقوق الأشخاص الذين يبلغون عن الفساد أو سوء السلوك

الإكوادور: نجحت مجتمعات السكان الأصليين في استعادة السيطرة على أراضي أجدادهم (تصوير رودريغو بوينديا / وكالة الصحافة الفرنسية)

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

التطورات الإيجابية

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

التطورات الإيجابية

غواتيمالا: تم إطلاق سراح فيرجينيا لابارا، المدعية العامة السابقة في مكتب المدعي الخاص لمكافحة الإفلات من العقاب في غواتيمالا، بعد عامين من الاحتجاز. (تصوير سيموني دالماسو)

شهدت جهود معالجة المظالم السابقة تطورات إيجابية في عدة دول، خصوصًا فيما يتعلق بالإفراج عن المعتقلين ظلمًا ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات السابقة. في البحرين، أُفرج عن أكثر من ١,٥٠٠ سجين سياسي بعد صدور عفو ملكي. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٢٤، أُطلق سراح فيرجينيا لابارا، المدعية السابقة في مكتب المدعي الخاص ضد الإفلات من العقاب، التي تُعرف بقيادتها تحقيقات مهمة ضد الفساد في غواتيمالا، بعد ما يقرب من عامين من الاحتجاز، لكنها غادرت البلاد لحماية حياتها وحريتها وسط تزايد التهديدات. وفي البرازيل، صدرت أحكام بالسجن بحق ضابطي شرطة عسكريين سابقين لضلوعهما في جريمة قتل المستشارة ماريل فرانكو عام ٢٠١٨، مما كشف عن صلات بين النخبة السياسية في ريو دي جانيرو والجماعات شبه العسكرية المحلية المؤلفة من عناصر في الشرطة عاملين ومتقاعدين

أُطلق سراح مؤسس ويكيليكس جوليان أسانج في يوليو/تموز ٢٠٢٤. تصوير رويترز/ستيفان ماهي TPX IMAGES OF THE DAY

استجابةً لضغوط مستمرة من المجتمع المدني، بدأت السلطات في بعض الدول معالجة الانتهاكات السابقة لحرية الصحافة، مما أسفر عن إجراءات تصحيحية في عدة قضايا بارزة. ففي المملكة المتحدة، أُفرج عن جوليان أسانج، مؤسس ويكيليكس، في تموز/يوليو ٢٠٢٤ بعد خمس سنوات من الاحتجاز. وفي اليمن، أُطلق سراح الصحفي العزازي في شباط/فبراير ٢٠٢٤ بعد مناشدات مستمرة من مجموعات المجتمع المدني، حيث قضى أربعة أشهر في الحبس الانفرادي في ظروف رديئة. وفي الهند، أمرت المحكمة العليا بالإفراج عن بربير بوركاياستا، مؤسس NewsClick، في أيّار/مايو ٢٠٢٤ بعد ٢٢٥ يومًا من الاحتجاز، في إطار حملة أوسع استهدفت الصحفيين المرتبطين بالموقع. وفي إيران، ألغت السلطة القضائية أحكامًا بالسجن تزيد عن ١٠ سنوات ضد صحفيتين

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

شملت النجاحات القانونية أيضًا أحكامًا لصالح المجتمعات الأصلية والمدافعين عن البيئة. ففي المكسيك، ألغى قاضٍ في أيّار/مايو ٢٠٢٤ حكمًا بالسجن لمدة ٤٦ عامًا ضد المدافع عن الأراضي ديفيد هيرنانديز سالازار، وأسقط التهم الموجهة إلى ١٧ فردًا من مجتمع بنيزا الأصلي. وفي آذار/مارس ٢٠٢٤، أيدت المحكمة العليا في إندونيسيا تبرئة المدافعين البيئيين هاريس أزهار وفاتيا موليديايانتي. وفي شباط/فبراير ٢٠٢٤، ألغت المحكمة العليا في كمبوديا إدانات ضد نشطاء مجتمع بحيرة بوينغ كاك المدافعين عن الأراضي

أُحرز أيضًا تقدمًا في تحقيق العدالة في قضايا المحاسبة عن الانتهاكات السابقة، رغم الحاجة إلى المزيد من الجهود. ففي كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠٢٣، أيدت المحكمة العليا في سورينام إدانة الرئيس السابق ديسي بوترس في قضية "جرائم كانون الأوّل/ديسمبر" عام ١٩٨٢، التي تضمنت عمليات إعدام خارج نطاق القانون ضد معارضين سياسيين. وفي هولندا، خضع شرطيان للمحاكمة بسبب استخدام القوة المفرطة خلال احتجاج على قيود كوفيد-١٩ في ٢٠٢١. وفي بيرو، حكمت محكمة العدل العليا في أوكاياالي في نيسان/أبريل ٢٠٢٤ بالسجن لأكثر من ٢٨ عامًا لكل من أربعة أشخاص لدورهم في قتل قادة أشينينكا الأصليين عام ٢٠١٤ الذين دافعوا عن حقوق الأراضي

المكسيك: ديفيد هيرنانديز سالازار، تصوير سانتياغو نافارو

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيـــا

الأمريكتان

منطقة آسيـا والمحيـط الهـادئ

أوروبا وآسيـا الوسطى

الشرق الأوسط وشمـال أفريقيـا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

أفريقيـــا

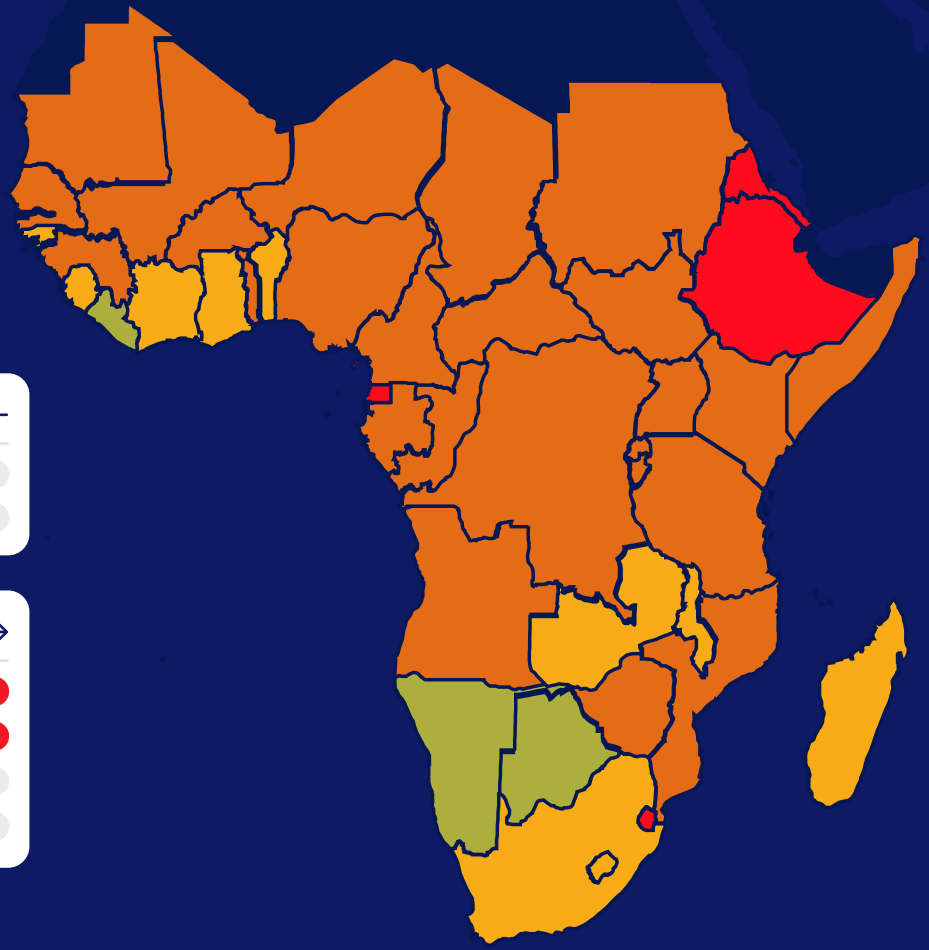

تحسن في التصنيف ←

- ليبيريا
- بوتسوانا

تراجع في التصنيف →

- إيسواتيني
- إثيوبيا
- بوركينا فاسو
- كينيا

مغلـق · مقموع · مقيـد · ضيـق · مفتوح

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

نظرة عامة على التصنيفات

لا تزال أوضاع المجال المدني في إفريقيا جنوب الصحراء قمعيّة. في ٤٣ من بين ٥٠ دولة وإقليم، يتم تقييد المجال المدني أو قمعه أو إغلاقه. يُصنّف بالمقيّد أكثر من نصف الدول والأقاليم، الذي يضم ما يقارب ٧٠ في المئة من سكان إفريقيا جنوب الصحراء. ولا يُعتبر المجال المدني مفتوحًا إلا في الدول الجزرية مثل الرأس الأخضر وساو تومي وبرينسيب، بينما يضيق المجال المدني في موريشيوس وناميبيا وسيشل، بالإضافة إلى بوتسوانا وليبيريا

خلال العام الماضي، في حين شهدت بوتسوانا وليبيريا تحسنًا في أوضاع المجال المدني، تدهورت الأوضاع في بوركينا فاسو وإسواتيني وإثيوبيا وكينيا

بوركينا فاسو: القائد العسكري إبراهيم رويترز/فنسنت بادو

قُيّدت الحريات الأساسية في بوركينا فاسو منذ آخر انقلاب عسكري في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، مما أدى إلى خفض تصنيف البلاد من "مقيد" إلى "مقموع". تصاعدت انتهاكات حرية الصحافة والرقابة في ظل الحكم العسكري بقيادة إبراهيم تراوري. منذ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٢٣، عُلّق عمل ما لا يقل عن ١٣ وسيلة إعلامية وبرنامجًا محليًا وأجنبيًا، غالبًا بسبب تغطيتهم للوضع الأمني. منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣، كثفت السلطات العسكرية استخدام قانون الطوارئ – وهو مرسوم تعبئة عامة صدر في نيسان/أبريل ٢٠٢٣ – لتجنيد المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والقضاة والمعارضين قسرًا. وفي ذات السياق، تم احتجاز المدافع عن حقوق الإنسان والمحامي غي هيرفي كام بتهمة "تقويض أمن الدولة"، بينما تعرض الصحفي آلان تراوري للاختفاء القسري

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

كينيا: ضباط شرطة مكافحة الشغب يعتقلون متظاهرًا خلال الاحتجاجات المناهضة للحكومة في نيروبي (تصوير سيمون ماينا / وكالة الصحافة الفرنسية)

انخفض التصنيف في إسواتيني من "مقموع" إلى "مغلق"، حيث تضيق الحكومة الخناق على أي شكل من أشكال المعارضة، بما في ذلك حظر التجمعات العامة ومراقبة واسعة النطاق. يستمر استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان وأعضاء المعارضة، الذين يتعرضون للهجمات بسبب دعوتهم للديمقراطية في آخر ملكية مطلقة في إفريقيا

انخفض التصنيف كذلك في إثيوبيا من "مقموع" إلى "مغلق"، حيث أسفرت الصراعات المسلحة المستمرة وتطبيق إجراءات حالة الطوارئ في أجزاء من البلاد عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وتدهور في الحريات المدنية. يواجه المدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون وأعضاء المعارضة تحديات خطيرة في عملهم، بما في ذلك المراقبة الجسدية والإلكترونية، والتحرش اللفظي، والتخويف، والتهديدات التي تهدف إلى إجبارهم على التوقف عن أنشطتهم

في كينيا، انخفض التصنيف من "مقيد" إلى "مقموع" بعد قمع حكومي عنيف مستمر منذ احتجاجات حزيران/يونيو وتموز/يوليو التي حصلت على مستوى البلاد والتي أثارتها مسودة قانون المالية الهادفة إلى زيادة الضرائب ورفع تكلفة المعيشة بشكل حاد وسط فساد حكومي مستشري. أدى رد فعل الحكومة العنيف إلى مقتل ما لا يقل عن ٦٠ متظاهرًا أعزل واعتقال الشرطة لما لا يقل عن ١,٠٠٠ شخص. استمرت عمليات اختطاف المتظاهرين ومؤيدي الاحتجاجات عبر الإنترنت لعدة أشهر بعد انتهاء الاحتجاجات، حيث تلاحق قوات الأمن من تشتبه في تورطهم، مما خلق تأثيرًا مخيفًا على الحريات المدنية

أما في بوتسوانا وليبيريا، فإن رفع التصنيف من "مقيد" إلى "ضيق" يعكس انخفاضًا ملحوظًا في الانتهاكات. منذ انتقال السلطة الديمقراطي السلمي الثاني في ليبيريا، عندما أقر الرئيس المنتهية ولايته جورج وياه بهزيمته أمام جوزيف بواكاي في أعقاب انتخابات تشرين الأوّل/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣، وثّقت منصة سيفيكوس مونيتور انخفاضًا في انتهاكات المجال المدني، خصوصًا في مجالات حرية الصحافة والتجمع السلمي. لوحظت حالة مشابهة في بوتسوانا، حيث تم تسجيل انتهاكات أقل. كما قاوم المجتمع المدني عملية مراجعة دستورية مقترحة بقيادة السلطة التنفيذية لافتقارها إلى مشاركة عامة هادفة، فرفض البرلمان مشروع تعديل الدستور

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

أبرز خمسة انتهاكات في أفريقيا

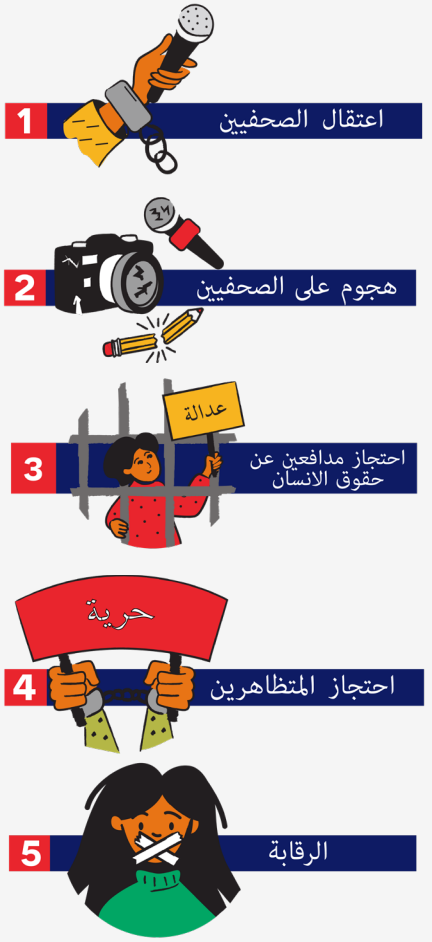

أبرز الانتهاكات

في إفريقيا جنوب الصحراء، لازالت اعتقالات الصحفيين أكثر انتهاكات المجال المدني شيوعًا خلال العام المنصرم، كما في السنوات السابقة، تليها الهجمات على الصحفيين، واعتقال المدافعين عن حقوق الإنسان، واعتقال المتظاهرين، والرقابة

الاعتقال و الهجوم على الصحفيين

تم توثيق اعتقالات الصحفيين في ما لا يقل عن ٢١ دولة في المنطقة، والهجمات عليهم في ما لا يقل عن ١٦ دولة

اعتقلت السلطات الصحفيين بسبب تقاريرهم عن الفساد ومواضيع تعتبرها السلطات حساسة أو مسيئة. في بعض الدول، مثل الكاميرون وجمهورية الكونغو الديمقراطية ونيجيريا والصومال، واصلت السلطات استخدام الاعتقالات كتكتيك لتخويف الصحفيين وإسكاتهم. في نيجيريا، استمرت السلطات في اعتقال الصحفيين وملاحقتهم قضائيًا بموجب قانون الجرائم الإلكترونية لعام ٢٠١٥، رغم التعديلات التي أُدخلت عليه في شباط/فبراير ٢٠٢٤. على سبيل المثال، تم اعتقال دانيال أجووكو، الصحفي في مؤسسة الصحافة الاستقصائية، في ١ أيّار/مايو ٢٠٢٤ بتهمة انتهاك قانون الجرائم الإلكترونية لعام ٢٠١٥ بسبب تقريره عن مزاعم فساد تورط فيها مسؤول في الرئاسة. أُفرج عنه بكفالة بعد قضاء ١٠ أيام في الحجز

في الكاميرون، تستخدم السلطات نصوصًا جنائية مثل "نشر أخبار كاذبة" و"الإهانة" و"التحريض على التمرد" لاعتقال الصحفيين وملاحقتهم قضائيًا، وغالبًا ما تُحاكمهم في محاكم عسكرية. في ٦ شباط/فبراير ٢٠٢٤، تم اعتقال برونو بيجانج، المدير العام لمجلة L'Anecdote، في بافوسام بسبب فيديو نشره ينتقد اعتقال شخصية اجتماعية محلية ويدعو السلطات للتركيز على قضايا مثل الفساد والكهرباء والمياه. وُجهت إليه في البداية تهم "التحريض على التمرد"، "تعريض أمن الدولة للخطر"، و"التحريض على العصيان". في آذار/مارس ٢٠٢٤، حكم عليه

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

قاضٍ عسكري بالسجن ستة أشهر بتهمة "نشر أخبار كاذبة". وحُكم على صحفيين آخرين مسجونين، كينجسلي فومونيي نجوكا وأمادو فامولكي، بالسجن لمدة ١٠ و٢٠ عامًا على التوالي، بعد أن قضيا سنوات في الحجز

الوضع مشابه في جمهورية الكونغو الديمقراطية. في آذار/مارس ٢٠٢٤، أدانت محكمة في كينشاسا الصحفي الشهير ستانيس بوجاكيرا بتهم عدة، منها "نشر شائعات كاذبة" و"التزوير" و"نقل رسالة خاطئة"، وحكمت عليه بالسجن ستة أشهر مع دفع غرامة. كان قد أُحتجز منذ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣ بسبب مقال نُشر في مجلة Jeune Afrique، لم يُذكر اسمه كمؤلف له، زعم أن تقريرًا لجهاز المخابرات الوطنية في الكونغو ادّعى تورط ضباط مخابرات عسكرية في اختطاف السياسي المعارض شيروبين أوكندي سنغا وقتله، بعدما وُجد ميتًا في ١٣ تموز/يوليو ٢٠٢٣.

في الصومال، يتعرض الصحفيون للتهديد والاعتقال، وفي بعض الحالات للقتل. في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٤، اعتُقل الصحفي محمد عبدي إليغ مع زميلين له بعد إدارة مناقشة على منصة "إكس/تويتر" استضافتها قناة MM Somali TV حول مذكرة تفاهم مثيرة للجدل بين إثيوبيا وأرض الصومال. بينما أُفرج عن الزميلين بدون توجيه تهم، بقي إليغ محتجزًا لمدة ٤٣ يومًا قبل تبرئته وإطلاق سراحه

استمرت اعتقالات الصحفيين بسبب انتقادهم السلطات أو إجراء تحقيقات في مواضيع حساسة مثل فضح الفساد. في السنغال، في ١ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٢٤، تم استدعاء الصحفي شيخ يرمي سيك، مؤسس موقع Dakaractu الإخباري ومساهم في Jeune Afrique، واستجوابه واحتجازه، ووُجهت إليه تهم نشر أخبار كاذبة والتشهير بعد دحضه أرقامًا حكومية سنغالية بشأن الوضع الاقتصادي الموروث عن الإدارة السابقة خلال برنامج على قناة . VTV في أوغندا، اعتقلت الشرطة صحفيي GrapeVine ديكسون موبيرو وأليرباكي سينجوبا في حزيران/يونيو ٢٠٢٤ بسبب تقارير استقصائية عن نزاع قضائي ومقال يكشف الفساد البرلماني. وُجهت إليهما تهمة "نشر معلومات بدون ترخيص بث"، وهو قانون مخصص فقط للراديو

السنغال: تم استدعاء شيخ يريم سيك، مؤسس موقع داكاركتو الإخباري والمساهم في مجلة جون أفريك، واستجوابه واحتجازه واتهامه بنشر أخبار كاذبة والتشهير. تصوير لو سيتويين

والتلفزيون، وأُفرج عنهما لاحقًا بكفالة. في زامبيا، احتجز الصحفي توماس ألان زجامو تعسفيًا في آب/أغسطس ٢٠٢٤ لمدة يومين بتهمة التحريض، بعد دعوته عبر صفحة Zambian Whistleblower على فيسبوك إلى الشفافية الحكومية بشأن الروابط بين عقار مستأجر والرئيس هاكايندي هيشيليما

في النيجر، حيث تتزايد التهديدات لحرية الإعلام، قامت السلطات العسكرية بتجريم الصحفيين. في نيسان/أبريل ٢٠٢٤، اعتقلت الشرطة القضائية إدريسا سومانا مايغا، محرر صحيفة L'Enquêteur، بسبب مقال نشرته الصحيفة يشكك في مزاعم صحيفة Le Figaro الفرنسية حول تركيب أجهزة تنصت في المباني الحكومية من قبل عملاء روس. وُجهت إليه تهمة "تقويض الدفاع الوطني" بموجب القانون الجنائي للنيجر

في بوروندي، تم اعتقال عدة صحفيين. في ٣ آذار/مارس ٢٠٢٤، اعتقل ضباط جهاز المخابرات الوطني الصحفية ساندرا موهوزا من La Nova Burundi بزعم إدلائها بتعليقات في مجموعة واتساب مهنية حول توزيع المناجل على جناح الشباب التابع للحزب الحاكم. ورد أنها تعرضت للضرب وسوء المعاملة

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

نيجيريا: التقرير الصحفي عن الاحتجاجات ضد الحكم الفاسد (تصوير أديكونلي أجايي)

خلال العام الماضي، تعرض عدد من الصحفيين للهجوم أو الاعتقال أثناء تغطيتهم للاحتجاجات. في نيجيريا، تعرض ما لا يقل عن ٥٦ صحفيًا للهجوم أو التحرش أو الاعتقال أثناء تغطيتهم لاحتجاجات انهاء الحوكمة السيئة (#EndBadGovernance) في آب/أغسطس ٢٠٢٤. في مالي، اختفى الصحفي يري بوكوم، مدير صفحة الأخبار على فيسبوك YBC-Communication، بعد تغطيته احتجاجًا للمعارضة في ٧ حزيران/يونيو ٢٠٢٤. أفادت تقارير بأن بوكوم احتُجز لدى أجهزة الأمن الحكومية في مالي لمدة ١٩ يومًا قبل إطلاق سراحه. اعتقلت الشرطة في زامبيا صحفيين اثنين، رودجرز مويمبا من قناة Millenium TV وإنوسنت فيري من قناة KBN TV، في كافو في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٢٤ أثناء تغطيتهما احتجاجًا للمعارضة محظورًا. تعرضا للاعتداء الجسدي والاستجواب قبل الإفراج عنهما بعد ساعات قليلة

تعرضت سلامة الصحفيين للتهديد من مصادر حكومية وغير حكومية حول الانتخابات، بما في ذلك من أعضاء الجماعات المسلحة ومؤيدي الأحزاب السياسية. في مدغشقر، أصيب ما لا يقل عن تسعة صحفيين عندما ألقى ضابط شرطة قنابل الغاز المسيل للدموع والقنابل الصوتية على أقدام المراسلين الذين كانوا يغطون احتجاجًا للمعارضة في أنتاناناريفو قبل الانتخابات الرئاسية المثيرة للجدل، والتي جرت في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣. في موزمبيق، اعتدى حراس أمن خاصون على الصحفي خورخي ماركوس ومشغل الكاميرا فيرسون باولو من قناة STV وهددوهما أثناء تغطيتهما لحدث نظمته المعارضة (حزب رينامو) في مقاطعة زامبيزيا في أيار/مايو ٢٠٢٤، قبيل الانتخابات العامة في تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٢٤. وتعرّض عدد من الصحفيين للهجوم قبل الانتخابات العامة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠٢٣، من بينهم مراسل RFI باسكال موليجوا، الذي تعرض للضرب والسحب إلى مزراب على يد أنصار حزب الرئيس فيليكس تشيسكيدي

كما تعرّض الصحفيون للاعتقال أو الهجوم في دول مثل تشاد وإثيوبيا وليسوتو ومالاوي وجنوب إفريقيا وتنزانيا وتوغو.

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

احتجاز المدافعين عن حقوق الإنسان

تم احتجاز المدافعين عن حقوق الإنسان في ما لا يقل عن ١٧ دولة في إفريقيا جنوب الصحراء. غالبًا ما تستخدم السلطات هذه الوسيلة لردع النشطاء وترهيبهم وإسكاتهم. واستُهدف بشكل خاص المدافعون عن حقوق الإنسان العاملون على قضايا الديمقراطية والبيئة وقضايا العمالة.

في أوغندا، تم اعتقال ١١ من المدافعين البيئيين عن حقوق الإنسان، من بينهم إيزاما تشيريلو، وأدريكو سوستين، وجوليوس توموين، بين ٢٧ أيّار/مايو و٥ حزيران/يونيو ٢٠٢٤، بسبب عملهم في مناهضة مشروع خط أنابيب النفط الخام في شرق إفريقيا، وهو مشروع بنية تحتية ضخم يهدف إلى نقل النفط للتصدير من حقول النفط في أوغندا بالقرب من بحيرة ألبرت إلى ميناء تانجا التنزاني. كما تم اعتقال مدافعين بيئيين عن حقوق الإنسان وإدانتهم في مدغشقر.

استُهدف ناشطو الديمقراطية بشكل خاص في بوركينا فاسو وغينيا ومالي، وهي دول تخضع لحكم عسكري. في بوركينا فاسو، اختُطف ناشطا الديمقراطية باسيرو بادجو وراسماني زينابا وتم نقلهما إلى وجهة مجهولة في شباط/فبراير ٢٠٢٤. يُعدّ بادجو وزينابا من بين عشرات المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والمعارضين السياسيين الذين تم تجنيدهم قسرًا في الجيش لمكافحة الجماعات المسلحة الإسلامية بسبب إساءة استخدام الحكومة لقانون الطوارئ لإسكات المعارضة. في غينيا، تم احتجاز ناشطي الديمقراطية مامادو بيلو باه وعمر سيلا، المعروف باسم فونيكي مينغي، من ائتلاف المعارضة الجبهة الوطنية للدفاع عن الدستور، في ٩ حزيران/يونيو ٢٠٢٤. ولم تكشف السلطات عن موقعهما المحدد. وقال ناشط آخر، محمد سيسي، الذي اعتُقل معهما ولكنه أُطلق سراحه بعد يوم، إن قوات الأمن اعتقلتهم وتعرضَوا للتعذيب. في مالي، تم اعتقال الناشط وأستاذ الجامعة إتيان فكابا سيسوكو في ٢٥ آذار/مارس ٢٠٢٤ بعد نشره كتابًا ينتقد الاستخدام المزعوم للدعاية في الحملات الإعلامية الحكومية. وفي أيّار/مايو ٢٠٢٤، حُكم على سيسوكو بالسجن لمدة عامين، أحدهما مع وقف التنفيذ، وبدفع غرامة تقارب ٤٩٠٠ دولار أمريكي.

أوغندا: نشطاء البيئة يحملون لافتات ويرددون شعارات أثناء احتجاجهم على مشروع خط أنابيب النفط الخام في شرق إفريقيا (EACOP) في كمبالا. (تصوير بدر كاتومبا/ وكالة الصحافة الفرنسية)

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

في إسواتيني في تموز/يوليو ٢٠٢٤، تلقى المشرّعان المؤيدان للديمقراطية مثانديني مدودوزي باكيد ودوب مابوزا أحكامًا بالسجن القاسي بلغت ١٨ و٢٥ عامًا على التوالي بتهم تتعلق بالإرهاب والقتل على خلفية الاحتجاجات في عام ٢٠٢١ ضد نظام الملك مسواتي. وقبعا رهن الاحتجاز منذ تموز/يوليو ٢٠٢١.

في غينيا الاستوائية، حيث المجال المدني مغلق، استمرت السلطات في اعتقال المدافعين عن حقوق الإنسان بشكل تعسفي وغالبًا ما تعرضهم للتعذيب أثناء الاحتجاز. في ١ آب/أغسطس ٢٠٢٤، ألقت الشرطة القبض على المدافع عن حقوق الإنسان خواكين إيلو أيتو في منزله بالعاصمة مالابو. يُتهم أيتو بممارسة أنشطة غير قانونية من خلال منصته المجتمعية سوموس+، التي تقول السلطات إنها غير مسجلة. ويقال أنّه نُقل أولاً إلى سجن بلاك بيتش، ثم إلى سجن أوفينغ آزيم. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال وجهة المحامي المدافع عن حقوق الإنسان أناكلتو ميشا ندونغ مجهولة منذ نيسان/أبريل ٢٠٢٤، حيث تم اعتقاله في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٤ ووُضع في الحبس الاحتياطي في سجن بلاك بيتش بعد تقديم شكوى جنائية ضده بتهمة الإهانة والافتراء.

كما اعتقلت السلطات مدافعين عن حقوق الإنسان على خلفية احتجاجات أو إضرابات. في الكاميرون، تم استدعاء عبد الله مث، رئيس منظمة حقوق الإنسان حركة الدفاع عن حقوق الإنسان، واحتُجز في ماروا في شباط/فبراير ٢٠٢٤ بتهم تتعلق بازدراء السلطات وتنظيم مظاهرة احتجاجية. في نيجيريا، تم احتجاز الناشط في حقوق العمال ورئيس اتحاد نقابات العمال الوطني جو أجايرو مرتين. احتجزت الشرطة أجايرو للمرة الأولى في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣ قبل احتجاج وإضراب جماعي أعلنته النقابة ردًا على انتهاكات حقوق العمال في ولاية إيمو. واحتُجز مرة أخرى لمدة يومين في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤ بعد انتقاده للحكومة بسبب رفع أسعار الوقود وزعمه أن قادة النقابات سيجتمعون لمناقشة الإضراب.

أنغولا: زولا فيريرا بامبي، محامي ورئيس مرصد التماسك الاجتماعي والعدالة في أنغولا

كما استُهدف المحامون المدافعون عن حقوق الإنسان. في أنغولا، فرض ضباط الشرطة الإقامة الجبرية على المحامي والمدافع عن حقوق الإنسان زولا فيريرا بامبي في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٤، بدون إصدار مذكرة اعتقال، ورافقوه لاحقًا إلى مركز الشرطة، حيث احتُجز لعدة ساعات. كان من المقرر أن يمثّل فيريرا بامبي مدافعين اثنين عن حقوق الإنسان في المحكمة في ذلك اليوم، وهو ما مُنع من القيام به.

في تشاد، في ٢ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٢٤، احتجزت الشرطة المحامي الأمريكي ريد برودي وطردته لاحقًا، بعدما كان قد دُعي مع اثنين من زملائه من قبل السفارة الأمريكية ومركز دراسات التنمية والتدريب لتقديم كتاب عن الملاحقة القضائية ضد ديكتاتور تشاد السابق حسين حبري. اقتحم ضباط الشرطة المكان وفرقوا المشاركين.

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

احتجاز المتظاهرين

تم توثيق احتجاز المتظاهرين في ما لا يقل عن ١٥ دولة في إفريقيا جنوب الصحراء. وكما في السنوات السابقة، حصلت احتجاجات عديدة حول قضايا متنوعة، بما في ذلك ارتفاع تكاليف المعيشة، وانعدام تقديم الخدمات الأساسية، والفساد، وسوء الحوكمة. وغالبًا ما استُخدم احتجاز المتظاهرين كوسيلة لتفريق الاحتجاجات أو ردع الناس عن الانضمام إليها.

في مدغشقر يوم ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٢٤، اعتقلت قوات الأمن الناشط في المجتمع المدني سولوناريفو تسيزونالي بتهمة "التظاهر غير المصرح به وإثارة الفوضى العامة". كان تسيزونالي مشاركًا في تنظيم احتجاج في توليار ضد إعادة فتح محتملة لمشروع التعدين "قاعدة توليار" بعد أن اشترته شركة تعدين دولية مقرها الولايات المتحدة. يعترض المعارضون على إعادة فتحه لأنه سيؤدي إلى آثار كارثية على البيئة وصحة السكان المحليين. حاول المتظاهرون التجمع يوم ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٢٤، لكن قوات الأمن منعتهم. تم الإفراج عن تسيزونالي بعد أن أُجبر على توقيع تعهد بالتوقف عن المشاركة في "الإضرابات" ضد قاعدة توليار.

أوغندا: اعتقال متظاهر خلال مظاهرة ضد الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان من قبل حكام البلاد في كمبالا. تصوير رويترز/ مايكل موهاتي

اعتقلت الشرطة ما لا يقل عن ٤٥ متظاهرًا خلال احتجاجات ضد الفساد وسوء استخدام الأموال في كمبالا، أوغندا، يوم ٢٣ تموز/يوليو ٢٠٢٤، ووجهت إليهم تهمة "الإزعاج العام". كما ردت الشرطة على الاحتجاجات بالعنف. وقبل الاحتجاجات، حذر الرئيس يووري موسيفيني المتظاهرين بأنهم "يلعبون بالنار".

في مالاوي، تم اعتقال المدافع عن حقوق الإنسان بون كالينذو مع آخرين خلال احتجاج ضد ارتفاع تكاليف المعيشة في زومبا يوم ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣. واستخدمت الشرطة الغاز المسيل للدموع لتفريق الاحتجاج. في أكرا، غانا، اعتقلت الشرطة ٤٩ شخصًا خلال اليوم الأول من احتجاجات #احتلوا_جولوربي_هاوس ضد تدهور الأوضاع الاقتصادية وسوء إدارة الحكومة يوم ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤.

غانا: #احتلوا_جولوربي_هاوس تصوير @ GYAIGYIIMI

في زامبيا، على الرغم من وعود الحكومة باستبدال قانون النظام العام القديم لعام ١٩٥٥ بمشروع قانون تجمعات عامة تقدمي، استمرت السلطات في انتهاك الحق في التجمع السلمي. في تموز/يوليو ٢٠٢٤، اعتقلت الشرطة أربعة أعضاء من حركة إصلاح زيسكو عندما منعت احتجاجًا على انقطاع التيار الكهربائي أمام مقر شركة الطاقة العامة زيسكو، ووجهت إليهم تهمة "السلوك العشوائي وغير المنظم".

كما تم قمع بعض احتجاجات الطلاب بالاعتقالات. في جنوب إفريقيا يوم ١ آذار/مارس ٢٠٢٤، اعتقلت الشرطة ٢٢ متظاهرًا أثناء تفريقها احتجاجًا طلابيًا أمام الحرم الرئيسي لجامعة التكنولوجيا المركزية في بلومفونتين، ولاية فري ستيت. كان الطلاب يحتجون على تأخر التمويل من خلال برنامج المساعدات المالية الوطنية للطلاب، مما أدى إلى نقص في تمويل الغذاء والسكن والمواد الدراسية. في زيمبابوي في حزيران/يونيو ٢٠٢٤، اعتقلت الشرطة ٤٤ عضوًا من اتحاد الطلاب الوطني في زيمبابوي، بمن فيهم رئيس الاتحاد

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

إيمانويل ستيما، بعد تفريقها بعنف اجتماعًا لمناقشة السياسات التعليمية. جاء ذلك في إطار حملة قمع أوسع ضد المعارضة والتعبير قبل استضافة زيمبابوي لقمة مجموعة تنمية الجنوب الإفريقي (SADC).

في غينيا، منعت الشرطة احتجاجًا ضد القيود الإعلامية التي فرضتها السلطة العسكرية الحاكمة، وكان من المقرر عقده في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٤ في العاصمة كوناكري. نظم الاحتجاج اتحاد المهنيين الصحفيين في غينيا، من بين آخرين. واعتقلت الشرطة تسعة صحفيين وسكوب جامال بنديسا، الأمين العام للاتحاد. ووجهت إلى بنديسا تهمة تنظيم مظاهرة غير مصرح بها واحتُجز حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٢٤.

قضايا مثيرة للقلق

القمع العنيف للاحتجاجات الشبابية في كينيا ونيجيريا

كما ذُكر أعلاه، قاد الشباب احتجاجات حاشدة في عدة دول، منها كينيا ونيجيريا، لتسليط الضوء على المصاعب الاقتصادية وسوء الحوكمة والفساد. في كلا البلدين، ردت السلطات بعنف، مما أدى إلى مقتل عشرات الأشخاص.

في كينيا، جمعت حركة #رفض_قانون_المالية_٢٠٢٤ آلاف الأشخاص في الشوارع في حزيران/يونيو ٢٠٢٤ للاحتجاج على قانون المالية المثير للجدل وآثاره الضريبية الثقيلة. استخدمت الشرطة قوة مفرطة ووحشية، بما في ذلك نشر قناصة لإطلاق النار على متظاهرين سلميين وعزل، كما أطلق عناصر شرطة آخرون، وهم يرتدون ملابس مدنية وأقنعة ويركبون مركبات غير مميزة، الذخيرة الحية والغاز المسيل للدموع مباشرة على الناس، بمن فيهم العاملون الطبيون والصحفيون. اعتقلت أجهزة الأمن والاستخبارات الوطنية المتظاهرين واحتجزتهم، بمن فيهم المؤثرون على وسائل التواصل الاجتماعي الذين كانوا يدعمون الاحتجاجات، بتهم قيادة الاحتجاجات وتمويلها. وفقًا للجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كينيا، وحتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٤، قُتل ما لا يقل عن ٦٠ شخصًا وتم توثيق ٧١ حالة اختفاء قسري أو غير إرادي. بينما أفادت الحكومة في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤ بأن ما لا يقل عن ١٢٠٨ أشخاص تم اعتقالهم خلال الاحتجاجات، وما لا يقل عن ١٣٢ في عداد المفقودين، قدّرت منظمات المجتمع المدني الأرقام بأنها أعلى بكثير. عُثر على جثث بعض المفقودين في محاجر مهجورة وغابات وأنهار ومشارح، وكانت تحمل علامات تعذيب، وبعضها مشوهة ومقطعة.

تجمّع آلاف الأشخاص في أنحاء نيجيريا بين ١ و١٠ آب/أغسطس ٢٠٢٤ في احتجاجات #انهاء_الحوكمة_السيئة ضد ارتفاع تكاليف المعيشة والمصاعب الاقتصادية والفساد المستشري. ردت قوات الأمن باستخدام القوة المفرطة، بما في ذلك الذخيرة الحية والرصاص المطاطي والغاز المسيل للدموع، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ٢٢ شخصًا، بما في ذلك في أبوجا وبورنو وكادونا وكانو وجيغوا والنيجر. أعلنت عدة ولايات حظر التجول استجابةً للاحتجاجات. وفقًا لمصادر إعلامية، تم اعتقال أكثر من ١١٠٠ شخص. في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤، أعلنت الشرطة في أبوجا أن بعض المحتجين المعتقلين على خلفية الاحتجاجات، بمن فيهم قُصّر، يواجهون تهماً مثل التآمر لارتكاب الخيانة، ومحاولة زعزعة استقرار نيجيريا، والسعي للإطاحة بالرئيس، وشن حرب ضد الحكومة، وتحريض القوات على العصيان. وتُعتبر الخيانة جريمة قد تصل عقوبتها إلى الإعدام. أمر الرئيس بولا تينوبو لاحقًا بالإفراج عن القُصّر وإسقاط تهم الخيانة الموجهة إليهم

كينيا: الشرطة تطلق خراطيم المياه ضد الأشخاص الذين يحتجون على الزيادات الضريبية المقررة في "مشروع قانون المالية ٢٠٢٤" (تصوير جيرالد أندرسون/الأناضول عبر غيتي إيماجز)

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

الأميركتان

تحسن في التصنيف

ترينيداد وتوباغو

جامايكا

تراجع في التصنيف

بيرو

مغلق · مقموع · مقيد · ضيق · مفتوح

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

نظرة عامة على التصنيفات

يعيش حوالي ٣٠ بالمئة من سكان الأميركتين في دول يُغلق فيها المجال المدني أو يُقمع، ويعيش أقل من خمسة بالمئة في دول يتمتع فيها المجال المدني بالانفتاح. من أصل ٣٥ دولة، يُغلق المجال المدني في ثلاث دول، ويُقمع في ست دول، ويُعرقل في خمس دول. تُصنّف ١١ دولة في الأميركتين على أنها ضيقة المجال المدني، بينما تتمتع ١٠ دول بمجال مدني مفتوح.

شهد المجال المدني تضييقًا بسبب تفاقم القمع السياسي، وتدهور المؤسسات الديمقراطية، وتركيز السلطة التنفيذية. تقدم نيكاراغوا وفنزويلا أمثلة بارزة على كيفية إغلاق المجال المدني.

تواصل حكومة نيكاراغوا استخدام تكتيكات قمعية شديدة، بما في ذلك العنف والقوانين التقييدية لإسكات المعارضة وخنق المجتمع المدني. بحلول آب/أغسطس ٢٠٢٤، كانت السلطات قد أغلقت أكثر من ٥٦٦٤ منظمة مجتمع مدني. أفادت منظمات محلية بأن حوالي ٨٠ بالمئة من منظمات المجتمع المدني التي كانت تعمل بين ٢٠٠٧ و٢٠٢٤ قد حُلّت بشكل تعسفي. ويشير اختفاء الصحفية فابيولا تيرسيرو كاسترو في تموز/يوليو ٢٠٢٤، بعد مداهمة الشرطة منزلها في ماناغوا، إلى مناخ الخوف والترهيب.

في فنزويلا، تدهور المجال المدني المغلق بشكل أكبر في سياق الانتخابات الرئاسية المتنازع عليها لعام ٢٠٢٤، والتي شابها غياب الشفافية وتصعيد القمع ضد المعارضة. أُضيفت فنزويلا في آذار/مارس ٢٠٢٤ إلى قائمة مراقبة سيفيكوس مونيتور، التي تسلط الضوء على الدول التي تشهد تدهورًا سريعًا وخطيرًا في احترام المجال المدني، بسبب استهداف الحكومة للمدافعين عن حقوق الإنسان وقمع حرية التعبير. برز ذلك من خلال الاعتقال التعسفي للمدافعة البارزة عن حقوق الإنسان روثيو سان ميغيل في شباط/فبراير ٢٠٢٤. شملت تكتيكات الحكومة الاعتقالات التعسفية وحالات الاختفاء القسري، مع تصاعد العنف بعد الانتخابات، حيث تم قمع الاحتجاجات السلمية بشكل وحشي، لتشكيكها بنزاهة النتائج ومطالبتها بالشفافية والمساءلة. أدى إقرار قانون تنظيم وتمويل منظمات المجتمع المدني غير الربحية في آب/أغسطس ٢٠٢٤ إلى تقييد إضافي، مع احتمال تجريم عمل المجتمع المدني. كما تهدد محاولات تقديم مشروع قانون "مكافحة الفاشية" بزيادة القيود على حرية التعبير والتجمع السلمي.

في السلفادور، تقلص المجال المدني بانتظام في ظل حالة الطوارئ الممتدة، التي أصبحت أداة رئيسية للدولة لترسيخ الممارسات الاستبدادية وقمع الحريات الأساسية. منذ عام ٢٠١٩، ارتبطت حملة الرئيس نايب بوكيلي العدوانية ضد الجريمة المنظمة بتدابير مقيدة بشكل متزايد تستهدف المنتقدين وتسمح له بتركيز السلطة. يواجه النشطاء ومنظمات المجتمع المدني والصحفيون مناخًا من الترهيب العلني وحملات التشهير والوصم، مع محدودية الوصول إلى المعلومات. وفقًا لمنظمات حقوق الإنسان، كانت السنوات الأربع الماضية من بين الأكثر تحديًا.

انخفض تصنيف بيرو من مجال مدني معرقل إلى مجال مقموع بعد سنوات من التآكل التدريجي للحريات المدنية. يتميز المناخ العدائي للمجتمع المدني بتصاعد العنف، بما في ذلك التحرش والهجمات الجسدية والتهديدات والتشهير من الدولة والجماعات المتطرفة اليمينية. تشهد المناطق التي تعاني من إزالة الغابات والتعدين غير القانوني والاتجار بالمخدرات عنفًا متفشيًا. يواجه قادة الشعوب الأصلية والمدافعون عن البيئة مخاطر متزايدة، حيث قُتل ما لا يقل عن اثنين من قادة كاكاتايبو الأصليين منذ كانون الأوّل/ديسمبر٢٠٢٣. ويتعرض الصحفيون للمضايقات القضائية وحملات التشهير والهجمات الجسدية، خاصة عند

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

تغطية الاحتجاجات. وتدعم هذه الظروف القمعية حالة من الإفلات الواسع من العقاب.

اتخذت بعض الدول فقط خطوات ملموسة نحو حماية الحريات الأساسية، مما يعكس علامات تقدّم محدودة ولكنها مهمة. فقد ترقّى تصنيف المجال المدني في ترينيداد وتوباغو من مجال مدني ضيق إلى مفتوح، مما يعكس تحسين الظروف. على الرغم من استمرار التحديات المتعلقة بحرية الصحافة، بما في ذلك التعامل مع قضايا التشهير والتحريض، أثبتت إتاحة سبل الانتصاف القانونية أهميتها في دعم حرية التعبير.

كما ترقّى تصنيف جامايكا من مجال مدني ضيق إلى مفتوح. تُحترم حرية التجمع السلمي بشكل عام، ولم يتم الإبلاغ عن حالات تُذكر في العام الماضي. ومع ذلك، لا تزال التحديات الفردية قائمة، حيث تتحول بعض الاحتجاجات أحيانًا إلى العنف بسبب تصرفات المتظاهرين.

البيرو: متظاهرون يجلسون أمام حاجز للشرطة (تصوير كليبهر فاسكيز/ الأناضول عبر غيتي إيماجز)

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

أبرز الانتهاكات

أكثر الانتهاكات شيوعًا للحقوق المدنية التي تم توثيقها في الأميركتين في عام ٢٠٢٤ كانت الهجمات على الصحفيين، وقتل المدافعين عن حقوق الإنسان، واحتجاز المحتجين، وتفريق الاحتجاجات، والتهديدات ضد الصحفيين.

الهجمات والتهديدات ضد الصحفيين

تم توثيق هجمات ضد الصحفيين في ١٧ دولة على الأقل. وعلى مدار السنوات، صنّف هذا الانتهاك بين أهم ٥ انتهاكات في المنطقة، مما يشير إلى وجود بيئة معادية مستمرة لوسائل الإعلام ومخاطر كبيرة على الصحفيين. تم توثيق تهديدات، بما في ذلك تهديدات بالقتل، في ١٢ دولة على الأقل، مما سبّب لدى الصحفيين خوفًا على سلامتهم، ودفع البعض إلى الحد من عملهم.

غالبًا ما يشكّل الصحفيون هدفًا للهجمات أثناء تغطيتهم للاحتجاجات. تم تسجيل ذلك في العديد من البلدان بما في ذلك الأرجنتين وبوليفيا وهايتي والمكسيك وبيرو والولايات المتحدة وفنزويلا. وقد تم تحديد قوات الأمن بشكل متكرر على أنها الجهة الرئيسية المنفذة للعنف، مما يثير القلق بشأن الاستخدام المفرط للقوة، بما في ذلك الأسلحة القاتلة. في فنزويلا، أطلق ضباط من الحرس الوطني البوليفاري النار على الصحفي خيسوس روميرو، الذي يعمل في الوسيلة الإعلامية المستقلة "كوديجو أوربي"، أثناء تغطيته للاحتجاجات في ماراكاي، وسط حملة قمع على الاحتجاجات بعد الانتخابات في تموز/يوليو ٢٠٢٤. أصيب روميرو برصاصة في ساقه، مما أدى إلى إصابة في الشريان، كما تعرض لإصابة برصاص الخردق في بطنه.

في عدة حالات، أطلقت قوات الأمن الرصاص المطاطي وقنابل الغاز المسيل للدموع مباشرة على الصحفيين. في الأرجنتين، أصيب الصحفي الفوتوغرافي ماريانو داليسون برصاصة مطاطية

أبرز خمسة انتهاكات في الأمريكتين

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

في وجهه أثناء توثيقه للاحتجاجات ضد حزمة قوانين مثيرة للجدل اقترحها الرئيس ميلي. أصابته الرصاصة بين حاجبيه، مما تسبب في إصابة خطيرة.

في البلدان التي شهدت زيادة في عنف العصابات، باتت الصحافة ووسائل الإعلام أهدافًا متكررة للهجمات. في الإكوادور، بعد إعلان حالة الطوارئ لمدة ٦٠ يومًا عقب هروب زعيم عصابة في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٤، اقتحم أعضاء عصابة مدججون بالأسلحة استوديو "تي سي تيليفيزيون" في غواياكيل، أثناء بث مباشر لبرنامج الأخبار "إل نوتيسييرو". هدد المعتدون العاملين في وسائل الإعلام بأسلحة نارية، وأشهروا القنابل اليدوية وأطلقوا النار، في بث مباشر عبر البلاد.

غالبًا ما يتعرض الصحفيون للتهديدات بسبب كشفهم عن الأنشطة الإجرامية والفاسدة. تم تسجيل حالات في خمس دول على الأقل، بما في ذلك كولومبيا والإكوادور والمكسيك وباراغواي وأوروغواي. في أوروغواي، حيث يُعتبر المجال المدني مفتوحًا وتندر مثل هذه الحوادث، تلقت وسيلتا إعلام تهديدات تطلب منهما التوقف عن التغطية الصحفية لأنشطة تاجر المخدرات الأوروغوياني سيباستيان مارست في بوليفيا.

الإكوادور: اقتحم أفراد عصابة مدججة بالسلاح استوديو TC Televisión في غواياكيل، وقاطعوا البث المباشر لبرنامج El Noticiero الإخباري

في المكسيك، توجد فجوات كبيرة وتحديات في آليات الحماية المدعومة من الدولة، مما يجعل الصحفيين عرضة للخطر. في أيّار/مايو ٢٠٢٤، مر مهاجمون مجهولون بسيارة بالقرب من منزل الصحفي ألبرتو أمارو جوردان في أبيزاكو، ولاية تلاكسكالا، وهم يصرخون تهديدات بالقتل تجاه حراسه الشخصيين. قد تلقى أمارو، مؤسس صحيفة "لا برينسا دي تلاكسكالا"، تهديدات على مر السنوات وهو مسجل في برنامج حماية حكومي.

يُعرّض الصحفيون للقتل في بعض البلدان، وتعتبر كولومبيا وغوياذ وهندوراس والمكسيك من أكثر الدول خطرًا على الصحفيين. ما تزال المكسيك إحدى أكثر البلدان فتكا بالصحفيين في العالم. في تموز/يوليو ٢٠٢٤، قُتل صحفيان في يومين متتاليين، وفي تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٢٤ قُتل اثنان آخران في غضون ٢٤ ساعة.

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

قتل المدافعين عن حقوق الإنسان

في السنوات الأخيرة، شهدت الأميركتان زيادة مقلقة في عمليات قتل المدافعين عن حقوق الإنسان. في العام الماضي، شهدت المنطقة أعلى عدد من عمليات القتل لهذه الفئة من النشطاء على مستوى العالم، حيث كانت البرازيل وكولومبيا وغواتيمالا وهندوراس والمكسيك وبيرو من بين الدول الأكثر خطورة. ويتعرّض نشطاء يعملون من أجل العدالة الاجتماعية والسلام وحقوق البيئة وحقوق الأراضي وحقوق الشعوب الأصلية وحقوق مجتمع الميم للانتقام القاتل بهدف إسكات مطالبهم بالحقوق.

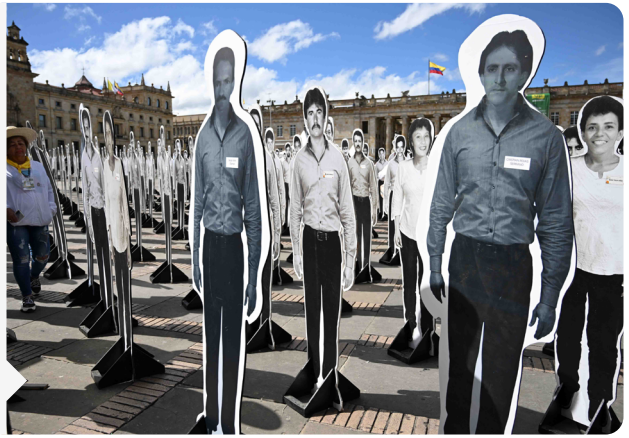

كولومبيا: صور بالحجم الطبيعي للقتلى والمفقودين (تصوير راؤول أربوليدا/ وكالة الصحافة الفرنسية)

تشهد كولومبيا أزمة مستمرة من العنف. لا يزال المدافعون عن حقوق الإنسان مستهدفين وسط النزاعات الإقليمية والعنف المستشري من الجماعات المسلحة، بينما تعطلت عملية السلام في كولومبيا. بين كانون الثاني/يناير وتشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٢٤، أفادت المنظمات المدنية بقتل ١٤٨ شخصًا. لا تزال هوية معظم الجناة مجهولة، مما يساهم في خلق مناخ مرعب من الإفلات من العقاب. وتسجّل كولومبيا أكبر عدد من القتلى من المدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة الذين وثقتهم سيفيكوس مونيتور.

في شباط/فبراير ٢٠٢٤، اقتحم مهاجمون مسلحون منزل لوديفيا جاليندير في فلورنثيا، كاكيطا، وأطلقوا عليها النار بعد أن تركتها فرقتها الأمنية التابعة لوحدة الحماية الوطنية. كانت جاليندير ناشطة في كاكيطا وعضوًا في جمعية النساء من أجل السلام والدفاع عن حقوق النساء في كولومبيا. في آذار/مارس ٢٠٢٤، تعرض دايرو يوفاني أكيت، زعيم من الشعوب الأصلية من مجتمع ناسا في كاوكا، لإطلاق نار قاتل من مهاجمين مسلحين أثناء سفره بدراجة نارية. كان قد أبلغ عن تهديدات من جماعات مسلحة. شهدت كاوكا زيادة في العنف ضد المدافعين عن حقوق الإنسان.

في البرازيل، يتصدر قادة الشعوب الأصلية المعركة لحماية أراضي أسلافهم من التعدي والممارسات التنموية العدوانية التي تتجاهل حقوقهم وتهدد مجتمعاتهم. تأتي هذه الدفاعات بتكلفة باهظة، كما يتضح من مقتل قادة باتاكسو لوكاس كاري-سابويا في كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠٢٣ وماريا فاطمة مونيز دي أندرادي، المعروفة بنيجا باتاكسو، في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٤. نُفّذت عمليات القتل في سياق النزاعات الإقليمية، وبعد نقاش في الكونغرس حول قانون يهدف إلى تقليص حقوق الشعوب الأصلية.

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

قمع الاحتجاجات واحتجاز المحتجين

الأرجنتين: شرطة مكافحة الشغب تستخدم رذاذ الفلفل على المتظاهرين خلال مظاهرة خارج الكونغرس الوطني في بوينس آيرس (تصوير لويس روبايو/وكالة الصحافة الفرنسية)

تماشياً مع الاتجاهات العالمية، شهدت الأميركتان زيادة حادة في احتجاز المحتجين خلال العام الماضي، مما يشير إلى تحول مقلق في طريقة تعامل السلطات مع الاحتجاجات العامة. في جميع أنحاء المنطقة، يواصل الناس اللجوء إلى الاحتجاجات كوسيلة حيوية للمطالبة بالتغيير والتعبير عن مظالمهم ومحاسبة القادة والشركات. وردت قوات الأمن بشكل متزايد باحتجاز المحتجين، كما تم توثيقه في ١٥ دولة على الأقل، بما في ذلك الأرجنتين وكندا وتشيلي وكوستاريكا وبنما وسورينام والولايات المتحدة وفنزويلا. فتهدف هذه الاحتجازات إلى إضعاف زخم الاحتجاجات. وكانت الاحتجاجات المعارضة للصراع أو التي تعبر عن المعارضة السياسية أكثر عرضة للقيود.

قام طلاب الجامعات في كندا والولايات المتحدة بإنشاء مخيمات سلمية تضامنًا مع الفلسطينيين، مطالبين مؤسساتهم بالابتعاد عن الشركات المرتبطة بإسرائيل. وقد قامت مؤسسات مثل جامعة تورنتو باتخاذ إجراءات قانونية لتفكيك المخيمات الاحتجاجية بدلاً من حماية حقوق المحتجين. في قرار أصدرته محكمة أونتاريو العليا في تموز/يوليو ٢٠٢٤، أيدت قرار جامعةً تورنتو في إزالة المحتجين من ممتلكات الحرم الجامعي، حيث قضت المحكمة بأن حرية التعبير لا تشكل دفاعًا ضد التعدي على الملكية، مما يفضل حقوق الملكية على حق التعبير.

اتخذت جامعات أخرى، بما في ذلك جامعة كالغاري، إجراءات بدون السعي للحصول على أوامر قانونية. في أيّار/مايو ٢٠٢٤، قامت شرطة مكافحة الشغب بتفريق مخيم في جامعة كالغاري، مما أدى إلى مواجهات حيث استخدمت الشرطة رذاذ الفلفل ضد المتظاهرين. واحتجزت الشرطة أربعة أشخاص بتهمة التعدي على الممتلكات، ثم أطلقت سراحهم لاحقًا مع استدعاء للمثول أمام المحكمة.

الولايات المتحدة الأمريكية: مظاهرة تضامنية مع فلسطين في جامعة ميشيغان (تصوير كاتي ماكتيران/الأناضول عبر غيتي)

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

منذ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٢٣، شهدت الولايات المتحدة إحدى أكبر مظاهر الدعم للشعب الفلسطيني في التاريخ الحديث، تم التعبير عنها من خلال موجة غير مسبوقة من احتجاجات التضامن. وقد قوبلت هذه الموجة من الاحتجاجات بردود فعل عنيفة وقمع شديد. في نيسان/أبريل وأيّار/مايو ٢٠٢٤ وحدهما، احتجزت السلطات أكثر من ٣٢٠٠ طالب وعضو هيئة تدريس وموظف وصحفي خلال مداهمات في الحرم الجامعي على مستوى البلاد. ووجهت السلطات الجامعية اتهامات للطلاب والمنظمات المتضامنة مع الفلسطينيين بجرائم مثل "الدعم المادي للإرهاب"، رغم عدم وجود الأدلة الكافية، كما اقترحت إجراءات تمييزية مثل إلغاء التأشيرات والترحيل.

أدى الغضب إزاء الظروف الاقتصادية والسياسية والمطالب بالتغيير إلى اندلاع احتجاجات حاشدة في جميع أنحاء الأميركتين. في الأرجنتين، تصاعدت التوترات بشكل خاص منذ تولي الرئيس ميلي منصبه في كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠٢٣، حيث أجرى تغييرات اقتصادية وسياسية واسعة النطاق. وكانت نقطة التحول الرئيسية في ١٤ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠٢٣، عندما قدمت وزارة الأمن القرار ٢٠٢٣/٩٤٣، المعروف باسم بروتوكول "مكافحة الاعتصام"، لتجريم الاحتجاجات في الشوارع التي تعيق حركة المرور. أثارت هذه السياسة ردود فعل واسعة النطاق، مما أدى إلى قمع عنيف من قبل قوات الأمن. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤، أُضيفت الأرجنتين إلى قائمة المراقبة لسيفيكوس مونيتور.

في حزيران/يونيو ٢٠٢٤، تجمّع الآلاف بالقرب من مبنى الكونغرس في الأرجنتين أثناء مناقشة مجلس الشيوخ مشروع قانون شامل يهدف إلى تحرير القطاعات، وخصخصة الخدمات العامة الرئيسية، وخفض الإنفاق الحكومي، وإضعاف حماية العمال. ما بدأ كتظاهرة سلمية تحول إلى مواجهات بين المتظاهرين وقوات الأمن. أُصيب أكثر من ٢٠٠ شخص واحتُجز ٣٥ آخرون بتهم مثل التحريض على العنف، والترهيب العام، وعرقلة الإجراءات التشريعية. وفي وقت كتابة هذا التقرير، أفرجت محكمة فيدرالية عن ٢٨ محتجزًا لعدم كفاية الأدلة، منتقدةً تقصير الشرطة ومشيرة إلى نقص تدريب قوات الأمن.

وثقت سيفيكوس مونيتور مقتل متظاهرين في ما لا يقل عن أربع دول: هايتي، المكسيك، بنما وفنزويلا. في فنزويلا، صعّدت الحكومة من العنف لقمع الاحتجاجات السلمية بعد انتخابات تموز/يوليو٢٠٢٤. قُتل ما لا يقل عن ٢٥ شخصًا واحتُجز أكثر من ١٦٠٠ شخص بتهم متعلقة بالإرهاب، بما في ذلك ١١٤ مراهقًا. وكانت هناك تقارير متكررة عن انتهاكات منهجية للإجراءات القانونية السليمة وسوء المعاملة أثناء الاحتجاز.

قضايا مثيرة للقلق

هايتي

في السنوات الأخيرة، شهدت هايتي أزمة أمنية متفاقمة أدت إلى تدهور مقلق في مساحة العمل المدني. وسط إرث من الاستعمار والاستغلال وعقود من الاضطرابات السياسية، تعرضت سيادة القانون وحقوق الإنسان لهجمات متزايدة.

اندلعت موجة من عمليات القتل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ فيما يُعرف بمجزرة لا سالين، والتي مثلت بداية تصاعد عنف العصابات الذي يستمر حتى يومنا هذا، كما يظهر في مذبحة تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٢٤ في بون-سوندي، حيث قتلت العصابات ما لا يقل عن ١١٥ شخصًا. وازدادت حالة عدم الاستقرار بسبب اغتيال الرئيس جوفينيل مويس عام ٢٠٢١. بحلول عام ٢٠٢٣، أدى غياب المسؤولين المنتخبين وضعف المنظومات وهشاشتها إلى سيطرة العصابات على مساحات شاسعة من البلاد، مما أثار الخوف عبر العنف والابتزاز. تتمتع العصابات برعاية قوية واتصالات عميقة مع الأحزاب السياسية.

وكانت العواقب وخيمة بشكل خاص على المجتمع المدني. فيتلقى المدافعون عن حقوق الإنسان تهديدات مستمرة لا تحظى بأي اهتمام

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

من السلطات. تعتبر أعمال الترهيب شائعة، فقد استهدفت العصابات المسلحة منظمات المجتمع المدني مرارًا، عبر مهاجمة أعضائها ومقراتها، خاصة في المناطق الريفية. يقيّد الوضع الأمني أنشطة منظمات المجتمع المدني بشدّة. في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣، اضطرت إحدى المنظمات إلى تعليق عملياتها مؤقتًا بسبب تزايد التهديدات الأمنية.

في أوائل عام ٢٠٢٤، قوبلت الاحتجاجات المناهضة للحكومة التي أشعلتها مطالب المعارضة باستقالة رئيس الوزراء الفعلي آنذاك أرييل هنري باستخدام مفرط للقوة من قبل قوات الأمن، مما أسفر عن وقوع قتلى وجرحى. خلال هذه الفترة، تعرض ما لا يقل عن خمسة صحفيين لإصابات.

كما استهدفت العصابات الصحفيين بعمليات خطف، بما في ذلك اختطاف الصحفي لوسيان جورا في آذار/مارس ٢٠٢٤ وبيير-فيلس سانتامور وعائلته في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣. في ٢٤ تموز/يوليو ٢٠٢٤، اعتدى عناصر الأمن المحلي والشرطة على صحفيين وأعضاء منظمة حقوق الإنسان "أوسفاتوا بو إيغاليت" أثناء توثيقهم لإضراب مستشفى في مدينة لي كاي، وصادر الجناة هواتفهم وأطلقوا تهديدات.

يواجه المدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون في هايتي العنف بدون محاسبة، مما أدى إلى تدهور مساحة العمل المدني بشكل خطير.

هايتي: مظاهرة في بورت أو برنس (تصوير غيرينو لويس/الأناضول عبر غيتي إيمجز)

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

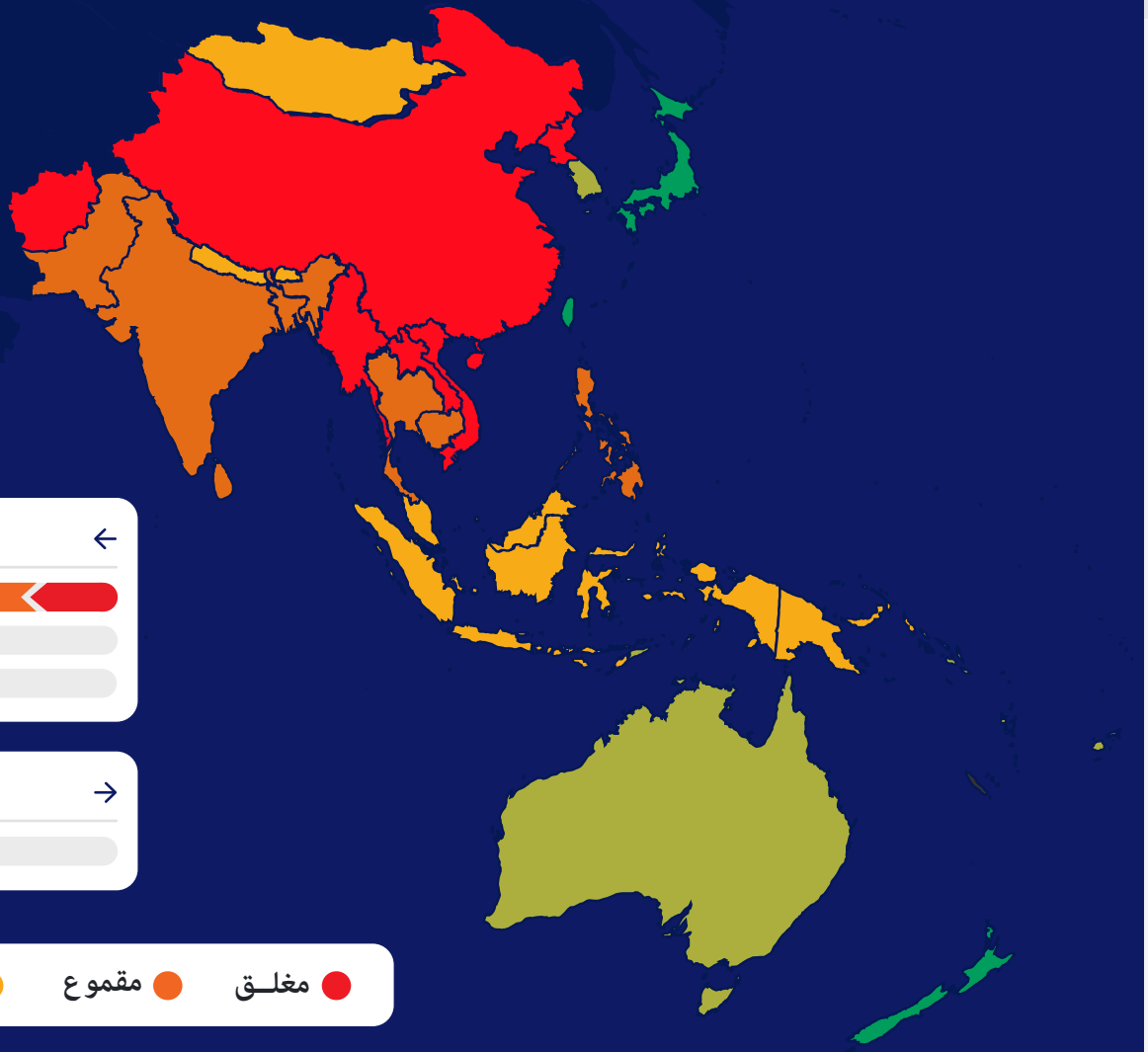

تحسن في التصنيف ←

بنغلاديش

اليابان

فيجي

تراجع في التصنيف →

منغوليا

مغلق · مقموع · مقيد · ضيق · مفتوح

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

نظرة عامة على التصنيفات

الانتهاكات الرئيسية لمساحة العمل المدني التي تم توثيقها في آسيا والمحيط الهادئ خلال العام الماضي تشمل الاعتقال التعسفي للمتظاهرين واستخدام القوة المفرطة من قبل قوات الأمن ضد الاحتجاجات السلمية. كما تم تسجيل اتجاه واسع النطاق لاحتجاز المدافعين عن حقوق الإنسان واستخدام مجموعة من القوانين التقييدية والتهم الملفقة لمحاكمتهم. بالإضافة إلى ذلك، استخدمت الحكومات في العديد من دول المنطقة الرقابة لقمع حرية التعبير، وحجب الانتقادات الموجهة لأصحاب السلطة، ومنع الناس من الوصول إلى المعلومات.

في آسيا، تُصنف سبع دول وأقاليم على أنها مغلقة: أفغانستان، الصين، لاوس، ميانمار، هونغ كونغ، كوريا الشمالية، وفيتنام. كما تُصنف تسع دول بأنها مقيدة: بروناي، كمبوديا، الهند، باكستان، الفلبين، سنغافورة، سريلانكا، وتايلاند، بالإضافة إلى بنغلاديش التي تمت ترقيتها من تصنيف مجال مدني مغلق.

تُصنف ست دول الآن ضمن فئة المقيد: بوتان، إندونيسيا، ماليزيا، جزر المالديف، ونيبال، بالإضافة إلى منغوليا التي تم تخفيض تصنيفها إلى هذه الفئة.

تحتفظ كوريا الجنوبية وتيمور الشرقية بتصنيف مجال مدني ضيق، بينما انضمت اليابان الآن إلى تايوان كالدولتين الوحيدتين المصنفتين مفتوحتين في آسيا.

الوضع أكثر إيجابية بين دول المحيط الهادئ، حيث تُصنف سبع دول كمفتوحة. بينما تُصنف خمس دول بأنها ضيقة: أستراليا، جزر سليمان، تونغا، وفانواتو، بالإضافة إلى فيجي التي تمت ترقيتها إلى هذه الفئة. أما ناورو وبابوا غينيا الجديدة فتحتفظان بتصنيف مقيد.

بنغلاديش: متظاهرون يلوحون بعلم بنغلاديش الوطني خلال مسيرة الشهداء، وهي مسيرة نظمها طلاب ضد التمييز بمناسبة مرور شهر على الإطاحة برئيسة وزراء البلاد السابقة الشيخة حسينة (تصوير منير أوز زمان / وكالة الصحافة الفرنسية)

ترقية تصنيف بنغلاديش تأتي نتيجة للخطوات التي اتخذتها الحكومة المؤقتة لمعالجة مخاوف مجال العمل المدني بعد احتجاجات جماهيرية أدت إلى سقوط رئيسة الوزراء الشيخة حسينة وحكومتها في آب/أغسطس ٢٠٢٤. وتشمل هذه الخطوات الإفراج عن المتظاهرين والمدافعين عن حقوق الإنسان. كما وقّعت الحكومة على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وشكلت لجنة تحقيق في جميع حالات الاختفاء القسري، وألغت الأحكام بالسجن الناتجة عن إدانات مدافعين اثنين عن حقوق الإنسان من منظمة "أديكار"، وهي منظمة رائدة في حقوق الإنسان. ومع ذلك، ينبغي مواصلة العمل لحماية الصحفيين، وإلغاء القوانين التقييدية، وضمان بيئة تمكينية للمجتمع المدني، والسعي لتحقيق المساءلة عن الجرائم السابقة.

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيـــا

الأمريكتان

منطقة آسيـا والمحيـط الهـادئ

أوروبا وآسيـا الوسطى

الشرق الأوسط وشمـال أفريقيـا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

تعكس ترقية تصنيف اليابان إلى مفتوح حقيقة أن مجموعات المجتمع المدني تمكنت من أداء عملها بدون عقبات، وأن الحق في التجمع السلمي تم احترامه وحمايته بشكل عام. علاوة على ذلك، تمكنت وسائل الإعلام من العمل بدون قيود كبيرة. ومع ذلك، تستمر المخاوف من منع المصالح التجارية والضغط السياسي غالباً الصحفيين من أداء دورهم الرقابي بشكل كامل، بينما تفرض قوانين الأمن القومي بعض القيود على الصحفيين.

في فيجي، التي تمت ترقيتها من مقيد إلى ضيق، اتخذت الحكومة التي تولت السلطة في كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠٢٢ خطوات لتحسين مجال العمل المدني، بما في ذلك إلغاء قانون إعلامي مقيد كان يُستخدم لإسكات الصحافة منذ عام ٢٠١٠، وعكس قرارات منع السفر ذات الدوافع السياسية ضد منتقدي الحكومة. كما اتخذت خطوات لتعزيز استقلال لجنة حقوق الإنسان ومناهضة التمييز في فيجي، وهي بصدد إنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة لمعالجة الانتهاكات السابقة. ومع ذلك، لا يزال قانون النظام العام (التعديل) المستخدم لتقييد التجمع السلمي والتعبير قيد التنفيذ، وتم منع احتجاجات التضامن مع فلسطين.

تم تخفيض تصنيف منغوليا إلى مقيّد، ويعزى ذلك إلى أن المدافعين عن حقوق الإنسان تعرضوا لعمليات انتقامية، خاصة أولئك الذين يعملون للدفاع عن الحقوق الثقافية والاقتصادية والاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، استُخدمت أحكام في القانون الجنائي المتعلقة بـ"التعاون مع وكالات استخبارات أجنبية" لتجريم المدافعين عن حقوق الإنسان بسبب أنشطتهم المشروعة. واستُهدِف الصحفيون، بما في ذلك بايرما أيورزانا وناران أونورتستسيج، باتهامات لا أساس لها من الصحة بسبب عملهم، كما تم تجريم المتظاهرين السلميين.

منغوليا: حُكم على الصحفية أونورتسيتسيغ ناران بالسجن لمدة ٥ سنوات تقريبًا لفضحها الفساد الحكومي

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

أبرز خمسة انتهاكات في منطقة آسيا و المحيط الهادئ

أبرز الإنتهاكات

قمع الاحتجاجات

تم اعتقال متظاهرين في ما لا يقل عن ٢٢ دولة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. بالإضافة إلى ذلك، استخدمت قوات الأمن في ما لا يقل عن ١٠ دول القوة المفرطة، مما أدى إلى إصابات وفي بعض الحالات إلى عمليات قتل غير قانونية. استُهدف الصحفيون ومراقبو الاحتجاجات في بعض الحالات. ومن بين المتظاهرين الذين تم استهدافهم أولئك الذين كانوا يدعون إلى إصلاحات ديمقراطية، وحقوق بيئية، وحقوق السكان الأصليين، وحقوق العمال، والمساءلة، والمساواة، والعدالة، وإنهاء انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

كان قمع الاحتجاجات قوياً بشكل خاص في جنوب آسيا، حيث سعت الحكومات إلى إسكات المعارضة، والأقليات العرقية، والطلاب، من بين آخرين. في باكستان، قمعت الحكومة بشدة المعارضة خلال انتخابات شباط/فبراير ٢٠٢٤، خاصة المتظاهرين المرتبطين بحزب "تحريك إنصاف باكستان" الذي يتزعمه عمران خان. تعرض عشرات المتظاهرين للهجوم بالهراوات والعصي واعتقلتهم الشرطة بشكل تعسفي في جميع أنحاء البلاد. في أيّار/مايو٢٠٢٤، واجهت الشرطة احتجاجات ضد ارتفاع التكاليف في كشمير الخاضعة للإدارة الباكستانية بالاعتقالات والغاز المسيل للدموع. وفي تموز/يوليو٢٠٢٤، تم اعتقال المئات رداً على مسيرة تهدف إلى زيادة الوعي بقضايا حقوق الإنسان في بلوشستان، واستخدمت قوات الأمن القوة المفرطة لمنع المتظاهرين من الوصول إلى مدينة غوادر الساحلية.

في بنغلاديش، تم اعتقال مئات الأشخاص كجزء من حملة قمع وحشية ضد الاحتجاجات الجماهيرية التي قادها الطلاب في تموز/يوليو٢٠٢٤ والتي أسفرت في النهاية عن إسقاط نظام الشيخة حسينة. قُتل ما لا يقل عن ٦٠٠ شخص على يد قوات الأمن والجناح الطلابي لحزب "رابطة عوامي". تعرض آخرون للتعذيب وسوء المعاملة أثناء الاحتجاز. تم استخدام الأسلحة النارية، والغاز المسيل للدموع، والقنابل الصوتية، والرصاص المطاطي، والكريات لتفريق

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

المتظاهرين، مما أدى إلى إصابة العديد منهم.

في سريلانكا، قمعت الشرطة الاحتجاجات المعارضة لارتفاع التكاليف واحتجاجات الطلاب من اتحاد طلاب الجامعات والمعلمين. في شباط/فبراير ٢٠٢٤، أطلقت قوات الأمن الغاز المسيل للدموع ومدافع المياه على طلاب التاميل من جامعة جافنا الذين احتجوا على فشل الحكومة في حل القضايا التي تواجه الناس في شرق وشمال سريلانكا. اعتُقل بعضهم وتعرضوا لسوء المعاملة. كما تم توثيق قمع للاحتجاجات في نيبال، خاصة من قبل مجموعات مؤيدة للنظام الملكي، مع اعتقالات تعسفية واستخدام مفرط للقوة.

الهند: مزارعون يهتفون بشعارات أثناء مسيرة نحو نيودلهي للمطالبة بتحسين أسعار المحاصيل التي وعدتهم بها الحكومة. REUTERS / أنوشري فادنافيس

في الهند، واجه المزارعون من ولايات هاريانا، البنجاب، وأوتار براديش، الذين احتجوا في شباط/فبراير ٢٠٢٤ للمطالبة بدعم من الحكومة، قوة مفرطة من الشرطة لمنعهم من دخول دلهي، وأُصيب أكثر من ١٠٠ متظاهر. كما قامت الحكومة بسد الطرق بحواجز ثقيلة، ومسامير حديدية، وأسلاك شائكة، ونشرت طائرات مسيرة لإسقاط قنابل الغاز المسيل للدموع على المتظاهرين.

في إندونيسيا، قمعت قوات الأمن عدة احتجاجات في منطقة بابوا، التي تعد موطناً لحركة استقلال وتشهد مستوى مرتفعًا من الانتهاكات. في نيسان/أبريل٢٠٢٤، تم اعتقال ما لا يقل عن ٢٧ متظاهراً وإصابة ثمانية آخرين في احتجاج سلمي في نابيري رداً على مقطع فيديو يظهر جنوداً يعذبون أحد السكان الأصليين في بابوا. في آب/أغسطس ٢٠٢٤، تم اعتقال أكثر من ٢٠٠ متظاهر وإصابة ٤١ آخرين في تجمعات قادتها لجنة بابوا الوطنية، وهي حركة مقاومة مدنية تطالب بإجراء استفتاء على الاستقلال. كما حدث قمع وحشي من قبل الشرطة والجيش في احتجاجات آب/أغسطس ٢٠٢٤ في مدن إندونيسية عديدة ضد خطط تمرير تعديل لقانون الانتخابات الإقليمي. تم اعتقال أكثر من ٢٠٠ متظاهر، بمن فيهم قاصرون وشباب وطلاب، بشكل تعسفي، وحُرم بعضهم من الحصول على مساعدة قانونية.

تشمل الدول الأخرى في جنوب شرق آسيا التي تم فيها اعتقال متظاهرين أو استخدام القوة المفرطة كمبوديا، لاوس، ماليزيا، ميانمار، وتايلاند.

لا تزال مساحة الاحتجاجات مقيدة للغاية في الصين. في شباط/فبراير ٢٠٢٤، اعتقلت الشرطة مئات التبتيين في مقاطعة سيتشوان بعد أن احتجوا على بناء سد من المتوقع أن يدمر ستة أديرة ويجبر على نقل قريتين. في هونغ كونغ، أُدين عدة أشخاص شاركوا في احتجاجات الديمقراطية عام ٢٠١٩

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

وحُكم عليهم بالسجن، واعتقلت السلطات آخرين حول ذكرى مذبحة ميدان تيانانمين في حزيران/يونيو ٢٠٢٤.

هونغ كونغ: الشرطة تضع مكافأة قدرها مليون دولار هونغ كونغ (١٢٨,٠٠٠ دولار أمريكي) على خمسة نشطاء مؤيدين للديمقراطية في الخارج

في منطقة المحيط الهادئ، احتُجز متظاهرون في أستراليا يحتجون على قضايا المناخ والبيئة ويتضامنون مع الفلسطينيين. تم توثيق اعتقالات واستخدام القوة المفرطة في احتجاج خارج معرض أسلحة في ملبورن في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤. أبلغ مراقبو الاحتجاجات عن استخدام رذاذ الفلفل، والغاز المسيل للدموع، والرصاص المطاطي، والقنابل الصوتية ضد المتظاهرين السلميين، مع تعرض بعضهم للضرب ورؤوسهم للاصطدام بالجدران. كما تعرض مراقبو الاحتجاجات أنفسهم للاعتداء.

اعتقال المدافعين عن حقوق الإنسان ومقاضاتهم

تم اعتقال المدافعين عن حقوق الإنسان ومقاضاتهم على مدار العام الماضي في ما لا يقل عن ١٥ دولة في المنطقة. وقد تعرض العديد منهم للتجريم بموجب قوانين مكافحة الإرهاب، وتشويه السمعة الجنائية، والأمن القومي، والنظام العام. بالإضافة إلى ذلك، هناك تزايد في القمع العابر للحدود، حيث تتعاون الدول لاستهداف المدافعين عن حقوق الإنسان خارج حدودها.

لا يزال تجريم المدافعين عن حقوق الإنسان واسع الانتشار في الصين، حيث تستخدم السلطات بنوداً غامضة وواسعة مثل "تقويض سلطة الدولة" و"إثارة الشغب وافتعال المشاكل". ومن بين الذين أُدينوا خلال العام المدافعة عن حقوق الإنسان لي كياوتشو، والصحفية صوفيا هوانغ شويتشين، والناشط العمالي وانغ جيانبينغ. يُحتجز بعض النشطاء في أماكن سرية ويتعرضون للتعذيب أو سوء المعاملة أثناء الاحتجاز. في هونغ كونغ، لا يزال عشرات المدافعين عن حقوق الإنسان وراء القضبان. في أيّار/مايو٢٠٢٤، أُدين ١٤ ناشطاً بموجب قانون الأمن القومي القمعي لتنظيمهم للانتخابات التمهيدية غير الرسمية في عام ٢٠٢٠ والمشاركة فيها ودعمها. في الشهر نفسه، تم اعتقال ثمانية أشخاص بتهم الفتنة بموجب المادة ٢٣ من قانون حماية الأمن القومي الجديد، بمن فيهم المدافعة عن حقوق الإنسان المسجونة تشاو هانغ تونغ. وقد وجدت

الصين: صوفيا هوانغ شويكين والناشطة العمالية وانغ جيان بينغ

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

الأمم المتحدة أن كلا القانونين لا يتوافقان مع القانون الدولي. كما عرضت السلطات مكافآت للناشطين في المنفى.

تم اعتقال عشرات المدافعين عن حقوق الإنسان بتهم ملفقة في فيتنام خلال العام، بما في ذلك تهم "الدعاية ضد الدولة" و"الإفصاح المتعمد عن أسرار الدولة". ومن بين هؤلاء المدون نغوين تشي توان، والصحفيون نغوين فو بينه وتروونغ هوي سان، والناشط في حقوق العمال نغوين فان بينه، والنقابي فو مينه تيين، والمحامي تران دينه ترين. بالإضافة إلى ذلك، في آذار/مارس ٢٠٢٤، تم الحكم على ناشطين اثنين من عرقية الخمير كروم بالسجن لتوزيعهما كتباً عن حقوق السكان الأصليين بتهمة "إساءة استخدام الحريات الديمقراطية". وهناك تقارير عن تعرض النشطاء للتعذيب وسوء المعاملة أثناء الاحتجاز. كما يواجه النشطاء في فيتنام قمعاً عابراً للحدود، بما في ذلك الناشطة يي كوينه بداب، التي تواجه الترحيل من تايلاند بتهم لا أساس لها.

يستمر المدافعون عن حقوق الإنسان المحتجزون في سجون ميانمار على يد المجلس العسكري في مواجهة تهم ملفقة بسبب نشاطهم. في أيّار/مايو٢٠٢٤، أُدين قائد الاحتجاج كو واي مو نايغ بالخيانة العظمى بموجب المادة ١٢٢ من قانون العقوبات وصدر بحقه حكم بالسجن ٢٠ عاماً من قبل محكمة تابعة للمجلس العسكري، ليصل إجمالي مدة سجنه إلى ٥٤ عاماً. وتستمر التقارير عن تعرض السجناء السياسيين المحتجزين من قبل المجلس العسكري للتعذيب والقتل أثناء الاحتجاز بدون محاسبة أي شخص عن هذه الجرائم.

في كمبوديا، تم استخدام قوانين "التحريض" لاستهداف المدافعين عن حقوق الإنسان. في نيسان/أبريل٢٠٢٤، تم اعتقال كوت ساراي، رئيس رابطة طلاب الخمير الأذكياء، بعد لقائه مع قرويين عقب إخلائهم. في تموز/يوليو٢٠٢٤، أُدين ١٠ نشطاء مرتبطين بمجموعة " الطبيعة الأم" البيئية وحُكم عليهم بتهم "إهانة الملك" و"التآمر".

كمبوديا: نشطاء "حركة الطبيعة الأم" خارج محكمة العاصمة بنوم بنه في ٢٩ مايو/أيار ٢٠٢٤ (مصدر الصورة: LICADHO)

تم استخدام أحكام "إهانة الذات الملكية" (المادة ١١٢) في تايلاند، التي تجرم انتقاد الملكية، لاعتقال المدافعين عن حقوق الإنسان وإدانتهم بسبب تعبيرهم، بمن فيهم محامي حقوق الإنسان أرنون نامبا. توفيت الناشطة المعتقلة نيتيبورن "بونغ" سانيسانغكوم في أيّار/مايو٢٠٢٤ بعد إضراب عن الطعام احتجاجاً على اعتقالها التعسفي. ولم تتم محاسبة أي شخص عن وفاتها. كما تمت مقاضاة مدافعين عن حقوق الإنسان في ماليزيا والفلبين وسنغافورة بسبب نشاطهم.

في الهند، تم اعتقال المدافعين عن حقوق الإنسان بموجب قانون الأنشطة غير المشروعة الوقائي القمعي، وهو قانون لمكافحة الإرهاب. ولا يزال ما لا يقل عن ثمانية مدافعين عن حقوق الإنسان محتجزين بموجب هذا القانون بتهم ملفقة بعد اندلاع العنف في قرية بهيما كوراغاون في ولاية ماهاراشترا في عام ٢٠١٨. ومن بين المحتجزين أيضاً الناشطان الطالبيان غلفيشة فاطمة وعمر خالد، اللذان شاركا في احتجاجات ضد قانون تعديل المواطنة، الذي يميز ضد المسلمين. ولا يزال المدافع عن حقوق

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

الإنسان الكشميري خورام بارفيز، الذي اعتُقل في عام ٢٠٢١، مسجوناً في سجن شديد الحراسة في دلهي كإجراء انتقامي على عمله في مجال حقوق الإنسان.

في باكستان، استهدفت السلطات ناشطي بلوش والأشخاص الذين تحدثوا عنهم بالاعتقالات والاحتجاز. في تموز/يوليو٢٠٢٤، وجهت السلطات تهماً بالتحريض ضد المدافعة عن حقوق الإنسان مهرانغ بلوش. في أفغانستان، حيث أثار خبراء الأمم المتحدة مخاوف بشأن الفصل العنصري بين الجنسين، سعت طالبان إلى إسكات المدافعين عن حقوق الإنسان وخلق مناخ من الخوف، خاصة النساء، اللاتي تعرضن للاعتقال التعسفي والاختفاء والتعذيب أثناء الاحتجاز. في شباط/فبراير ٢٠٢٤، اختفت المدافعة عن حقوق الإنسان مانيزه صديقي قسراً على يد طالبان. وقد حُكم عليها بالسجن لمدة عامين في شباط/فبراير ٢٠٢٤ بسبب مشاركتها في الاحتجاجات. كما تم اعتقال أكاديميين ناقدين وتجريمهم.

في أستراليا، حُكم على المحامي العسكري السابق ديفيد مكبراید بالسجن خمس سنوات وثمانية أشهر لكشفه معلومات عن جرائم حرب أسترالية مزعومة في أفغانستان. كما حُكم على ناشط بيئي بالسجن لمدة ثلاثة أشهر بسبب احتجاج في محطة فحم نيوكاسل، وتمت إدانة أعضاء نقابيين لدورهم في احتجاجات تضامنية مع الفلسطينيين.

أستراليا: حُكم على المحامي السابق في الجيش ديفيد ماكبراید بالسجن خمس سنوات وثمانية أشهر لكشفه معلومات عن جرائم حرب أسترالية مزعومة في أفغانستان (مصدر الصورة: Twitter/@AssangeCampaign)

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

إسكات الأصوات الناقدة واستهداف الصحفيين

تم توثيق الرقابة الحكومية في ما لا يقل عن ١٦ دولة في المنطقة. على مدار العام، استخدمت السلطات صلاحياتها لتقييد الوصول إلى المعلومات الناقدة للدولة عن طريق حجب البث التلفزيوني وبوابات الأخبار، وتقييد الوصول إلى تطبيقات وسائل التواصل الاجتماعي، وتعليق خدمات الإنترنت عبر الهواتف المحمولة، واستهداف الصحفيين ووسائل الإعلام. وازدادت الرقابة قبل الانتخابات.

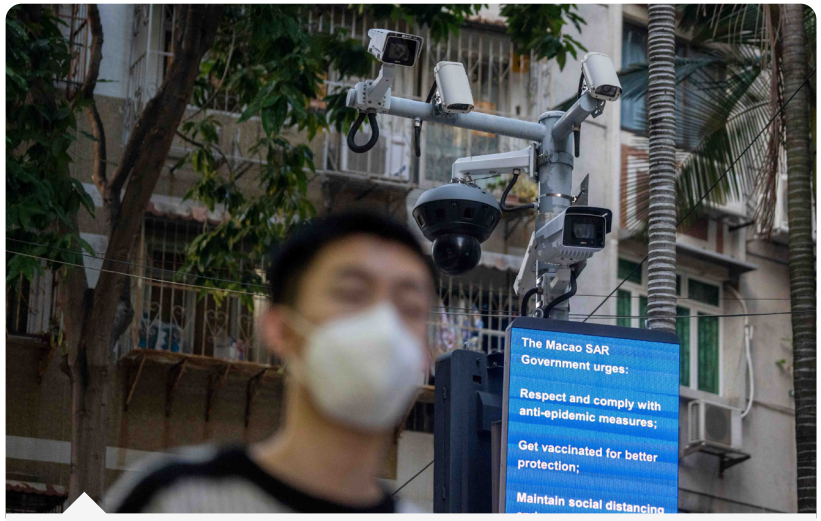

الصين: كاميرات المراقبة بالفيديو (تصوير فيرنون يوين/نور فوتو عبر غيتي إيمجز)

تطبق الصين أحد أكثر أنظمة الرقابة تطوراً في العالم، حيث تستخدمه لحجب الوصول إلى منصات وسائل التواصل الاجتماعي والمواقع والمدونات التي تنتقد الحزب الشيوعي الصيني. في آذار/مارس ٢٠٢٤، أزالت منصة "ويبو" من نتائج البحث مناقشات حول خطوة غير معتادة من السلطات لإلغاء المؤتمر الصحفي السنوي لرئيس الوزراء. وفي حزيران/يونيو ٢٠٢٤، فرضت رقابة على أي مناقشات عبر الإنترنت حول مذبحة ميدان تيانانمن. كما استمرت السلطات في إخضاع الصحفيين الأجانب للمراقبة وتهديدهم بعدم تجديد تصاريح العمل إذا غطوا موضوعات تعتبرها الحكومة حساسة. في هونغ كونغ، حظرت الحكومة أغنية احتجاجية وسجنت صحفيين ورحّلت ممثلاً عن منظمة مراسلون بلا حدود. لا يزال نظام كوريا الشمالية يمنع الوصول إلى وسائل الإعلام الأجنبية، خصوصاً من كوريا الجنوبية، مع فرض عقوبات تشمل السجن، والعمل القسري، وحتى عقوبة الإعدام على من يحاول الوصول إليها أو توزيعها.

تستخدم دول في جنوب شرق آسيا أيضاً الرقابة لمضايقة وإسكات النقاد والصحفيين. في ميانمار، أوقف المجلس العسكري الوصول إلى الشبكات الافتراضية الخاصة، التي يستخدمها الناس لتجاوز المواقع والخدمات المحظورة، وقيّد الوصول إلى خدمات الرسائل المشفرة. يقبع عشرات الصحفيين في السجون، وقُتل بعضهم. في ماليزيا، استدعت الشرطة صحفيين للتحقيق بشأن تقاريرهم الناقدة. في سنغافورة، استُخدم قانون الحماية من الأخبار الكاذبة والتلاعب عبر الإنترنت ضد ناشطي مناهضة عقوبة الإعدام والمدونين ووسائل الإعلام عبر الإنترنت. وهو قانون واسع النطاق يتيح لوزير حكومي واحد إعلان أن المعلومات المنشورة عبر الإنترنت "كاذبة" وأمر "تصحيحها" أو إزالتها. في كمبوديا، تم إغلاق معظم وسائل الإعلام المستقلة، ويستمر استهداف الصحفيين المستقلين، بما في ذلك أولئك في المنفى.

في جنوب آسيا، اتخذت الحكومات خطوات لعرقلة تدفق المعلومات، خصوصاً حول الانتخابات. أوقفت باكستان خدمات الإنترنت عبر الهواتف المحمولة ومنصة X/Twitter في جميع أنحاء البلاد أثناء انتخابات شباط/فبراير ٢٠٢٤، بحجة مخاوف الأمن القومي. كما استهدفت الصحفيين بسبب تقاريرهم، بمن فيهم أسد علي طور وعمران رياض خان بسبب انتقاداتهم للجيش. في بنغلاديش، قبل انتخابات كانون الثاني/يناير ٢٠٢٤، رفضت السلطات إصدار تأشيرات للصحفيين الأجانب وحجبت بوابة الأخبار "ديلي ماناب زامين". تعرض الصحفيون للاعتداء والمضايقة أثناء

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيـــا

الأمريكتان

منطقة آسيـا والمحيـط الهـادئ

أوروبا وآسيـا الوسطى

الشرق الأوسط وشمـال أفريقيـا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

تغطيتهم مزاعم التلاعب الانتخابي. ومع اندلاع احتجاجات جماهيرية مناهضة للحكومة في تموز/يوليو٢٠٢٤، فرضت السلطات قيوداً على خدمات الإنترنت عبر الهواتف المحمولة في جميع أنحاء بنغلاديش وحجبت الوصول إلى منصات التواصل الاجتماعي في بعض المناطق.

قبل انتخابات نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيو ، قامت الحكومة الهندية في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٤ بحجب موقعين إلكترونيين ينشران تقارير عن خطاب الكراهية والجرائم ذات الصلة. وفي الشهر التالي، أمرت بإزالة مقال من موقع "ذا كارافان" يتناول مزاعم بالتعذيب والقتل أثناء الاحتجاز العسكري في جامو وكشمير. وفي حزيران/يونيو ٢٠٢٤، أوقف مشغلو الكابلات في ولاية أندرا براديش الوصول إلى أربع قنوات إخبارية تلفزيونية بسبب تقاريرها الناقدة خلال الانتخابات على مستوى الولاية. في نيبال، تعرض الصحفيون للاعتقالات والاعتداءات والمضايقات وحظر منصة "تيك توك"، بينما في سريلانكا، خضع الصحفيون، خصوصاً من يغطون قضايا مجتمع التاميل، للاعتقالات والمضايقات والتهديدات. في أفغانستان، أغلقت طالبان وسائل إعلام واعتقلت الصحفيين واحتجزتهم بشكل تعسفي.

في منطقة المحيط الهادئ، توجد مخاوف بشأن الرقابة في ناورو، حيث يُحرم طالبو اللجوء المحتجزون هناك بموجب برنامج تديره الحكومة الأسترالية من استخدام الهواتف الذكية والوصول إلى تطبيقات مثل "واتساب" للتواصل مع عائلاتهم. علاوة على ذلك، تُحجب مواقع إنسانية على أجهزة الكمبيوتر المشتركة. في جزر سليمان، حجب "فيسبوك" مؤقتاً في حزيران/يونيو ٢٠٢٤ منشورات من موقع الأخبار المستقل "إن-ديبث سولومونز"، وهو مركز عضو في مشروع الإبلاغ عن الجريمة المنظمة والفساد. في بابوا غينيا الجديدة، واجه الصحفيون قيوداً ومضايقات بسبب تقاريرهم.

قضايا مثيرة للقلق

كمبوديا وباكستان

ثمة مخاوف جدية بشأن التدهور المستمر في المجال المدني في كمبوديا. رئيس الوزراء هون مانيت، الذي خلف والده في آب/أغسطس ٢٠٢٣، واصل الهجوم على الحريات الأساسية من خلال استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان، بما في ذلك الناشطين البيئيين ونشطاء الأراضي والنقابيين. من بين المتأثرين، الناشط في منظمة "الطبيعة الأم" إيبانغ فوتي وآخرون من المجموعة، مثل كويت ساراي، بالإضافة إلى مجموعة حقوق العمال "مركز تحالف العمل وحقوق الإنسان". استمرت التقارير عن انتقام الحكومة من الصحفيين، بينما تعرّض أعضاء المعارضة للاعتقالات والمضايقات والهجمات بدون عقاب. ولا يزال قانون الجمعيات والمنظمات غير الحكومية يُستخدم كسلاح لإسكات المجتمع المدني، في حين تورطت الحكومة أيضاً في قمع عابر للحدود استهدف نشطاء كمبوديين في الخارج

دولة أخرى مثيرة للقلق هي باكستان، حيث يواجه المدافعون عن حقوق الإنسان حظر السفر، والاعتقال، والملاحقة القضائية، بما في ذلك مهرانغ بلوش والمحامية زينب مزاري-هزاي. إضافة إلى ذلك، تعرضوا للاختفاء القسري والقتل بدون محاسبة. قُتل الناشط السندي البارز هداية الله لوهر بالرصاص في شباط/فبراير ٢٠٢٤. أما المدافع عن حقوق الإنسان إدريس ختك، فيقضي حالياً عقوبة بالسجن لمدة ١٤ عاماً بتهم ملفقة بالتجسس. على مدار العام، واجه الناشطون البلوش على وجه الخصوص انتقاماً من السلطات بسبب أنشطتهم. كما استُهدف أعضاء حزب المعارضة

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيـــا

الأمريكتان

منطقة آسيـا والمحيـط الهـادئ

أوروبا وآسيـا الوسطى

الشرق الأوسط وشمـال أفريقيـا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

”حركة الإنصاف الباكستانية“ بشكل منهجي في محاولة واضحة لسحق الحزب. وواجهت الاحتجاجات التي نظمها أعضاء المعارضة والأقليات العرقية والناشطات قيوداً شديدة، بما في ذلك الاعتقالات واستخدام الأسلحة النارية وأشكال أخرى من القوة المفرطة. تخضع حرية التجمع السلمي لقيود كبيرة، وتم تمرير قانون جديد لتنظيم الاحتجاجات في العاصمة إسلام آباد بسرعة من خلال البرلمان في أيلول/سبتمبر. تعرّض الصحفيون للتجريم والتهديد والقتل، فيما قامت السلطات بحجب الإنترنت ومنصات وسائل التواصل الاجتماعي.

باكستان: أقارب الأشخاص المفقودين من طائفة البلوش، يشاركون في مظاهرة للمطالبة بمزيد من الحقوق المدنية للمواطنين في كويتا في ١٨ أغسطس/آب ٢٠٢٤. (تصوير بناراس خان / وكالة الصحافة الفرنسية)

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

أوروبا و آسيا الوسطى

تحسن في التصنيف ←

بولندا

سلو فينيا

تراجع في التصنيف →

جورجيا

هولندا

مغلق · مقموع · مقيد · ضيق · مفتوح

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

شهد العام، الذي تميز بالانتخابات، تصويت العديد من الناس في أوروبا وآسيا الوسطى، حيث حقق اليمين المتطرف مكاسب في دول الاتحاد الأوروبي (EU)، بما في ذلك النمسا وكرواتيا وفرنسا وألمانيا وهولندا والبرتغال وسلوفاكيا، مما أثر سلباً على المجال المدني داخل الاتحاد وخارجه.

واصلت المفوضية الأوروبية تنفيذ حزمة "الدفاع عن الديمقراطية" لمواجهة التدخل الأجنبي، والتي تهدف إلى التصدي لدعم روسيا للقوميين والشعبويين قبل انتخابات البرلمان الأوروبي في حزيران/يونيو ٢٠٢٤، رغم انتقادات المجتمع المدني التي تخشى أن تلهم هذه الحزمة قوانين مماثلة يمكن استخدامها لتقييد المجتمع المدني. استمرت أوروبا في التحول السياسي نحو اليمين والابتعاد عن احترام حقوق الإنسان في قضايا الهجرة، حيث زادت من عسكرة الحدود وأبرمت اتفاقيات مع دول قمعية لاحتجاز المهاجرين في الخارج. على الرغم من احتفاظ معظم دول الاتحاد الأوروبي بتصنيفات للمجال المدني المفتوح أو الضيق، لا تزال التهديدات قائمة، حيث تم الإبلاغ عن انتهاكات للحقوق حتى في الدول التي تتمتع بتصنيفات عالية.

نظرة عامة على التصنيفات

مع ترقية دولتين وتراجع دولتين، يظل التوازن العام للتصنيفات في أوروبا وآسيا الوسطى على حاله. من بين ٥٤ دولة، يُصنّف المجال المدني بأنه مفتوح في ١٩ دولة، وضيّق في ١٩ أخرى، ومقيّد في سبع دول، ومقموع في ثلاث، ومغلق في ست دول.

حصلت سلوفينيا الآن على تصنيف مفتوح بعدما كانت قد انخفضت إلى تصنيف ضيّق في عام ٢٠٢٠ بسبب تراجع المجال المدني في ظل رئيس الوزراء السابق يانيز يانشا. عززت حكومة ائتلاف "حركة الحرية"، التي تتولى السلطة منذ عام ٢٠٢٢، الحوار مع المجتمع المدني، وطرحت آليات جديدة للتشاور، واستخدمت مساهمات المجتمع المدني لإصلاح البث العام في قناة RTV Slovenia. في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣، نفّذت الحكومة عفوًا عن الأشخاص الذين تم تغريمهم بموجب قيود كوفيد-١٩، بما في ذلك المحتجون. وبينما يمثل هذا تحوّلًا عن نهج الحكومة السابقة العدائي بشكل علني، لا تزال تواجه منظمات المجتمع المدني تحديات تمويلية، بما في ذلك إلغاء المناقصات والدعم المحدود للأعمال المتعلقة بالقضايا البيئية وقضايا الهجرة، إلى جانب حملات تشويه من وسائل الإعلام المرتبطة سياسيًا.

بولندا: نشطاء مؤيدون لحقوق الإجهاض يتجمعون في البرلمان البولندي (تصوير بيوتر لابينسكي/ نور فوتو عبر غيتي)

كما تحسّن تصنيف بولندا للمجال المدني، حيث انتقلت من تصنيف مقيّد إلى ضيّق. في كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠٢٣، شهدت البلاد تغييراً في الحكومة بعد ثماني سنوات من حكم حزب القانون والعدالة القومي. اتخذت الإدارة الجديدة خطوات فورية لمعالجة القضايا العالقة منذ فترة طويلة، حيث أطلقت مبادرات لإلغاء سياسات مثيرة للجدل أدت إلى تقليص استقلال القضاء، ومع أن هذه المبادرات لم تؤتِ ثمارها بعد، إلا أنها

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

تضمنت أيضًا الاعتراف بالشراكات المثلية وتحرير قوانين الإجهاض الصارمة. شملت الجهود لتحسين العلاقات بين الحكومة والمجتمع المدني تشكيل لجنة للتحقيق في إساءة استخدام الحكومة السابقة لبرامج التجسس ضد المنتقدين، بما في ذلك الناشطون، وهيئة استشارية للمساعدة في صياغة أجندة رئاسة بولندا القادمة لمجلس الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، لا تزال توجد مخاوف، لا سيما بشأن استخدام الحكومة لأساليب صارمة لـ"إزالة الطابع السياسي" عن البث العام، واستراتيجية هجرة جديدة تعلق حق اللجوء.

تراجع تصنيف هولندا من مفتوح إلى ضيّق بسبب القمع المتزايد لحقوق الاحتجاج. واصلت السلطات تعطيل الاحتجاجات البيئية السلمية، باستخدام خراطيم المياه واعتقال الناشطين بالمئات والآلاف، حيث تم اعتقال أكثر من ٩,٠٠٠ ناشط خلال إغلاق الطرق السريعة في أواخر عام ٢٠٢٣. في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٤، اعترفت الشرطة بأن العديد من المحتجين البيئيين الذين تم توجيه التهم إليهم على خلفية احتجاج في مطار عام ٢٠٢٢ قد تم التعرف عليهم بشكل خاطئ بسبب استخدام تكنولوجيا التعرف على الوجه المثيرة للجدل. وفي عام ٢٠٢٤، ردت الشرطة بقوة مفرطة على مخيمات طلابية سلمية متضامنة مع الفلسطينيين، مستخدمة رذاذ الفلفل والهراوات والكلاب والجرافات ضد المحتجين. اعتُقل ١٦٩ محتجًا أثناء إخلاء مخيم في جامعة أمستردام.

تم تخفيض تصنيف جورجيا من ضيّق إلى مقيّد بعد تبنيها في نيسان/أبريل٢٠٢٤ قانونًا مثيرًا للجدل يلزم منظمات المجتمع المدني التي تتلقى تمويلًا دوليًا بالتسجيل كـ"منظمات تسعى لتحقيق مصالح قوى أجنبية". أدى إعادة تقديم القانون في ٢٠٢٤، بعد أن تم سحبه سابقًا في ٢٠٢٣، إلى استئناف احتجاجات جماهيرية تم قمعها بقوة مفرطة. وعلى الرغم من الغرامات الباهظة المحتملة على عدم الامتثال، تعهدت منظمات المجتمع المدني بعدم التسجيل. واجه معارضو القانون، بما في ذلك قادة منظمات المجتمع المدني والناشطون السياسيون، حملة تخويف شملت مكالمات تهديدية من أرقام دولية، وملصقات تشهيرية، واعتداءات جسدية. وقبيل الانتخابات العامة في تشرين الأوّل/أكتوبر، أقرّت الحكومة حزمة من ١٩ قانونًا مناهضًا لمجتمع الميم، تشمل حظر تغيير الجنس والعلاج الهرموني، وتمثيلهم في الإعلام والتعليم حول العلاقات المثلية وأي تجمعات عامة متعلقة بالقضايا الخاصة بمجتمع الميم، مما زاد من تقييد المساحة المدنية.

هولندا:متظاهرون مؤيدون لحقوق الفلسطينيين يقاومون الشرطة خلال مظاهرة في جامعة أمستردام (تصوير منيب تيم/الأناضول عبر غيتي)

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

انتشار القوانين القمعية عبر أوروبا وآسيا الوسطى

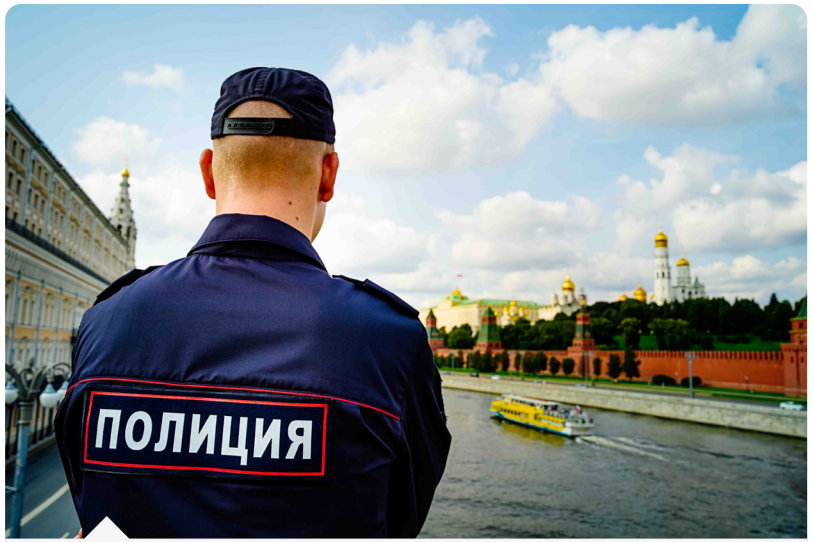

قوانين العملاء الأجانب كانت رائدة في روسيا (تصوير لارا بيلوفا/غيتي إيمجز)

في عام ٢٠٢٤، استمر الاتجاه المقلق للقوانين المتعلقة بـ"العملاء الأجانب" والتشريعات المناهضة لمجتمع الميم، التي طورتها روسيا، في الانتشار عبر عدة دول في أوروبا وآسيا الوسطى. إلى جانب جورجيا، قامت عدة دول بتقديم أو إقرار قوانين تقوض الحريات الأساسية باسم السيادة الوطنية والقيم التقليدية. في بلغاريا وسلوفاكيا، تمت مرافقة مشاريع قوانين "العملاء الأجانب" بقوانين تستهدف ما يسمى بـ"دعاية مجتمع الميم". قامت هنغاريا بتشديد إطارها القمعي بالفعل لتشويه سمعة مجتمع الميم بشكل أكبر من خلال حظر بيع المنتجات التي تُعتبر تروّج لانحرافات عن الجنس المحدد عند الولادة أو المثلية بالقرب من المدارس ومرافق رعاية الأطفال والمؤسسات الدينية.

رغم اضطرارها إلى إلغاء قانون الشفافية الخاص بالمنظمات غير الحكومية في عام ٢٠٢١ بعد حكم محكمة الاتحاد الأوروبي، جددت هنغاريا هجومها على "العملاء الأجانب" في كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠٢٣ بإنشاء مكتب للدفاع عن السيادة، يتمتع بسلطات تحقيق واسعة لحماية البلاد مما وصفته بـ"التأثير السياسي غير المشروع" من الخارج. بدأ المكتب باستهداف منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام النقدية: أفادت وسائل الإعلام المستقلة Átlátszó ومنظمة الشفافية الدولية في هنغاريا بتلقي إشعارات رسمية للتحقيق في حزيران/يونيو ٢٠٢٤.

وقّع رئيس قيرغيزستان على قانون مثير للجدل حول "الممثلين الأجانب" في نيسان/أبريل٢٠٢٤. يفرض القانون متطلبات تسجيل وصاية مثيرة للوصم وإشرافًا حكوميًا تدخليًا على منظمات المجتمع المدني التي تتلقى تمويلًا دوليًا لأعمال سياسية غير محددة بدقة. تشمل العقوبات الشديدة على عدم الامتثال التعليق أو الإغلاق، وقد أغلقت بعض المنظمات أبوابها أو قلصت أنشطتها خشية العواقب.

يُعد هذا القانون سابقة مقلقة لدول أخرى في آسيا الوسطى، حيث تواجه منظمات المجتمع المدني التي تحصل على تمويل دولي بالفعل تدقيقًا متزايدًا وتشويهًا. بدأت كازاخستان العام الماضي بإدراج هذه المنظمات علنًا في خطوة تهدف بوضوح إلى تشويه سمعتها. وفي أوزبكستان، وافق البرلمان في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ على تعديلات قانونية تسمح للسلطات بحظر الأجانب من البلاد باعتبارهم "غير مرغوب فيهم" لأعمال غير محددة بدقة، بما في ذلك "الإساءة إلى شرف أو كرامة أو الإرث التاريخي للشعب الأوزبكي".

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيـــا

الأمريكتان

منطقة آسيـا والمحيـط الهـادئ

أوروبا وآسيـا الوسطى

الشرق الأوسط وشمـال أفريقيـا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

في سلوفاكيا، اجتازت التعديلات على القوانين الأساسية التي تحكم أنشطة منظمات المجتمع المدني بقراءتها الأولى في نيسان/أبريل٢٠٢٤. ستُطلب منظمات المجتمع المدني التي تتلقى أكثر من ٥,٠٠٠ يورو سنويًا (حوالي ٥,٣٠٠ دولار أمريكي) من مصادر أجنبية إعلان نفسها كـ"منظمات ممولة من الخارج"، وسيكون لوزارة الداخلية السلطة لحل منظمات المجتمع المدني التي تفشل في الامتثال لمتطلبات الإبلاغ. بالإضافة إلى ذلك، ستُحظر "دعاية" التوجهات الجنسية "غير التقليدية" في المدارس بموجب تعديل مقترح قدمه حزب سلوفاكيا الوطني اليميني المتطرف في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤، تحت ذريعة حماية الأطفال.

يجري النظر في قانون أشد قسوة في بلغاريا. تم تقديم مشروع قانون إلى البرلمان في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤ ينص على أن الأفراد أو المنظمات التي تتلقى أكثر من ٥٠٠ يورو سنويًا (حوالي ٥٣٠ دولار أمريكي) من الخارج سيتم تصنيفهم كـ"عملاء أجانب". بالإضافة إلى إدراجهم في سجل عام، سيُطلب منهم الإشارة إلى هذا الوضع في رسائل البريد الإلكتروني والمنشورات ووسائل التواصل الاجتماعي. يحظر مشروع القانون كذلك "العملاء الأجانب" من المشاركة في الأنشطة داخل المدارس ورياض الأطفال والجامعات والمؤسسات الأخرى. وعلى الرغم من فشل اقتراحين سابقين من حزب النهضة اليميني المتطرف، هناك قلق من أن هذه المحاولة قد تنجح، حيث تم تمرير قانون يحظر الترويج لـ"أفكار وآراء" مجتمع الميم في المدارس اقترحه الحزب نفسه بدعم كبير في آب/أغسطس ٢٠٢٤.

في الوقت نفسه، واصلت روسيا تكثيف القيود. في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣، اعتبرت محكمتها العليا ما سمته "الحركة العامة الدولية للأشخاص من مجتمع الميم منظمة متطرفة". في يوليو، تم تشديد القانون القمعي بشأن "المنظمات غير المرغوب فيها"، وتوسيع نطاقه ليشمل الهيئات بين الحكومية مثل مجلس أوروبا والمحكمة الجنائية الدولية. وكان هناك قانون آخر مقترح يلزم بترحيل الأجانب الذين يشاركون في الاحتجاجات غير المصرح بها أو يتعاونون مع المنظمات غير المرغوب فيها.

في تركيا، أحيَت الحكومة مشروع قانونها بشأن "وكلاء النفوذ"، مهددة بعقوبات السجن من ثلاث إلى سبع سنوات لكل من يرتكب جريمة ضد أمن الدولة أو مصالحها السياسية، "بما يتماشى مع المصالح الاستراتيجية أو التعليمات من دولة أو منظمة أجنبية". تم اعتماد القانون من قبل لجنة العدالة في البرلمان في نهاية تشرين الأوّل/أكتوبر.

Russia declares "international LGBTQI+ movement" as extremist (REUTERS/Maxim Shemetov)

أبرز الإنتهاكات

في أوروبا وآسيا الوسطى، كانت أبرز انتهاكات الحريات المدنية التي تم توثيقها في العام الماضي هي احتجاز المحتجين والصحفيين، ومنع وتعطيل الاحتجاجات، والاستخدام المفرط للقوة.

استمر حق حرية التعبير في كونه أكثر الحقوق انتهاكًا في أوروبا وآسيا الوسطى. في أوروبا، كانت الانتهاكات المتعلقة بالتجمعات السلمية أكثر شيوعًا، حيث كانت الاحتجاجات الأكثر شيوعًا تركز على النزاعات، لا سيما الاحتجاجات التضامنية مع فلسطين، والاحتجاجات المتعلقة بالقضايا البيئية والعمل. في آسيا الوسطى، حيث نادرًا ما تحدث الاحتجاجات

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

بسبب خطر الاضطهاد المرتبط بالتعبير العلني عن الاستياء، كانت انتهاكات حرية الجمعيات أكثر تواترًا.

احتجاز المحتجين

تم توثيق احتجاز المحتجين في ما لا يقل عن ٢١ دولة من دول المنطقة.

استمرت عمليات الاعتقال الجماعي للنشطاء البيئيين المشاركين في العصيان المدني السلمي في أوروبا. في كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠٢٣، اعتقلت الشرطة في بلجيكا أكثر من ٥٠٠ محتج حاولوا احتلال مطار أنتويرب للاحتجاج ضد الطائرات الخاصة. في النمسا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣، اعتقلت الشرطة ٥٧ ناشطًا من حركة "الجيل الأخير" (Letzte Generation) بعد إغلاق استراتيجي للطرق السريعة حول فيينا. قام الزعماء السياسيون في البلاد بتشويه سمعة المحتجين، حيث نشر المستشار كارل نهامر على وسائل التواصل الاجتماعي أن النشطاء "يسممون المناخ المجتمعي". في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣، دخلت عشرات من ضباط الشرطة جامعة لشبونة في البرتغال واعتقلت طالبين أثناء إلقائهما محاضرة عن العصيان المدني والعمل المناخي، مع ناشط ثالث كان يصور المحاضرة. اتُخذت إجراءات مشابهة ضد نشطاء المناخ في دول أوروبية أخرى، بما في ذلك ألمانيا، إيطاليا، هولندا، إسبانيا والمملكة المتحدة.

تم الإبلاغ عن معاملة سيئة للمحتجين أثناء احتجازهم في عدة دول. خلال أولمبياد ٢٠٢٤ في فرنسا، تم احتجاز ثماني لاعبات كرة قدم من قبل أكثر من ٢٠ ضابط شرطة أثناء حضورهن حدث "ماراثون للجميع" مع لافتات تدعو إلى حق ارتداء الحجاب في الرياضة. تم كشفهن، وخلع ملابسهن، وتفتيشهن أثناء الاحتجاز لدى الشرطة. في إيطاليا، وصفت ناشطة معتقلة من حركة "انقراض التمرد" تعرضها للمعاملة المهينة من قبل الشرطة بعد قيامها بتصرفات عصيان مدني لم تشارك فيها مباشرة. بعد اعتقالها، تصويرها، وأخذ بصماتها، قالت إنها أُجبرت على خلع ملابسها والانحناء في مرحاض غير صحي في مقر شرطة بولونيا.

أبرز خمسة انتهاكات في أوروبا و آسيا الوسطى

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

تعطيل الاحتجاجات باستخدام القوة المفرطة

تم تعطيل الاحتجاجات في ما لا يقل عن ١٩ دولة، واستخدمت الشرطة القوة المفرطة ضد المحتجين في ما لا يقل عن ١٨ دولة.

في فرنسا في حزيران/يونيو، أفاد المراقبون باستخدام مفرط وعشوائي للقوة ضد المحتجين في احتجاج بيئي ضد بناء طريق A٦٩ السريع، بما في ذلك استخدام أسلحة خطيرة بشكل خاص مثل قنابل الصعق. قامت الفرق الطبية بإجلاء ١٠ أشخاص، تم نقل ثلاثة منهم إلى المستشفى.

في شباط/فبراير ٢٠٢٤، تم الإبلاغ عن عنف الشرطة في احتجاجات تضامنية مع فلسطين من قبل الطلاب في فلورنسا وبيزا، إيطاليا. تظهر لقطات الأحداث التي تم مشاركتها على وسائل التواصل الاجتماعي ضباطًا مدججين بالأسلحة يضربون محتجين شبابًا، بعضهم يزعم أنهم طلاب في المدرسة الإعدادية، باستخدام الهراوات. واجهت الاحتجاجات التضامنية مع فلسطين في ألمانيا عنفًا شرطيًا خاصًا. تظهر مقاطع الفيديو على وسائل التواصل الاجتماعي العديد من حالات دفع وضرب وخنق المحتجين غير المقاومين من قبل الضباط. في إحدى الحالات، أصيب أحد المحتجين لدرجة فقدان الوعي ولم يُقدم له أي مساعدة طبية لمدة ٢٠ دقيقة.

في جورجيا، استجابةً للاحتجاجات الجماهيرية ضد قانون "وكلاء الأجانب"، ردت الشرطة باستخدام الرصاص المطاطي والغاز المسيل للدموع ومدافع المياه. تظهر العديد من مقاطع الفيديو الشرطة وهي تستخدم القوة المفرطة ضد المحتجين، وهناك ادعاءات موثوقة بمعاملة سيئة شديدة للمحتجين أثناء احتجازهم.

تركيا: الشرطة تحتجز متظاهراً أثناء توجهه مع آخرين في مسيرة إلى ميدان تقسيم (تصوير كمال أصلان/وكالة الصحافة الفرنسية عبر غيتي)

واجهت الاحتجاجات العمالية أيضًا قمعًا قاسيًا. في إسطنبول، تركيا في ١ أيّار/مايو٢٠٢٤، استخدمت الشرطة الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي ضد محتجي عيد العمال، واعتقلت أكثر من ٢٠٠ شخص وسط إجراءات أمنية مشددة.

كان الاستخدام الأكثر وحشية للقوة من قبل قوات الأمن في ٢٠٢٤ قد تم رصده في نيو كاليدونيا، وهي منطقة فرنسية في المحيط الهادئ. استجابةً لأعمال الشغب في أيّار/مايو التي أثارتها التغييرات الدستورية المخطط لها والمعارضة من قبل أنصار الاستقلال، أعلنت السلطات الفرنسية حالة الطوارئ، وفرضت قيودًا على الإنترنت ونشرت الجيش. تشير التقارير إلى أن ما لا يقل عن ١١ من السكان الأصليين الكاناك، بما في ذلك المحتجون، قد قُتلوا، وأصيب ١٦٩، وتم اعتقال أكثر من ٢٠٠٠ شخص. تم ترحيل بعض قادة الاحتجاجات إلى فرنسا الرئيسية، وتم الإبلاغ عن ٥٠٠ حالة اختفاء قسري.

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

منع الاحتجاجات

كان منع الاحتجاجات من بين أبرز الانتهاكات التي تم توثيقها في المنطقة، حيث تم تسجيلها في ما لا يقل عن ١٧ دولة.

في أذربيجان، رفض المسؤولون مرتين طلبات المعارضة لإقامة تجمع للتعبير عن التضامن مع السجناء السياسيين والمطالبة بانتخابات أكثر عدلاً، على أساس أن الأماكن المقترحة كانت غير مناسبة. ادعت السلطات أن الملعب الذي قد يستخدمه المحتجون كان في حالة إصلاح وأن حركة المرور كانت كثيفة جدًا في ساحات المدينة. في روسيا، حظرت السلطات احتجاجات زوجات الجنود مع مبررات غير مقنعة على نحو مشابه. في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣، ادعى عمدة نوفوسيبرسك أن أحد الاحتجاجات المخطط لها كان ينتهك "مبدأ القانونية" دون تقديم مزيد من المعلومات. في تشيليابينسك، تم تبرير الرفض بحجة أن التسجيل للحدث تم إلكترونيًا بدلاً من الورق.

استمرت السلطات في كازاخستان في رفض طلبات إقامة التجمعات السلمية بشكل روتيني واحتجاز ومعاقبة المحتجين السلميين. أفادت الناشطات الفينكيات المستقلات أن السلطات في العاصمة ألماتي رفضت مرارًا طلباتهن لإقامة تجمع سلمي في يوم المرأة العالمي، ٨ آذار/مارس ٢٠٢٤، بحجة أنهن قد "تعرضن النظام العام للخطر"، بينما سمحت بتجمع دعا إلى "حياة كريمة" للنساء نظمته ناشطة قريبة من الحزب الحاكم.

كما واجهت الاحتجاجات التضامنية مع فلسطين حظرًا وعوائق في دول مثل بلغاريا، إستونيا، ألمانيا، هنغاريا ولاتفيا.

احتجاز الصحفيين

تم توثيق احتجاز الصحفيين، بما في ذلك الصحفيين المواطنين والمدونين، في ما لا يقل عن ١٤ دولة.

في عدة دول، بما في ذلك فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا، تم احتجاز الصحفيين أثناء تغطيتهم للاحتجاجات وتوثيق استخدام الشرطة للقوة. في بلغاريا، واجه الصحفيون الذين كانوا يغطون الاضطرابات في العاصمة صوفيا أثناء مباراة تصفيات يورو ٢٠٢٤ العنف والعراقيل. هاجمت الشرطة ما لا يقل عن سبعة صحفيين واحتجزت لفترة قصيرة نيكولاي جانشيف من إذاعة دارك راديو، حتى بعد أن قدم هويته باستخدام بطاقة صحفية، قبل أن يتم إطلاق سراحه عندما أكدت الشرطة اعتماده

في أذربيجان، الدولة المضيفة لقمة المناخ COP٢٩، شنت الدولة حملة قمع ضد وسائل الإعلام المستقلة القليلة المتبقية في البلاد منذ نهاية ٢٠٢٣. في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣، اعتقلت السلطات أولفي حسنلي، مدير موقع أبزاز ميديا، المعروف بتحقيقاته في الفساد على المستوى العالي. داهمت قوات الأمن منزل حسنلي ومقر أبزاز ميديا وادعت العثور على ٤٠،٠٠٠ يورو (حوالي ٤٢،٠٠٠ دولار أمريكي)، مما أدى إلى توجيه تهمة التهريب، وهي جريمة قد تؤدي إلى السجن لمدة تصل إلى ثماني سنوات. في غضون أيام، تم اعتقال خمسة صحفيين آخرين بتهم مشابهة واهية. في حزيران/يونيو، قدرت مجموعات حقوق الإنسان أن هناك أكثر من ٣٠٠ سجين سياسي في أذربيجان، بما في ذلك ٢٣ صحفيًا، وهو أعلى عدد منذ عقود.

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

في قيرغيزستان، تم احتجاز ١١ صحفيًا من تميروف لايف بعد مداهمة منازلهم ومكتب المجموعة، ووجهت لهم تهمة التحريض على الشغب بسبب عملهم الصحفي في التحقيق في قضايا الفساد. وكان هذا جزءًا من حملة قمع متزايدة ضد وسائل الإعلام المستقلة والصحفيين. أفادت مخابات تاجيبك كيزي، مديرة تميروف لايف، بتعرضها للإساءة أثناء الاحتجاز، لكن الادعاء رفض مزاعمها باعتبارها ملفقة. في تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٢٠، تلقى الصحفيان أزامات إيشينبكوف وتاجيبك كيزي أحكامًا بالسجن، بينما تم إصدار أحكام بالسجن المؤقت على صحفيين آخرين. تم تبرئة سبعة متهمين.

في جميع أنحاء آسيا الوسطى، تعرض نشطاء المجتمع المدني والمدونون ومدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون الذين ينتقدون السلطات للمراقبة والتهديدات والاعتقالات. تمت محاكمة العديد منهم بموجب أحكام جنائية غامضة، مثل تلك المتعلقة بنشر "معلومات كاذبة" أو تشويه السمعة، والتحريض على الكراهية والتطرف المزعوم. تم توجيه اتهامات للآخرين بارتكاب جرائم ملفقة مثل الابتزاز أو الاحتيال.

في ٢٠٢٤، تم توجيه التهم والسجن لعدة عشرات من الأشخاص في دول آسيا الوسطى بسبب ممارستهم لحقهم في حرية التعبير والحقوق الأساسية الأخرى.

في طاجيكستان، حُكم على المؤلف عبد الخليل خليق زاده بالسجن لمدة تسع سنوات في شباط/فبراير ٢٠٢٤ بتهمة التحريض على الكراهية بعد نشر مذكراته، التي تزعم السلطات أنها أساءت إلى المسؤولين الحكوميين. يوجد حاليًا سبعة صحفيين على الأقل في طاجيكستان يقضون أحكامًا بالسجن تتراوح بين سبع وعشرون عامًا، جميعهم تم إدانته منذ أواخر ٢٠٢٢. في كازاخستان، تم الحكم على الصحفي والمدون دمان مخمدكاريم بالسجن سبع سنوات بتهم تتعلق بالتطرف في آب/أغسطس ٢٠٢٤ بعد محاكمة مغلقة. في أوزبكستان، تم الحكم على ثلاثة رجال بالسجن لفترات طويلة بتهمة "إهانة الرئيس" على تيليغرام ومنصات أخرى، رغم أن الخبراء اكتشفوا أن تصريحاتهم لم تحتوي على تحريض ضد أعمال غير دستورية أو إهانات للرئيس. امتدت الاضطهادات أيضًا عبر الحدود. استمرت حكومة تركمانستان في السعي لإعادة النشطاء الذين يعبرون عن آرائهم والمقيمين في تركيا بالقوة، حيث تم إرسال العديد منهم إلى البلاد منذ عام ٢٠٢٣.

تضايا مثيرة للقلق

صربيا

في ٢٠٢٤، اندلعت احتجاجات جماهيرية في صربيا ضد مشروع منجم لليثيوم مخطط له. تم تعليق المشروع في ٢٠٢٢ بعد احتجاجات عامة، لكن تم استئنافه في تموز/يوليو٢٠٢٤. في نفس الشهر، وقّع الاتحاد الأوروبي شراكة استراتيجية مع صربيا بشأن المواد الخام وإنتاج البطاريات والمركبات الكهربائية، مع توقع أن يغطي المنجم ما يصل إلى ٩٠ بالمئة من احتياجات أوروبا من الليثيوم، الذي يستخدم في بطاريات المركبات الكهربائية.

وفقًا لتقارير المجتمع المدني، تم اعتقال العشرات من الناشطين في ١٧ مدينة في آب/أغسطس بتهمة "الدعوة إلى الإطاحة العنيفة للنظام الدستوري"، بناءً على منشوراتهم على وسائل التواصل الاجتماعي أو مشاركتهم في الاحتجاجات. ورغم أن معظم الاحتجازات كانت لفترات قصيرة، انتقدت مجموعات المجتمع المدني استخدام الاحتجاز كتكتيك لترهيب الناس. كما واجه الناشطون والمنتقدون تهديدات مجهولة، وتفتيشًا واحتجازات طويلة في نقاط الحدود.

ما يثير القلق بشكل خاص هو السرديات المستمرة التي تصور مقاومة مشروع التعدين كمؤامرة مدعومة من الخارج لزعزعة استقرار صربيا. في حملة تشويه منسقة بوقود من مسؤولين رفيعي المستوى، تم اتهام المجتمع المدني بالتخطيط لثورة "ملونة" عنيفة للاستيلاء على السلطة

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

بدعم من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، رغم أن كلاهما دعما المشروع علنًا.

يقال إن هذا الادعاء مدعوم من قبل معلومات استخباراتية قدمتها السلطات الصينية والروسية، وقد تم نشره على نطاق واسع. قناة "إنفورمر" المؤيدة للحكومة، وهي واحدة من أكبر وسائل الإعلام في صربيا، بثت عدة برامج في وقت الذروة تدعي الكشف عن تمويل أجنبي مزعوم لانقلاب. كشفت البرامج عن معلومات حساسة، من المحتمل أن تكون قد قدمتها وكالات الدولة، بما في ذلك الجهات المانحة، والمعاملات المالية المحددة، وتفاصيل موظفي منظمة مجتمع مدني متهمة بقيادة المؤامرة، بما في ذلك رواتبهم وصورهم.

في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤، أدى انهيار محطة قطار تم تجديدها حديثًا في نوفي ساد، والذي أسفر عن مقتل ١٤ شخصًا، إلى اندلاع احتجاجات جديدة. وردت السلطات بزيادة القمع، بما في ذلك استخدام القوة المفرطة واعتقالات من قبل ضباط بملابس مدنية رفضوا تعريف أنفسهم، مما أثار مخاوف جدية بشأن حقوق وسلامة المحتجين.

مظاهرة في صربيا ضد مشروع تعدين الليثيوم (تصوير فيليب ستيفانوفيتش/الأناضول عبر غيتي إيمجز)

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تراجع في التصنيف ←

الأراضي الفلسطينية المحتلة

مغلـق | مقموع | مقيـد | ضيـق | مفتوح

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيـــا

الأمريكتان

منطقة آسيـا والمحيـط الهـادئ

أوروبا وآسيـا الوسطى

الشرق الأوسط وشمـال أفريقيـا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

نظرة عامة على التصنيفات

في ٢٠٢٤، شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تصاعدًا في انتهاكات الحقوق، تزايدت مع الحملة العسكرية المستمرة من إسرائيل، التي دفعت غزة منذ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٢٣ إلى كارثة إنسانية وحقوقية. وقد ترافق ذلك مع تصعيد انتهاكات إسرائيل للحريات المدنية الفلسطينية، مما أدى إلى تدهور حاد في وضع المجال المدني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الذي كان أصلاً مقيدًا (اقرأ المزيد في قسم "قضايا مثيرة للقلق" أدناه).

تستمر إسرائيل في التسبب بكارثة في المنطقة. في لبنان، أسفرت الهجمات الإسرائيلية المتصاعدة عن مقتل أكثر من ٢,٧٠٠ شخص، وإصابة ١٣,٠٠٠ وتشريد ما لا يقل عن ١,٣ مليون منذ ٨ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٢٣. أسفرت الهجمات المتكررة على العاملين في مجال الإغاثة من قبل الجيش الإسرائيلي في جنوب غرب لبنان عن إصابة موظفي الأمم المتحدة وتدمير معداتهم جراء الاستهداف المتعمد. كما تسببت الغارات الجوية الإسرائيلية على المعبر الحدودي الرئيسي بين لبنان وسوريا في تعطيل العمليات الإنسانية الحيوية وإعاقة المدنيين الذين يحاولون الهروب. في الوقت نفسه، في إسرائيل والأردن، قامت السلطات بتوظيف القوانين لاستهداف وملاحقة الأشخاص الذين يعبرون عن تضامنهم مع الفلسطينيين من خلال الاحتجاجات ضد الحرب ووسائل التواصل الاجتماعي.

تونس: أشخاص يتجمعون في مظاهرة لدعم الفلسطينيين (تصوير ياسين قايدي/الأناضول عبر غيتي)

كما هو الحال في السنوات السابقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، استمرت الحكومات في اضطهاد من يُنظر إليهم كمعارضين سياسيين. في تونس، تم اعتقال أكثر من ١٠٠ مرشح محتمل وأعضاء من حملاتهم وأشخاص سياسيين آخرين بتهم متنوعة، تتراوح من التزوير في الأوراق الانتخابية إلى تهم الأمن الوطني، قبل الانتخابات الرئاسية في تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٢٤. وبالمثل في مصر، استمرت السلطات في سجن الأشخاص لأسباب سياسية بعد موجة من الاعتقالات غير القانونية للمرشحين المحتملين ومؤيديهم التي بدأت قبل الانتخابات في كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠٢٣ بهدف منع أي منافسة جدية. في شباط/فبراير ٢٠٢٤، تم الحكم على السياسي المصري البارز أحمد طنطاوي ومؤيديه بالسجن لمدة عام بتهم تتعلق بتحديه للرئيس عبد الفتاح السيسي.

في الإمارات العربية المتحدة، تم احتجاز أكثر من ٦٠ ناشطًا من مجموعة الإمارات٨٤ للداعين للديمقراطية، الذين كانوا يقضون فترات احتجاز بعد انتهاء عقوباتهم، وكانوا من بين ٨٤ من نشطاء حقوق الإنسان والمعارضين السياسيين الذين خضعوا لمحاكمة جماعية غير عادلة في كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠٢٣ بتهم تأسيس "منظمة إرهابية" ودعم وتمويل هذه المنظمة.

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

كما تم توثيق القمع العابر للحدود في عدة دول حيث ذهبت السلطات إلى ما هو أبعد من الحدود لاستهداف النشطاء ونشطاء حقوق الإنسان في المنفى. رفضت السلطات القطرية تجديد الوثائق الرسمية للناشط في حقوق الإنسان عبد الله المالكي المقيم في ألمانيا، في آخر جهودها المستمرة لإجباره على العودة لمواجهة السجن. كما استمرت حكومة الكويت في استهداف المدون المنفي سلمان الخالدي، حيث تم سحب جنسيته بشكل تعسفي في نيسان/أبريل٢٠٢٤.

في المملكة العربية السعودية، لا يزال الناشطون المعتقلون والمحبوسون يتعرضون لسوء المعاملة خلف القضبان، مع تقارير عن الاختفاء القسري، والإهمال الطبي، والتحرش الجنسي، من بين انتهاكات أخرى. قام الناشط في حقوق الإنسان عيسى النخيفي بعدة إضرابات عن الطعام احتجاجًا على احتجازه التعسفي ومعاملته السيئة. كما لا يزال الناشط في حقوق الإنسان محمد فهد القحطاني مختفيًا قسريًا منذ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٢٢، عندما تم احتجازه كجزء من تحقيق جديد قبل شهر من إتمامه عقوبته السجنية البالغة ١٠ سنوات.

عبر المنطقة، يظل وضع ناشطات حقوق الإنسان وناشطات حقوق المرأة مصدر قلق خاص حيث يستمرون في مواجهة هجمات صارخة، بما في ذلك القتل ودورات المضايقات القضائية التي تعيدهم مرارًا وتكرارًا إلى السجن. في سوريا، تم العثور على الناشطة في حقوق المرأة هبة صهيب حاج عارف مقتولة في منزلها في شباط/فبراير ٢٠٢٤ بعد تلقيها تهديدات لمحاولة دفعها للاستقالة من العمل في مدرسة تابعة لمنظمة "يني آدم" (الخطوة الجديدة بالعربية). في إيران، لا تزال الناشطة في حقوق الإنسان نرجس محمدي في السجن مع ناشطات حقوق الإنسان الأخريات. وبينما

إيران: نرجس محمدي لا تزال في السجن إلى جانب ناشطات أخريات في مجال حقوق المرأة (تصوير وكالة الأنباء الأوروبية (EFE

كانت تقضي بالفعل حكمًا بالسجن لمدة ٨ سنوات، تم تسليم نرجس حكمًا إضافيًا بالسجن لمدة عام في حزيران/يونيو ٢٠٢٤ بسبب عملها في حقوق الإنسان أثناء وجودها خلف القضبان. كما أثرت القيود المفروضة من قبل السلطات على الحركة على النساء في جميع أنحاء المجتمع اليمني، بما في ذلك النساء العاملات مع منظمات المجتمع المدني اللاتي يواجهن الاستهداف من قبل موظفي نقاط التفتيش.

نتيجة لذلك، يستمر المجال المدني في التدهور في المنطقة. تم تصنيف الأراضي الفلسطينية المحتلة من "مقيد" إلى "مغلق" في ظل الهجوم العسكري الوحشي من إسرائيل، مما أسفر عن تدهور حاد في الحريات المدنية. في حين أن إسرائيل لا تزال في فئة "المعاق"، فإن المجال المدني فيها يتراجع بسبب الحملة المكثفة ضد الاحتجاجات المناهضة للحرب والأنشطة التضامنية مع الفلسطينيين طوال العام.

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

الأزمة المستمرة: مقتل الصحفيين

أسفر قصف إسرائيل للأراضي الفلسطينية المحتلة عن تكبد الصحفيين خسائر غير مسبوقة. وفقًا للأمم المتحدة، فإن عدد الصحفيين الذين قتلوا حتى الآن هو الأعلى الذي تم تسجيله في أي نزاع في التاريخ الحديث. اعتبارًا من ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤، قُتل ما لا يقل عن ١٨٣ صحفيًا فلسطينيًا في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

مقتل الصحفيين ليس أحداثًا عشوائية أو معزولة. منذ ٧ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٢٣، مارست إسرائيل سياسة منهجية لاستهداف الصحفيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عبر الهجمات المباشرة واستخدام القوة المفرطة. أبلغ العديد من الصحفيين عن تعرضهم لهجمات عرضت حياتهم للخطر أثناء أداء عملهم، بما في ذلك استخدام الذخيرة الحية، والرصاص المطاطي، واعتداءات الغاز المسيل للدموع. يجب أن يُنظر إلى استهداف الصحفيين في سياق الحملة الأوسع لإسرائيل للهيمنة على المشهد الإعلامي في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، مع إغلاق قنوات الجزيرة في كلا البلدين كمثال على ذلك.

النصب التذكاري لقتلى الصحفيين في غزة (تصوير أشرف عمرة/الأناضول عبر غيتي)

كما استهدفت إسرائيل بشكل متعمد وقتلت صحفيين في لبنان منذ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٢٣، حيث أفادت المنظمات المحلية لحقوق الإنسان بمقتل ١٢ صحفيًا منذ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٢٣، بينما أصيب العديد منهم وتشردوا. في ٢٥ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٢٤، قُتل ثلاثة صحفيين في غارة جوية إسرائيلية على مبنى في حاصبيا، جنوب شرق لبنان، حيث كان أكثر من عشرة صحفيين من ما لا يقل عن سبع منظمات إعلامية نائمين. أظهرت الصور الإخبارية ساحة قصف تحتوي على سيارات تحمل بوضوح كلمة "صحافة"، مما دفع وزير الإعلام اللبناني إلى وصف الهجوم بأنه متعمد. في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤، قُتل صحفيان آخران في غارات جوية إسرائيلية منفصلة على جنوب لبنان.

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

أبرز الانتهاكات

في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كانت الانتهاكات الأكثر شيوعًا للحريات المدنية التي تم توثيقها في العام الماضي هي محاكمة نشطاء حقوق الإنسان، واعتقال الصحفيين، والرقابة، واعتقال نشطاء حقوق الإنسان، وملاحقة الصحفيين.

محاكمة نشطاء حقوق الإنسان

تمت محاكمة نشطاء حقوق الإنسان الذين يعملون في مجموعة متنوعة من القضايا في ما لا يقل عن ثماني دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في العام الماضي. في الأردن، استهدفت السلطات الناشطين الذين عبروا عن تضامنهم مع الفلسطينيين، بما في ذلك الناشط أنس الجمل، الذي تم توجيه تهم له وإدانته بسبب منشوراته عن الأراضي الفلسطينية المحتلة على منصة "إكس" (تويتر). بينما تم الإفراج عنه في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٤ بعد دفع كفالة عبر التمويل الجماعي، إلا أنه يواجه حظرًا على السفر. كما حُكم على الصحفية الفلسطينية-الأردنية هبة أبو طه بعد نشرها مقالًا ينتقد اعتراض الأردن للصواريخ الإيرانية التي كانت متجهة نحو إسرائيل في نيسان/أبريل ٢٠٢٤.

كما تعرض الناشطون لملاحقات قانونية بسبب انتقادهم لسياسات الحكومة والمسؤولين، كما هو الحال في مصر، حيث تم رفع دعوى قضائية ثالثة ضد الشاعر جلال البحيري بسبب كتابة أغنية تنتقد سياسات الرئيس السيسي. في عمان، تم توجيه تهم للناشط الإلكتروني محمد علي بخيت، المعروف أيضًا باسم أبو علي البرامي، في آذار/مارس ٢٠٢٤ بتهم "تشويه صورة الحكومة وتوجيه انتقادات مهينة لوزرائها" على خلفية نشره لتغريدات. تم تبرئته لاحقًا.

كما يتم استهداف الأشخاص الذين يدافعون عن حقوق الفئات الأقلية، كما حدث في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٤، عندما حكمت محكمة الاستئناف في الكويت على محمد البرغش، المدافع

أبرز خمسة انتهاكات في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

البارز عن حقوق مجتمع البدون عديمي الجنسية، بالسجن ثلاث سنوات مع الأشغال الشاقة بتهم ملفقة بنشر أخبار كاذبة والإضرار بسمعة الدولة، بعد إلغاء تبرئته الأولى.

عبر المنطقة، لا يزال أولئك الذين يدافعون عن حقوق النساء يواجهون عقوبات شديدة من خلال المضايقات القضائية واستخدام النظام القضائي لأغراض سياسية. في المملكة العربية السعودية، تم الحكم على الناشطة في حقوق الإنسان مناهل العتيبي بالسجن لمدة ١١ عامًا، بينما في اليمن، تم الحكم على فاطمة صالح العوالي بعقوبة الإعدام التقديرية، كلا الحكمين كانا انتقامًا من عملهما في مجال حقوق المرأة. تعرضت العتيبي للتحرش الجنسي ولقسوة المعاملة وأشكال متعددة من الإساءة أثناء احتجازها.

اعتقال الصحفيين

كان اعتقال الصحفيين ثاني أكثر الانتهاكات شيوعًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تم توثيقه في ما لا يقل عن ست دول. استهدفت السلطات بشكل خاص الصحفيين الذين كانوا يغطون احتجاجات التضامن مع فلسطين، وكذلك الصحفيين الذين يغطون السياسة والشؤون العامة.

في إطار الحملة القمعية الشرسة في الأردن ضد الاحتجاجات الفلسطينية الواسعة، اعتقلت السلطات الصحفيين بشكل تعسفي أثناء تغطيتهم للاحتجاجات. تم اعتقال الصحفيين خير الجابري، أحمد محسن، وعبد الجبار زيتون في آذار/مارس ٢٠٢٤ أثناء تغطيتهم للاحتجاجات.

في مصر، تم اعتقال أشرف عمر، رسام الكاريكاتير في منصة المنصة الإخبارية المستقلة، في تموز/يوليو٢٠٢٤ بعد نشره رسومات كاريكاتورية تسخر من انقطاع التيار الكهربائي. في وقت سابق من تلك الأسبوع، اختفى الصحفي خالد ممدوح لعدة أيام وتم اعتقاله بشكل غير عادل قبل أن يمثل أمام نيابة أمن الدولة العليا بتهم الانضمام إلى مجموعة إرهابية وبث "أخبار كاذبة".

@GianlucaCostantini

وفي سياق مشابه، في تموز/يوليو٢٠٢٤، اعتقلت القوات الأمنية في ليبيا أحمد السنوسي، الناقد الحكومي الدائم ومقدم برنامج "فلوسنا" التلفزيوني. يغطي البرنامج السياسة المحلية والاقتصاد على قناة الوسط المستقلة. في تونس، اعتقلت الشرطة صحفيين اثنين، برهان بسايس ومراد زغيدي، في أيّار/مايو٢٠٢٤ على خلفية تعليق بسايس التلفزيوني والإذاعي الذي انتقد فيه الرئيس سعيد ومنشورات زغيدي على وسائل التواصل الاجتماعي تضامنًا مع الصحفي المسجون محمد بوغالب.

في العراق، اعتقلت الشرطة الصحفيين كامل الكعبي ودريد الخفاجي من وكالة العراق فوكس نيوز بعد أن اتهموهم بعدم الامتثال للأوامر أثناء تصويرهم في العاصمة بغداد. تم إطلاق سراحهم بعد ثماني ساعات. في اليمن، اعتقلت القوات الأمنية التابعة للمجلس الانتقالي الجنوبي بشكل تعسفي المصور الصحفي صالح العبيدي في حزيران/يونيو ٢٠٢٤، وأطلقت سراحه في اليوم التالي بعد حملة تضامن واسعة على الإنترنت من قبل المؤسسات الصحفية والمواطنين.

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

الرقابة

كانت الرقابة ثالث أكثر الانتهاكات شيوعًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تم توثيقها في ما لا يقل عن تسع دول. تستخدم السلطات قوانين صارمة لمضايقة وتخويف ومقاضاة الناس بسبب تعبيرهم عن آرائهم. في سياق قصف إسرائيل للأراضي الفلسطينية المحتلة، يتم استهداف وسائل الإعلام ومستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي في إسرائيل والأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل خاص باستخدام أشكال مختلفة من الرقابة على تغطيتهم أو انتقاداتهم للأعمال العسكرية الإسرائيلية.

في إسرائيل في أيّار/مايو٢٠٢٤، استخدمت الحكومة القانون الجديد الصارم لمنع البث الأجنبي الذي يضر بأمن الدولة (أمر مؤقت - السيوف الحديدية) ٥٧٧٤-٢٠٢٤ لوقف بث قناة الجزيرة بالعربية والإنجليزية في إسرائيل، وحظر موقعها الإلكتروني في إسرائيل، وإغلاق مكاتبها ومصادرة معداتها، بعد اتهام القناة بأنها "أداة إعلامية لحماس". في الأراضي الفلسطينية المحتلة، واصلت إسرائيل حملتها لتقييد الصحفيين ووسائل الإعلام والتغطية الإعلامية الجماهيرية، بما في ذلك من خلال إغلاق مكتب الجزيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ووكالة جي ميديا عبر أوامر عسكرية.

أغلقت السلطات الإسرائيلية مكتب الجزيرة في القدس. رويترز/عمار عواد

في الأردن، اعتقلت السلطات الناشطين على الإنترنت الذين دعوا إلى التضامن مع احتجاجات الفلسطينيين، وهددتهم بعقوبات سجن طويلة وغرامات ضخمة بموجب قانون الجرائم الإلكترونية، وطالبتهم بتوقيع تعهدات بعدم نشر محتوى متعلق بالاحتجاجات على وسائل التواصل الاجتماعي مقابل الإفراج عنهم.

في ليبيا، تم اختطاف نشطاء بسبب تعبيرهم عن آرائهم على وسائل التواصل الاجتماعي، كما حدث مع اختطاف الناشط عبد العزيز جمال بوكمار من قبل رجال الأمن بسبب منشور على فيسبوك ينتقد فساد أحد المسؤولين الحكوميين. اعترفت وزارة الداخلية الليبية بوجود فريق للأمن السيبراني داخل الوزارة، مكلف بمراقبة الأنشطة على الإنترنت، حيث يواجه الأشخاص السجن دون أي إجراءات قضائية.

في إيران في أوائل ٢٠٢٤، حكم على مغني الراب تومج صالحي بالإعدام، بينما تم الحكم على زميله الموسيقي شرفين حاجبور بالسجن لمدة ثلاث سنوات لكتابة أغاني تدعم حقوق المرأة في أعقاب الاحتجاجات الجماهيرية التي اندلعت في ٢٠٢٢ بسبب وفاة مهسا أميني.

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيـــا

الأمريكتان

منطقة آسيـا والمحيـط الهـادئ

أوروبا وآسيـا الوسطى

الشرق الأوسط وشمـال أفريقيـا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

قضايا مثيرة للقلق

إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة

لقد كان للقصف المستمر من قبل إسرائيل على غزة تأثير كبير على الحريات المدنية في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. في إسرائيل، أساءت الحكومة استخدام حالة الطوارئ التي تم إعلانها بعد هجمات ٧ تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠٢٣ لتمرير لوائح طوارئ لا تلبي اختبارات الضرورة والتناسب وتعرض لفصل السلطات للخطر. مررت الحكومة الإسرائيلية ما لا يقل عن ١٩ لائحة طوارئ تحد من العديد من الحريات، بما في ذلك لائحة طوارئ تمنح وزير الدفاع سلطة إغلاق محطات البث الأجنبية التي تُعتبر "تضر بأمن الدولة". يمكن أن تضر التعديلات المقترحة على قانون مكافحة الإرهاب بحرية التعبير بشكل غير متناسب من خلال إزالة اختبار الاحتمالية.

لقد قامت الشرطة مرارًا وتكرارًا بإيقاف الصحفيين الذين يغطون الاحتجاجات، بما في ذلك باستخدام العنف الجسدي والاعتقالات الكاذبة، وفشلت أيضًا في حماية الصحفيين عندما تم مهاجمتهم.

لقد تعرض المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل وبعض الإسرائيليين اليهود للاضطهاد السياسي والهجمات على حرياتهم في التجمع والتعبير عن دعمهم أو تضامنهم مع أهل غزة. بحلول ١ أيّار/مايو٢٠٢٤، صدرت أكثر من ١٦٠ لائحة اتهام تتعلق بتهم التحريض على الإرهاب، كانت موجهة تقريبًا ضد المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل وسكان القدس الشرقية الفلسطينيين.

بينما واصل الناس تنظيم احتجاجات مناهضة للحرب في إسرائيل طوال العام، تم توثيق قيود واسعة على حق التظاهر، بما في ذلك الاستخدام غير المتناسب للقوة، الاعتقالات التعسفية، متطلبات الترخيص غير الضرورية، حظر الاحتجاجات التي تم الموافقة عليها مسبقًا ومصادرة لافتات الاحتجاج. لاحظت منظمات المجتمع المدني أن هناك ممارسة شرطة منهجية للاعتقالات العنيفة، وهجمات على المتظاهرين، وتخريب لافتات الاحتجاج ومنع الأشخاص من حمل اللافتات والهتاف بالشعارات. أبرزت منظمات المجتمع المدني نمطًا متكررًا من سوء معاملة الشرطة، حيث تم احتجاز المتظاهرين في الحجز الليلي بدون مبرر صحيح. على سبيل المثال، بين ٣١ آب/أغسطس و ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤، اعتقلت الشرطة ما لا يقل عن ١٢٧ متظاهرًا خلال احتجاجات مناهضة للحرب. تم احتجاز ٥٦ منهم في الحجز الليلي، ليكتشف القضاء لاحقًا أنه لا توجد أسباب جوهرية لاعتقالهم في جلسات الاستماع لتمديد الحجز.

كما تعرض الطلاب الفلسطينيون في الجامعات الإسرائيلية للاستهداف والانتقام بسبب تعبيرهم عن التضامن الفلسطيني عبر الإنترنت، مع عدة حالات من الجامعات التي اتخذت إجراءات تأديبية وأوقفت وطردت الطلاب الفلسطينيين بسبب منشوراتهم على وسائل التواصل الاجتماعي عن قصف غزة.

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيـــا

الأمريكتان

منطقة آسيـا والمحيـط الهـادئ

أوروبا وآسيـا الوسطى

الشرق الأوسط وشمـال أفريقيـا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

تم تخفيض تصنيف الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى تصنيف "المجال المدني المغلق" وإضافتها إلى قائمة المراقبة في مؤشر سيفيكوس مونيتور بسبب القمع المتزايد من قبل إسرائيل للمجال مدني في ظل عملياتها العسكرية والكارثة الإنسانية الناتجة عنها. لقد تسببت الحملة الإسرائيلية في أكبر عدد من القتلى من الصحفيين وعمال الإغاثة في أي نزاع في التاريخ الحديث.

إلى جانب استهدافها العنيف للصحفيين، تقوم إسرائيل بتعطيل عمليات المنظمات الإنسانية من خلال حظر المساعدات، مما يهدد وجود وتمويل منظمات المجتمع المدني الفلسطينية ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) بتهم الإرهاب غير المدعومة، وتدمير مباني المنظمات غير الحكومية والبنية التحتية من خلال الاستهداف المتعمد، وتقويض الوصول إلى المعلومات المنقذة للحياة من خلال عمليات إغلاق الإنترنت والاتصالات المنتظمة.

التوصيات

للحكومات

- اتخاذ تدابير لتعزيز بيئة آمنة ومحترمة وممكنة يمكن من خلالها للناشطين في المجتمع المدني والصحفيين العمل بحرية بدون خوف من الهجمات أو المضايقات أو الترهيب أو الانتقام، بما يتماشى مع الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان.
- العمل مع المجتمع المدني لإنشاء آليات حماية وطنية فعالة تستجيب لاحتياجات المعرضين للخطر، مع الاعتراف بالاحتياجات الخاصة للمدافعين عن حقوق الإنسان مثل النساء والشباب، وغيرهم.
- إلغاء أي تشريعات تعيق عمل المجتمع المدني وتجرم المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والمحتجين وأعضاء الفئات المهمشة مثل الشعوب الأصلية، ومجتمع الميم، والنساء والشباب، وغيرهم.
- ضمان إجراء استشارات كافية مع الجمهور والمجتمع المدني وأخذ آرائهم في الاعتبار قبل صياغة القوانين التي تؤثر على حرية التجمع والتعبير السلمي.
- إجراء تحقيقات غير منحازة ومستقلة وسريعة وشفافة في جميع حالات الهجمات على المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين وقتلهم وضمان محاسبة المسؤولين عن ذلك.
- الامتناع عن استخدام القوة المفرطة ضد المحتجين السلميين، والتوقف عن التنبؤ ومنع الاحتجاجات، وتبني أفضل الممارسات في حرية التجمع السلمي، مع ضمان أن أي قيود على التجمعات تتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.
- مراجعة وتحديث تدريب حقوق الإنسان للشرطة وقوات الأمن، بمساعدة منظمات المجتمع المدني المستقلة، لتعزيز التطبيق المتسق لقانون ومعايير حقوق الإنسان الدولية خلال الاحتجاجات، بما في ذلك المبادئ الأساسية للأمم المتحدة بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية.
- إنشاء تحقيقات مستقلة وفعالة في استخدام القوة المفرطة من قبل وكالات وإنفاذ القانون أثناء الاحتجاجات ومحاكمة المشتبه بهم بالمسؤولية الجنائية.
- ضمان حماية حرية التعبير بجميع أشكالها من خلال مواءمة جميع التشريعات الوطنية مع القانون والمعايير الدولية والامتناع عن رقابة وسائل الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي. ضمان أن أي قيود تخضع للرقابة من قبل سلطة قضائية مستقلة ومحايدة وبما يتماشى مع الإجراءات القانونية الواجبة ومعايير الشرعية والضرورة.

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيـــا

الأمريكتان

منطقة آسيـا والمحيـط الهـادئ

أوروبا وآسيـا الوسطى

الشرق الأوسط وشمـال أفريقيـا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

- الحفاظ على الوصول الموثوق وغير المقيد إلى الإنترنت ووقف إيقاف الإنترنت الذي يمنع الناس من الحصول على المعلومات الأساسية ومشاركتها.
- إلغاء أي تشريعات تجرم التعبير بناءً على مفاهيم غامضة مثل "الأخبار الزائفة" أو التضليل، حيث إن هذه القوانين لا تتماشى مع متطلبات التناسب.
- إدانة التصريحات التشهيرية والتهديدات وأعمال الترهيب والتوصيم والهجمات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المهمشة.
- اتخاذ التدابير المناسبة لتنفيذ جميع التوصيات التي قبلتها الدول التي قدمها المقرّرون الخاصون للأمم المتحدة، والفرق العاملة، وعملية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.
- ضمان الاستثمار في فعالية الآليات الوطنية وآليات حقوق الإنسان التي تسعى لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان.
- إجراء تحقيقات محايدة وشفافة وسريعة في الاتجاه المتزايد للهجمات والانتقام ضد المدافعين عن العدالة المناخية والمدافعين عن حقوق الإنسان البيئية وناشطي حقوق الأرض والشعوب الأصلية، وضمان محاسبة المسؤولين عن ذلك. ضمان وجود سياسات وآليات لحمايتهم بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.
- إنشاء آليات وسياسات للشفافية والمساءلة في الحوكمة، ودعم والعمل مع المجموعات التي تعمل ضد الفساد وتعزز الحوكمة الرشيدة.
- احترام حق الناس في الاحتجاج تضامنًا مع أهل الأراضي الفلسطينية المحتلة والامتناع عن الاعتقالات والتشهير بالعنف تجاه المحتجين والمدافعين عن حقوق الإنسان. التوقف عن خلط النقد المشروع لدولة إسرائيل بمعاداة السامية والتطرف.

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

للأمم المتحدة والهيئات الدولية

- توفير الوصول للمجتمعات والمجتمع المدني للمشاركة في عمليات اتخاذ القرار في الأمم المتحدة والعمل عن كثب مع الدول لضمان أن القوانين وقيود السفر والتقنيات لا تحد من الوصول إلى الأمم المتحدة. إدخال إصلاحات لتمكين مشاركة المجتمع المدني، بدءًا من تعيين مبعوث خاص للمجتمع المدني في الأمم المتحدة لدمج مشاركة المجتمع المدني في عمليات الأمم المتحدة.
- حث الدول على إلغاء أو تعديل التشريعات التقييدية التي لا تتماشى مع القانون والمعايير الدولية بشأن حرية التجمع والتعبير والتجمع السلمي.
- تعزيز الآليات القائمة وتنفيذ آليات جديدة لمعالجة الانتقام ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، خاصة استمرارية الهجمات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية، دعاة المساواة بين الجنسين، الشباب والنشطاء والمجموعات المتضامنة مع الفلسطينيين، وغيرهم.
- اتخاذ التدابير اللازمة لضمان عدم تعرض النشطاء وموظفي المجتمع المدني للخطر بسبب المعلومات التي يقدمونها، والدعوة علنًا ضد الدول التي تفرض قيودًا على مشاركة المجتمع المدني.
- دعم عمل المقرر الخاص المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان ضد وصم المدافعين عن حقوق الإنسان، وتعزيز السرديات الإيجابية حول حقوق الإنسان وعمل المدافعين عن حقوق الإنسان.
- تحقيق توازن مناسب بين الأعمدة الثلاثة للأمم المتحدة – حقوق الإنسان، السلام والأمن والتنمية المستدامة – من خلال تحقيق التوازن في تخصيص الميزانيات وتوسيع دور المجتمع المدني عبر النظام.

للقطاع الخاص

- توافق سياسات الأعمال مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال وحقوق الإنسان، ورفض التواطؤ في انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الحكومات.

للجهات المانحة

- توفير دعم طويل الأجل وغير مشروط وبدعم أساسي للمجتمع المدني في البلدان التي يواجه فيها المجتمع المدني قيودًا متزايدة من الدول.
- تقديم دعم خاص للمجموعات التي تقوم بالدعوة في البلدان التي تشهد تقلصًا سريعًا في المجال المدني.
- تبني منهجيات تشاركية في منح الدعم. كجزء من ذلك، تضمين منظمات حقوق الإنسان في تصميم البرامج وإجراء تقييمات للواقع مع منظمات المجتمع المدني. الحفاظ على التواصل في كل مرحلة، بما في ذلك عندما يتم منح التمويل، لإنشاء استراتيجيات التكيف وإعادة التخصيص مع المستفيدين استجابةً للبيئات العمل الصعبة.
- إعطاء الأولوية للأمن. في الحالات الحساسة، يعني ذلك موازنة الاحتياجات بين الشفافية والأمن. حيثما يتم تجريم عمل المجتمع المدني وحقوق الإنسان أو يتم مراقبة المدافعين عن حقوق الإنسان أو مواجهتهم للمضايقات، قد يتعين الحفاظ على سرية معلومات أساسية مثل الهوية والعمليات والأنشطة والموقع للأشخاص الذين يتلقون التمويل.
- دعم البرامج لضمان أن المدافعين عن حقوق الإنسان لديهم التدريب المناسب والمهارات والمعدات اللازمة لممارسة عملهم بشكل آمن.
- تعديل أساليب منح التمويل لتواكب تطور الحركات الاجتماعية والنشطاء الشباب، وغيرها من العناصر الأساسية في المجتمع المدني المعاصر.

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

التصنيف الإقليمي

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

أفريقيـــا (دول جنوب الصحراء الكبرى)

COUNTRY	SCORES 2024	2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018
ANGOLA	28							
BENIN	51							
BOTSWANA	69							
BURKINA FASO	34							
BURUNDI	23							
CAMEROON	26							
CAPE VERDE	87							
CENTRAL AFRICAN REPUBLIC	33							
CHAD	26							
COMOROS	50							
CÔTE D'IVOIRE	57							
DEMOCRATIC REPUBLIC OF THE CONGO	27							
DJIBOUTI	19							
EQUATORIAL GUINEA	17							
ERITREA	2							
ESWATINI	19							
ETHIOPIA	20							
GABON	40							

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيـــا

الأمريكتان

منطقة آسيـا والمحيـط الهـادئ

أوروبا وآسيـا الوسطى

الشرق الأوسط وشمـال أفريقيـا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

أفريقيـــا (دول جنوب الصحراء الكبرى)

COUNTRY	SCORES 2024	2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018
GAMBIA	51							
GHANA	56							
GUINEA	30							
GUINEA BISSAU	41							
KENYA	37							
LESOTHO	52							
LIBERIA	63							
MADAGASCAR	41							
MALAWI	58							
MALI	30							
MAURITANIA	40							
MAURITIUS	76							
MOZAMBIQUE	39							
NAMIBIA	80							
NIGER	36							
NIGERIA	31							
REPUBLIC OF THE CONGO	30							
RWANDA	25							

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيـــا

الأمريكتان

منطقة آسيـا والمحيـط الهـادئ

أوروبا وآسيـا الوسطى

الشرق الأوسط وشمـال أفريقيـا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيـــا

الأمريكتان

منطقة آسيـا والمحيـط الهـادئ

أوروبا وآسيـا الوسطى

الشرق الأوسط وشمـال أفريقيـا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

COUNTRY	SCORES 2024	2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018
SAO TOME AND PRINCIPE	82							
SENEGAL	40							
SEYCHELLES	75							
SIERRA LEONE	48							
SOMALIA	28							
SOMALILAND	40							
SOUTH AFRICA	60							
SOUTH SUDAN	25							
SUDAN	21							
TANZANIA	36							
TOGO	38							
UGANDA	30							
ZAMBIA	52							
ZIMBABWE	30							

الأمريكتان

COUNTRY	SCORES 2024	2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018
ANTIGUA AND BARBUDA	79							
ARGENTINA	65							
BAHAMAS	87							
BARBADOS	95							
BELIZE	75							
BOLIVIA	51							
BRAZIL	52							
CANADA	82							
CHILE	80							
COLOMBIA	38							
COSTA RICA	77							
CUBA	16							
DOMINICA	78							
DOMINICAN REPUBLIC	76							
ECUADOR	48							
EL SALVADOR	45							
GRENADA	91							
GUATEMALA	40							

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

COUNTRY	SCORES 2024	2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018
GUYANA	73							
HAITI	39							
HONDURAS	37							
JAMAICA	84							
MEXICO	40							
NICARAGUA	8							
PANAMA	71							
PARAGUAY	56							
PERU	40							
SAINT LUCIA	88							
ST KITTS AND NEVIS	85							
ST VINCENT AND THE GRENADINES	91							
SURINAME	77							
TRINIDAD AND TOBAGO	83							
UNITED STATES OF AMERICA	62							
URUGUAY	88							
VENEZUELA	16							

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

منطقة آسيـــا و المحيط الهادي

COUNTRY	SCORES 2024	2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018
AFGHANISTAN	11							
AUSTRALIA	76							
BANGLADESH	24							
BHUTAN	50							
BRUNEI DARUSSALAM	35							
CAMBODIA	27							
CHINA	10							
FIJI	62							
HONG KONG	20							
INDIA	33							
INDONESIA	48							
JAPAN	84							
KIRIBATI	91							
LAOS	6							
MALAYSIA	50							
MALDIVES	51							
MARSHALL ISLANDS	96							
MICRONESIA	90							

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيـــا

الأمريكتان

منطقة آسيـا والمحيـط الهـادئ

أوروبا وآسيـا الوسطى

الشرق الأوسط وشمـال أفريقيـا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

منطقة آسيـــا و المحيط الهادي

COUNTRY	SCORES 2024	2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018
MONGOLIA	60							
MYANMAR	10							
NAURU	59							
NEPAL	50							
NEW ZEALAND	89							
NORTH KOREA	3							
PAKISTAN	28							
PALAU	96							
PAPUA NEW GUINEA	54							
PHILIPPINES	34							
SAMOA	82							
SINGAPORE	31							
SOLOMON ISLANDS	69							
SOUTH KOREA	73							
SRI LANKA	37							
TAIWAN	82							
THAILAND	39							
TIMOR-LESTE	71							

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيـــا

الأمريكتان

منطقة آسيـا والمحيـط الهـادئ

أوروبا وآسيـا الوسطى

الشرق الأوسط وشمـال أفريقيـا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيـــا

الأمريكتان

منطقة آسيـا والمحيـط الهـادئ

أوروبا وآسيـا الوسطى

الشرق الأوسط وشمـال أفريقيـا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

COUNTRY	SCORES 2024	2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018
TONGA	78							
TUVALU	91							
VANUATU	78							
VIETNAM	10							

أوروبا و آسيـــا الوسطى

COUNTRY	SCORES 2024	2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018
ALBANIA	64							
ANDORRA	82							
ARMENIA	69							
AUSTRIA	84							
AZERBAIJAN	14							
BELARUS	10							
BELGIUM	80							
BOSNIA & HERZEGOVINA	56							
BULGARIA	70							
CROATIA	74							
CYPRUS	80							
CZECH REPUBLIC	86							
DENMARK	94							
ESTONIA	91							
FINLAND	92							
FRANCE	67							
GEORGIA	54							
GERMANY	67							

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيـــا

الأمريكتان

منطقة آسيـا والمحيـط الهـادئ

أوروبا وآسيـا الوسطى

الشرق الأوسط وشمـال أفريقيـا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

أوروبا و آسيـــا الوسطى

COUNTRY	SCORES 2024	2024	2023	2022	2021	2020	2019
GREECE	57						
HUNGARY	46						
ICELAND	89						
IRELAND	81						
ITALY	65						
KAZAKHSTAN	31						
KOSOVO	62						
KYRGYZSTAN	36						
LATVIA	86						
LIECHTENSTEIN	95						
LITHUANIA	83						
LUXEMBOURG	94						
MALTA	80						
MOLDOVA	71						
MONACO	91						
MONTENEGRO	76						
NETHERLANDS	76						
NORTH MACEDONIA	74						

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيـــا

الأمريكتان

منطقة آسيـا والمحيـط الهـادئ

أوروبا وآسيـا الوسطى

الشرق الأوسط وشمـال أفريقيـا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

أوروبا و آسيـــا الوسطى

COUNTRY	SCORES 2024	2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018
NORWAY	97							
POLAND	66							
PORTUGAL	83							
ROMANIA	70							
RUSSIA	14							
SAN MARINO	97							
SERBIA	49							
SLOVAKIA	79							
SLOVENIA	84							
SPAIN	72							
SWEDEN	87							
SWITZERLAND	82							
TAJIKISTAN	11							
TURKEY	24							
TURKMENISTAN	9							
UKRAINE	50							
UNITED KINGDOM	60							
UZBEKISTAN	20							

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيـــا

الأمريكتان

منطقة آسيـا والمحيـط الهـادئ

أوروبا وآسيـا الوسطى

الشرق الأوسط وشمـال أفريقيـا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

منطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا

COUNTRY	SCORES 2024	2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018
ALGERIA	31							
BAHRAIN	18							
EGYPT	20							
IRAN	8							
IRAQ	18							
ISRAEL	47							
JORDAN	39							
KUWAIT	27							
LEBANON	44							
LIBYA	28							
MOROCCO	43							
OMAN	23							
PALESTINE	13							
QATAR	29							
SAUDI ARABIA	4							
SYRIA	6							
TUNISIA	37							
UNITED ARAB EMIRATES	11							

تصفح التقرير

المنهجية

الملخص الشامل

من الذي يتحمل العبء الأكبر؟

تطورات إيجابية

أفريقيا

الأمريكتان

منطقة آسيا والمحيط الهادئ

أوروبا وآسيا الوسطى

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوصيات

التصنيف الإقليمي

سلطة الشعب تحت الهجوم

2024

تقرير مبني على معطيات سيفيكوس مونيتور

CIVICUS

سيفيكوس: التحالف العالمي من أجل مشاركة المواطنين
٢٥ شارع أول، الطابق السادس
جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٠٩٢

monitor.civicus.org

+27 (0)11 833 5959

monitor@civicus.org

@civicusmonitor